جامعة الحسن الثاني
عين الشق
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سلسلة ندوات ومناظرات
رقم 11

الماء في تاريخ المغرب

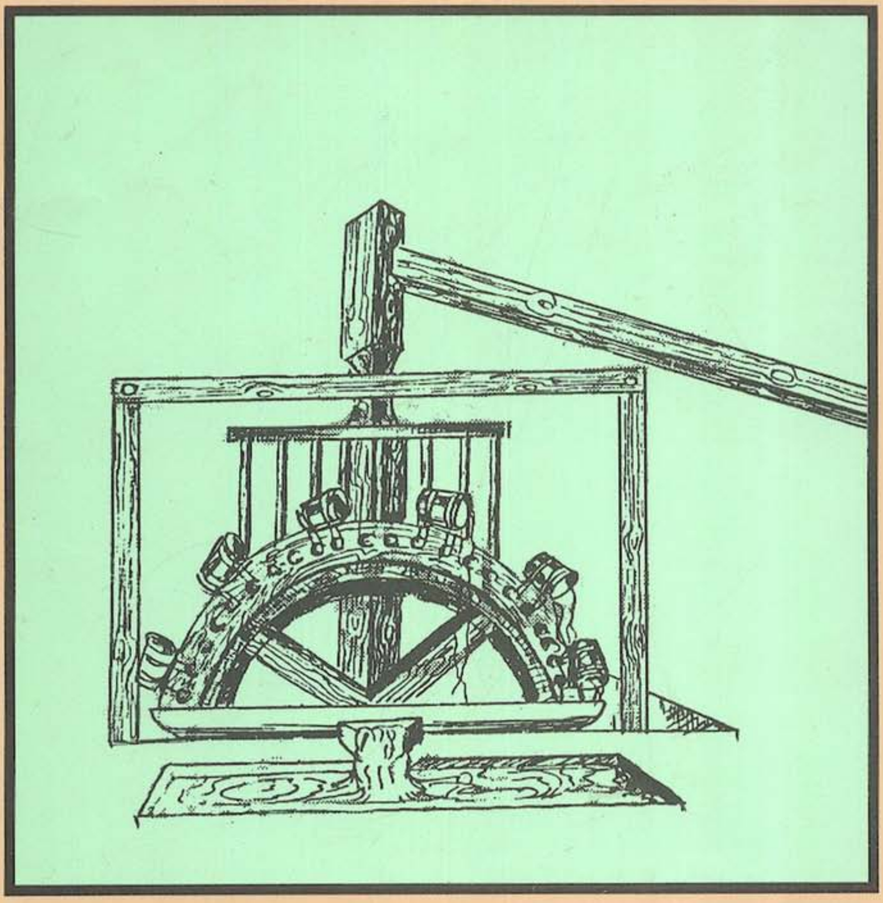

1999

جامعة الحسن الثاني
عين الشق
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سلسلة ندوات ومناظرات
رقم 11

الماء في تاريخ المغرب

أيام 10-11-12 دجنبر 1996

الايداع القانوني : 1999/766

مطبعة المعارف الجديدة
IMPRIMERIE EL MAARIF AL JADIDA

8 زنقة الرخاء - يعقوب المنصور- الرباط
الهاتف : 68/67 06 28 -08/09/15 47 79

الفهرس

○ تقديم : 5

○ كلمة السيد القيدوم 9

○ كلمة اللجنة التنظيمية 11

المحور الأول : قضايا الماء في مصادر تاريخ المغرب

○ الثروة المائية في المغرب القديم 17

ذ. محمد مجدوب ، كلية الآداب ، المحمدية

○ الماء بين المقدس والمنفعة العامة... 33

ذ. عبد العزيز بالفايدة -كلية الآداب ، القنيطرة

○ قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى 47

ذ. محمد لمراني علوي - كلية الآداب ، مراكش

○ سجلات الأملاك المحبسة مصدرا لتاريخ الماء بالمغرب... 65

ذ. مصطفى بنعلة ، المركز التربوي الجهوي ، وجدة

○ قضايا توزيع الماء بواحة درعة (من خلال الوثائق المحلية)... 79

ذ. أحمد البوزيدي - كلية الآداب ، ظهر المهراز ، فاس

المحور الثاني : تقنيات استغلال وتوزيع الماء

○ تقنيات استخراج المياه الباطنية في مناجم الفضة... 103

ذ. الموساوي العجلاوي - كلية الآداب ، عين الشق

○ استغلال الماء في الواحات نموذج فجيج (فكيك) 117

ذ. أحمد مزيان - كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس

○ الماء في المغرب : التقنية والتنظيم... 127

ذ. محمد حبيدة - كلية الآداب، القنيطرة

○ استراتيجية استغلال الماء 135

ذ. صالح شكاك - كلية الآداب، القنيطرة

المحور الثالث : الماء وبعض القضايا في تاريخ المغرب

○ حول استمرار أحد مظاهر الديانات المائية القديمة... 157

د. أحمد سراج - كلية الآداب، المحمدية

○ نازلة وادي مصمودة بفاس مثالا عن النزاعات حول الماء... 167

ذ. محمد فتحة - كلية الآداب، عين الشق

○ الماء والحرب في تاريخ المغرب : أية علاقة ؟... 177

ذ. محمد استيتو - كلية الآداب، وجدة

○ الماء والصحة بالمغرب خلال فترة الحماية... 191

بوجمعة رويان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة

○ الماء في بعض محطات عمل الحركة الوطنية... 207

ذ. محمد معروف الدفالي، كلية الآداب، عين الشق

La gestion «déléguée» de la RAD par Lyonnaise des Eaux 1

Ahmed Bencheikh - Professeur d'urbanisme et d'aménagement du territoire, Département de géographie Université Cadi Ayad, Marrakech

تقديم

قد يبدو لأول وهلة، أن البحث في الماء خلال الفترات التاريخية، نوع من الترف الفكري، على أساس أن الدراسات الحالية لم تغط بعد كل الجوانب السياسية والإدارية والاجتماعية، وغيرها من المواضيع العامة، سواء على مستوى المغرب ككل، أو على مستوى الجهات، وبالتالي فإن هذه الجوانب والمواضيع أحق باهتمامنا وجهودنا.

كما أن علاقة الماء بالأحداث التي عرفها المغرب في الماضي، وبحياة المغاربة ونشاطهم الاقتصادي، ودوره في تشكيل علاقاتهم الاجتماعية، وأنماط تفكيرهم، والاختلافات الموجودة بين مناطق المغرب ؛ كل هذا لا يبدو واضحا عند النظرة الأولى.

وعندما اخترنا في الشعبة موضوع الماء في تاريخ المغرب، كانت لنا بعض التصورات عن الجوانب التي يمكن أن يتناولها الباحثون من هذا الموضوع، وخاصة ما يطرحه الماء من مشاكل عند الوفرة : (الفيضانات والسيول والأمطار...)، وعند القلة : (الجفاف وما يترتب عنه من مجاعات وأوبئة...)، ودوره في المواصلات الداخلية والخارجية، والمشاكل المترتبة عن استغلاله... انطلاقا من موقع المغرب، وظروفه المناخية التي تعطي للماء أهمية سواء في الحاضر أو الماضي.

لكن، هل هناك ما يبرر تخصيص ندوة كاملة لموضوع الماء في تاريخ المغرب ؟

وهل يتوفر الباحثون على ما يلزم من المادة العلمية لمعالجة هذا النوع من المواضيع، عبر حقب التاريخ المختلفة ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات المباشرة وغير المباشرة، موجودة في أعمال هذه الندوة التي نقدمها للقارئ في صفحات هذا الكتاب.

وقد لمسنا ذلك من خلال كم الإجابات التي وصلتنا من تخصصات مختلفة، مما يسمح بإنجاز ندوة متعددة الاختصاصات حول الماء، ومن تعدد المواضيع التي تطرقت الى ما كنا نتوقعه، وما لم نكن نتوقعه من الجوانب المختلفة المرتبطة بالماء.

سيكتشف القارئ وهو يتصفح هذا الكتاب، تنوعا من المصادر المعتمدة في الأبحاث المقدمة من طرف الباحثين المغاربة : النقائش التي تعود الى الفترة ما قبل الإسلامية، والكتابات القديمة عن الثروة المائية، والوثائق المحلية، وسجلات الأملاك المحبسة، والنوازل، ووثائق فترة الحماية، إضافة الى المصادر المألوفة في الحقب التاريخية المختلفة.

كما أن المساهمات غطت كل الفترات التاريخية، من العهود القديمة الى الفترة الراهنة.

وفوق ذلك، عرفت هذه المساهمات تنوعا كيفيا، تدل عليه عناوين المساهمات، وطبيعتها. التي تمتاز بالجدة في معظمها. ومن ذلك مثلا :

- تناول موضوع الماء في شمال افريقيا القديمة على ضوء النقائش التي تبرز الماء كمادة ضرورية للحياة تستعمل للمنفعة العامة، وفي نفس الوقت ما كان يحيط بهذا الاستعمال من تقديس لدى الناس.

- البحث في استمرارية بعض مظاهر الديانات المرتبطة بالماء، من الفترة القديمة الى الفترة الوسيطية، مما يقودنا الى التساؤل حول آثار هذه المظاهر في العصور اللاحقة الأخرى، والى وقتنا الحاضر.

- البحث في المصادر القديمة، عن المعلومات المرتبطة بالماء في المغرب، وضبط أسماء العديد من المواقع والأنهار والمدن. هذا الضبط الذي نتبين منه أن بعض الأسماء التي نتداولها اليوم، عريقة في القدم، مثل : ملوية، وواد لاو وسبو وماسة ودرعة وگير...

- البحث في العلاقة بين الماء والحرب، وكيف استخدم الماء من طرف القوى المتحاربة، وكيف عرفت بعض الجيوش هزائم مرة بسبب نقص الماء أو حرمانها منه، أو بسبب تلوثه وتسببه لشاربيه في الإصابة بأوبئة خطيرة.

- تناولت بعض الأبحاث، تعامل الناس مع الماء منذ القديم وخاصة في الواحات والمناطق شبه الجافة، وكيف وضعوا لأنفسهم قواعد وأعرافا في تقسيم الماء بينهم، بلغت حدا كبيرا من الدقة والتنظيم، كما تشهد بذلك الوثائق المختلفة وسجلات الأملاك المحبسة.

- البحث في الخلافات التي كانت تحدث حول الماء، بين السكان في البوادي أو المدن. ومن أمثلة ذلك نازلة وادي مصمودة، وغيرها من النوازل التي تحفل بها كتب الفتاوى وخاصة نوازل الونشريسي.

- البحث في الجوانب التقنية المتعلقة باستغلال وتوزيع الماء في ارتباط مع الحقب التاريخية، ومن أمثلة ذلك، تقنيات استخراج المياه الباطنية في مناجم الفضة بالمغرب في الفترة الوسيطية، وبعض المسائل المرتبطة بالتقنية والتنظيم في القرنين 17 و18، واستراتيجية استغلال الماء في فترة الحماية.

- البحث في علاقة الماء بالصحة في عهد الحماية، ونوعية الأمراض التي كانت تترتب عن شرب الماء الملوث، وكذلك البحث في الماء كموضوع للصراع بين الحركة الوطنية وبين سلطات الحماية.

- البحث في موضوع راهن، يتعلق بتخويل مؤسسة لا ليونيز الإشراف على توزيع الماء بالدار البيضاء، والظروف التي رافقته.

إن هذه الأمثلة تبين تنوع المواضيع التي تطرق إليها المساهمون في الندوة، وغناها وجدتها، وتبين في نفس الآن ارتباط الماء بالعديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من تاريخنا. وبالتالي أهمية هذا الموضوع الذي لا يمكن أن تفيه حقه ندوة واحدة بإمكانياتها المتواضعة.

ولعل هذا التنوع الذي أشرنا إليه، هو الذي فرض على اللجنة العلمية، وهي بصدد إعداد هذه الأعمال للنشر، أن تعيد النظر في تبويب المداخلات وتصميمها، والاكتفاء بثلاثة محاور أساسية هي :

- قضايا الماء في مصادر تاريخ المغرب.

- تقنيات استغلال وتوزيع الماء.

- الماء وبعض القضايا في تاريخ المغرب.

وأملنا كبير في أن يكون نشر هذه الأعمال حافزا على الاهتمام أكثر من طرف الباحثين - كل في مجاله - بالماء، سواء في مجال التاريخ أو غيره من حقول المعرفة، حتى تخصص له ندوات أخرى تستوفي ما لم نستوفه، وتضيف إليه، والله ولي التوفيق.

عثمان المنصوري

كلمة السيد القيدوم
الدكتور أحمد بوشرب

باسم الله الرحمان الرحيم

أيها السيدات والسادة،

يسرني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية الخاصة بالندوة التي تنظمها شعبة التاريخ بهذه الكلية، والتي يدور موضوعها حول الماء في تاريخ المغرب.

وفي البداية، أرحب بالسادة الأساتذة المشاركين في هذه الندوة، الذين شرفونا بحضورهم لهذا الملتقى، وأشكرهم مقدما على ما سيسهمون به من أبحاث ومداخلات لإغناء الموضوع المقترح من اللجنة المنظمة.

وأغتنم الفرصة لأنوه بشعبة التاريخ المنظمة لهذا اللقاء العلمي، وذلك أولا، للمجهود الذي بذلته في التنظيم والإعداد، وتذليل الصعاب التي لا يخلو منها أي لقاء من هذا المستوى. وثانيا على حسن اختيارها لهذا الموضوع الهام الذي لا يزال في حاجة الى المزيد من الدراسات من طرف الباحثين سواء في حقل التاريخ أو غيره من التخصصات.

لقد لمست - خلال الدراسات التي قمت بها عن الفترة الحديثة بالمغرب - ذلك الحضور المهم للماء، وتأثيره القوي على مجريات الأحداث، على مستويات متعددة، من بينها مثلا توظيف الدكاليين للماء كسلاح في حربهم مع الوطاسيين، حيث قاموا بردم عدة آبار وتسميمها لمنع جنود السلطان الوطاسي من استعمالها، والتضييق عليهم، مما كان له أثر واضح على تراجع الوطاسيين عن المنطقة.

كما أن الجفاف الناتج عن نقص الماء بسبب الظروف المناخية، كان وراء عدد من الأحداث السياسية الهامة، التي لا مجال في هذه الكلمة القصيرة لتوضيحها، وأكتفي بالإشارة فقط الى ما أحدثه الجفاف في نهاية العشرينيات من القرن 16، وبالضبط، المجاعة الكبرى التي عانت منها قبائل دكالة على الخصوص، والتي نتج عنها اضطرار العديد من المغاربة الى بيع أنفسهم وأبنائهم الى البرتغاليين، مقابل ما يسد الرمق. وفراغ السهول المحيطية من السكان، مما كان له تأثيره الواضح على نشاطها الفلاحي، وعلى اقتصاد البلاد ككل.

إن تنظيم ندوة الماء، لا يكتسي أهميته من الموضوع فقط، ولكن من نوعية المساهمات، التي يظهر من خلال برنامج المداخلات أنها متميزة، وتتسم بالجدة والجدية في مقاربة الموضوع. إلا أن انتفاع الباحثين بها لا يمكن أن يكون كاملا إلا بنشر أعمال الندوة، الذي يجب أن يتم في أقرب وقت. وهذا يتوقف على المساعدة التي يمكن أن يقدمها السادة الأساتذة المشاركون في الندوة، حيث إنهم بتسليمهم مساهماتهم في الحين، قصد إعدادها للطبع، سيتيحون للجنة المنظمة الفرصة لربح الوقت. والكلية من جهتها تضع كل إمكانياتها ليتم ذلك في أسرع الآجال الممكنة.

لقد أردت لكلمتي هاته أن تكون وجيزة، حتى أتيح لكم التفرغ لما ينتظركم من مسامرات علمية، أرجو أن تكون مثمرة وغنية.

وأختم بتقديم الشكر الى السادة الحاضرين من أساتذة وطلبة، والى كل من ساهموا معنا في تنظيم هذا اللقاء، راجيا من الله أن يكلل مساعينا جميعا بالنجاح والتوفيق.

والسلام

كلمة اللجنة التنظيمية

باسم الله الرحمان الرحيم

أيها السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم اللجنة، التي أشرفت على تنظيم وإعداد هذه الندوة.

وأستهل كلمتي بالترحيب بالسادة الحاضرين، وأخص منهم ضيوف هذه الكلية الذين قدموا للمشاركة في أعمال هذه الندوة أو متابعة أشغالها، راجيا من الله تعالى أن تحقق هذه الندوة الأهداف المتوخاة من تنظيمها.

أيها السيدات والسادة

لقد قام بعض أساتذة شعبة التاريخ، باختيار هذا الموضوع، لعلمهم أن الماء وما يرتبط به من مواضيع، لم ينل حظه الكامل من اهتمام الباحثين رغم أهميته.

وأملهم أن تكون هذه الندوة حافزا للباحثين لتعميق البحث في المجالات المرتبطة بالماء، من فلاحة ومواصلات وطرق استغلال وسقي وصناعة، وما رافق ذلك من مشاكل

قانونية وسياسية، ومكانة الماء في الطقوس والتقاليد والمتعقدات والمأثورات الشعبية وغير ذلك. إضافة الى مشاكل الندرة والجفاف من جهة، ومشاكل الوفرة والفياضانات والكوارث المرتبطة بها.

ولا يخفى على أحد، أن موضوع الماء ليس من المواضيع المرتبطة بالماضي فقط، لكنه جزء لا يتجزأ من حاضرنا، بحكم أننا نعيش في منطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات المناخ، وتعتمد على التساقطات بشكل أساسي. وحين نستحضر كيف كان أجدادنا يتعاملون مع المشاكل المرتبطة بندرة الماء، ونقارن ذلك بتعاملهم الحالي، نجد أن معرفة الماضي ضرورية جدا لفهم الحاضر وأن العكس أيضا صحيح، لأن الإلمام بطريقة تعامل المغاربة في الوقت الحالي مع الماء، يمكن دون شك من فهم أفضل لتعاملهم مع الماء في الماضي، مما يوضح أهمية الاهتمام بهذا الموضوع.

لكل هذا كانت اللجنة تنتظر مشاركة كثيفة من الباحثين، تغطي كل المحاور المقترحة: كما كانت تأمل في مشاركة باحثين من تخصصات أخرى لإغناء هذه المحاور.

وقد توصلت اللجنة فعلا بمواضيع كثيرة فاقت الثلاثين موضوعا بدون الحديث عن الطلبات المتأخرة التي وصلت ولم نتمكن من إرضاء أصحابها. مما يبين تجاوب الباحثين مع الموضوع المقترح. وكان ثلثها من تخصصات أخرى.

وقد خلقت هذه الاستجابة ارتياحا كبيرا لدى أعضاء اللجنة المنظمة، وكان بودها أن تستجيب لكل من أبدوا رغبتهم في المشاركة في هذه الندوة، إلا أن عدد الطلبات يفوق بكثير إمكانيات ندوة واحدة، لذلك وجدت اللجنة نفسها مضطرة الى الاقتصار على المشاركات المرتبطة بالتاريخ مباشرة، وإعطاء الأولوية لباقي المشاركات حسب الأسبقية. وبهذه المناسبة أغتنم هذه الفرصة لأعتذر للإخوة الأساتذة الذين لم نتمكن من إرضاء رغبتهم في المشاركة. مؤكدا لهم اعتزازنا بطلباتهم، وأن المجال مفتوح أمامهم للمشاركة كتابيا عن إعداد أعمال الندوة للنشر.

كما نتمنى أن تتاح لنا مستقبلا فرصة من أجل إعداد حلقة ثانية نستكمل بها الموضوع، ونفتح المجال لتخصصات أخرى.

وقد ارتأت اللجنة المنظمة أن تقسم ما توصلت به من مشاركات على النحو التالي، كما هو مبن في البرنامج :

1. الجلسة الأولى : قضايا الماء في مصادر تاريخ المغرب القديم ؛

2. الجلسة الثانية : قضايا الماء في مصادر تاريخ المغرب، في باقي الحقب ؛

3. الجلسة الثالثة : وتتضمن محورين، أولهما، الإنسان والماء في المجالات الصحراوية والواحية. وثانيهما عن استغلال وتوزيع المياه ؛

4. الجلسة الرابعة : الماء وبعض القضايا في تاريخ المغرب.

بعد هذا التقديم، أتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم معنا من أجل إعداد هذه الندوة، وأخص بالذكر السادة الأساتذة المشاركين الذين تجشموا عناء السفر لإغناء الندوة بمداخلاتهم التي نتمنى أن تسد بعض الفراغ الذي يعرفه البحث في موضوع الماء.

وأشكر بعض المؤسسات التي قدمت لنا بعض المساعدات المالية الرمزية، التي نعتبرها مع ذلك مساعدات على قدر كبير من الأهمية، ونعتز بها، لأنها دليل على ذلك التفاعل الذي نرجوه بين الجامعة ومحيطها، وعلى الأهمية التي يحظى بها الموضوع خارج رحاب الكلية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الى إدارة هذه الكلية، وعلى رأسها السيد القيدوم الذي تابع مراحل الإعداد خطوة خطوة، وسهر على توفير كامل الظروف الكفيلة بإنجاح هذه الندوة، وكذلك الى السيد نائب القيدوم، والكاتب العام، وأولئك الجنود المجهولين من موظفي هذ ه الكلية الذين نجدهم دائما معنا، لا يبخلون بوقتهم وجهدهم من أجل تلبية كافة طلباتنا وحاجياتنا.

وأتقدم بالشكر الى السادة الأساتذة، والطلبة الذين شرفونا بحضور أعمال هذه الندوة، متمنيا التوفيق لأعمالها.

والسلام

المحـــور الأول

قضايا الماء في مصادر تاريخ المغرب

الثروة المائية في المغرب القديم

ذ. محمد مجدوب
كلية الآداب، المحمدية

نتوخى في هذا الموضوع، رصد المعلومات المتوفرة في المصادر القديمة، حول كل ما يرتبط بالماء في ميدان الجغرافية البشرية. وذلك بتناول النقط التالية:

1. مسألة المناخ

إن المعلومات المقتضبة التي تتعلق بهذه النقطة، ترتبط بالسياق الذي تحدث فيه الكتاب عن جبال الأطلس على وجه الخصوص. فمنذ هيرودت، نعلم أن قمم الأطلس تكسوها الثلوج صيفا وشتاء، وتخيم عليها السحب [1]. وفي الروايات الأسطورية التي همت الأطلس، باعتباره جبلا أو كائنا بشريا، تحدث أحد الكتاب عن الرياح العاتية التي تهب فوق جبال الأطلس، وقد عصفت بأحد أبناء الملك أطلس المدعو هسبيروس Hespéros الذي كان ذات يوم فوق قمم الجبل يلاحظ حركة النجوم [2].

وفي النظرة الأسطورية التي رسمها بعض الشعراء لجبل الأطلس في هيأة آدمية، قال: « إن رأس أطلس تكسوه غيوم حالكة وما يصاحبها من أمطار ورياح. ثم إن الثلوج تغطي

---

(1) Hérodote, 4, 184 ; Pline l'Ancien, 5, 7 et 14 ; Dion Cassius, Epitome , 75 ; apud Roget, le Maroc chez les auteurs anciens, Paris, 1924, p. 41.

(2) Diodore de Sicile, 3, 60 ,3.

كتفيه ، والبرودة القارسة تجمد لحيته » (3). وفي ما يحكى حول الملك أطلس كعالم بأحوال النجوم ، أكد نفس الكاتب أن أطلس يعرف نزول المطر وحدوث الرعد، واختلاف الليل والنهار بين فصل الشتاء والصيف (4). شاعر آخر ذكر الرياح والغيوم والبرودة القارسة التي تسود في جبال الأطلس (5).

ثم هناك عدة أخبار عن كثرة التساقطات المطرية والثلجية في موريطانية (المغرب القديم) وجبالها الأطلسية . مع الإشارة إلى أن هذه التساقطات تغذي الأنهار والعيون (6). إن أقدم من أشار إلى عيون الأطلس هو الشاعر هومروس، الذي تحدث عن العيون الأربعة في بلاد كالبسو Calypso ابنة أطلس ، عند استضافتها لأوليس Ulysse، أحد أبطال حرب طروادة (7). وفي الحديث عن حدائق الهسبريات Hespérides التي كانت تقع بضواحي لكسوس (8)، يصف شاعر إغريقي آخر في القرن الخامس قبل الميلاد عيون هذه الحدائق قائلا : "هناك عيون الرحيق ambroisie المتدفقة أمام بيت زواج ذزوس Zéus، حيث توجد أرض خارقة للعادة تحظى فيها الآلهة بالهناء والسعادة "(9).

هناك حدث آخر قبل هذا العهد ، يرجع إلى ما قبل حروب طروادة. يتعلق الأمر بأصحاب البطل الإغريقي هرقل،الذين أجهدهم الظمأ في أرجاء ليبية (قارة أفريقية) ولم يتخلصوا من العطش إلا في بلاد أطلس حيث توسلوا إلى بنات أطلس يطلبون الماء(10). ومعلوم أن الإله بوسدونيوس Poseidonius،الذي يقدسه الليبيون (11)كان يفجر العيون،منها الباردة والساخنة (12). وقد وردت إشارة إلى المياه الساخنة بالمغرب القديم ،على الطريق الرابطة بين وليلي وگيلدة Gilda، بموقع يدعى Aquis Dacicis (13)، ومعناه : المياه المنسوبة

(3) Virgile.Enéide, 4, 245-50.

(4) Idem, 1, 740-50.

(5) Silius Italicus, 1, 200-10.

(6) Vitruve, 8, 2, 6-7 ; Virgile, Enéide, 4, 245-50 ; Strabon, 17, 3, 10 ; Lucain, 9, 420-5 ; Pline L'Ancien, 5, 6, et 51 ; Silius Italicus, 1, 205-10 ; Pausanias, 1, 33, 5-6 ; Dion Cassius, Epitome 75, apud Roget, op.cit, n° 1, p.41.

(7) Homère, Odysée, 5, 60-75.

(8) Pline L'Ancien, 5, 3, 19, 36.

(9) Euripide, Hippolyte, 745-50.

(10) Apollonis de Rhodes,4,1390-1460.

(11) Hérodote,2,50.

(12) Platon, Critias, 113 et 117..

(13) Itinéraire d'Antonin, apud, Roget, op.cit,n° 1, p.40.

إلى داكية Dacia، وهي منطقة في شرق أوروبا ضمن الإمبراطورية الرومانية. موقع آخر ربما يدل على المياه المعدنية، هو فريگديس Frigidis على الطريق الساحلية الرابطة بين مدينة بناسة ولكسوس (14).

وحظيت مسألة المناخ العام بأفريقية، باهتمام الكتاب القدماء. فقد انتقد بولبيوس المؤرخ تيمايوس Timée الذي لم يصلنا كتابه. إن بولبيوس رفض النظرة التي رسمها صاحبه حول مناخ أفريقية، لأنه زعم أن الحيوانات بها قليلة، وأن أرضها رملية وقاحلة. وحجة بولبيوس في الاعتراض على هذا الرأي، أن القارة تزخر بكثرة الحيوانات الضارية كالفيل والأسد والنمر وغيرها. ثم قطعان الماشية من خيول وأبقار وأغنام، إضافة إلى أعداد هائلة من الماعز ربما تفوق بكثرتها ما يوجد في بقية أرجاء المعمورة، حسب قوله (15).

نسوق انتقاد سترابون لأحد الكتاب في النص التالي: "هناك خطأ آخر ارتكبه بوسدونيوس، لما زعم أن المناطق الشرقية من المعمور أكثر رطوبة من الجهات الغربية. فقد ظن أن الشمس حين شروقها تمر بسرعة، بينما تتثاقل عند دنوها من الغروب. إننا نعلم أن كلمة رطوبة وجفاف هي تعبير عن نسبة الماء ودرجة حرارة الشمس. وبوسدونيوس يريد إثارة مسألة الجفاف الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة. والواقع أن ذلك مرده للمناخ، علما أن الموقع الشمالي والجنوبي للأماكن هو الذي يحدد درجة الحرارة. أما مفهوم الشرق والغرب فهما مصطلحان نسبيان، يتغيران إلى ما لا نهاية، حسب اختلاف الأماكن وحسب تغير الأفق. وهذا ما يمنعنا من التعميم الذي مفاده أن الشرق رطب والغرب جاف، علما أن سرعة الشمس في كل مكان هي متساوية على الإطلاق." ثم ختم الكاتب انتقاداته بالتأكيد على: "أن الأطراف الغربية من المعمورة ينواحي إبرية وموريسية Maurousia (موريطانية) وما جاورهما، يسودها المناخ الأكثر اعتدالا، وتتمتع بأجود المياه وأكثرها غزارة على الإطلاق" (16).

لقد وقف البعض على ظاهرة المناخ الاستوائي على أنه يتميز بالرطوبة (17). وأشار سترابون إلى أن الكتاب الذين نقل عنهم، يحكون أن بلاد الإثيوبيين جنوب

---

(14) Idem, Ibid.

(15) Polybe, 12, 3, 2-5.

(16) Strabone, 17, 3, 10.

(17) Polybe, 2, 3, 2.

موروسية،تسقط بهاالأمطار بغزارة في الصيف،بينما يسودها الجفاف شتاء.ثم عاب على إراطوستين Erathosthene اعتقاده أن بلاد الإثيوبيين يسودها ضباب كثيف وحالك كل صباح وكل مساء، واستبعد سترابون حدوث ذلك بمناطق جافة ومرتفعة الحرارة (18). وهذا رأي أخطأ فيه سترابون نفسه،حسب بعض الدارسين المحدثين (19).

وعن اختلاف المناخ في أفريقية،بين النطاق المتوسطي والنطاق الداخلي المطل على الصحراء،نجد إشارات تميز بينهما،على أن الأول معتدل ومطير وأن الثاني تلفحه الشمس (20). إن هذا النطاق كان يبدو لسترابون مزركشا كجلد النمر نظرا لكثرة واحاته (21). وهو النطاق الذي كان فيه نمط عيش السكان يعتمد على التنقل والرعي،خاصة في بلاد الگيتوليين،وهي ظاهرة استأثرت بملاحظات الكتاب القدماء (22).

إن هذا النطاق الداخلي كان يخترقه الفاروسيون Pharusioi ، وقد اعتادوا ربط قرب الماء تحت بطون خيولهم (23). ثم نتوفر على خبر آخر حول هذا النطاق ، على أن الناس اعتادوا فيه ممارسة السحر من أجل الاستسقاء. يتعلق الأمر بحملة القائد الروماني هوسديوس گيتا Hosidius Geta،الذي خلف سويتونيوس باولينوس Suetonius Paulenus بعد حوالي 24 م. في مطاردة سلابوس Salabus زعيم الثوار،وراء السفوح الشرقية لجبال الأطلس.ولما التجأ الثوار إلى مناطق قاحلة،قرر القائد الروماني التراجع بسبب نفاد الماء. لكن أحد الأهالي المتحالفين اقترح عليه استعمال طريقة سحرية لطلب الغيث،فسقط المطر،وظن الثوار أن الآلهة ناصرت الرومان،مما جعلهم يفضلون التفاوض (24). لقد جمع

(18) Strabon, 17, 3, 7-8.

(19) G.Germain .Qu'est ce que le Périle d'Hannon, Hespéris, 44, 1957, p.234 ; J.Desanges, De Timée à Strabon,la polémique sur le climat de l'Afrique du nordet ses effets,3éme colloque international sur l'histoire et l'archéologie de l'Afrique du nord , Montpellier . 1985 ,Paris, 1986, p.29.

(20) Hérodote, 2, 32 ; 4, 191 ; Diodore de Sicile, 3, 49, 2 ; Salluste, Jug.17-19 ; Strabon, 2, 5, 33 ; Lucain, 9, 420-5 ; Solin, 27, 5 ; Saint Augustin, Ennar. In plasm, 143, 10, apud. Gsell, histoire ancienne de l'Afrique du nord, t.1, Paris, 1912, p.94-5.

(21) Strabon, 2, 5, 33.

(22) Polybe, 12 ,3, 5, 36, 16, 7-8: Salluste, Jug.18-19, Strabon, 2, 5, 33, 17, 3, 2 et 7 et 9 et 15 ; Pomponius Méla, 1, 5, 28 ; 3, 10, 104-5 et107 ; Pline L'Ancien, 5, 5, et10 et 17 ; Silius Italicus, 3, 285-95.

(23) Strabon , 17, 3, 7.

(24) Pline L'Ancien, 5, 14-16 ; Dion Cassius, 60, 9.

گسيل عدة نصوص،ترجع لفترة تمتد بين القرنين الثاني والخامس للميلاد،تطرقت لعدم التوازن في التساقطات من سنة إلى أخرى،وذلك بالمناطق المعتدلة المعروفة بأمطارها الإعتيادية.حيث يحدث الجفاف ويعاني الناس من المجاعة والأوبئة.وأحيانا تسقط الأمطار بغزارة أكثر من المألوف.واستنتج الكاتب من ذلك أن مناخ أفريقيةظل على حاله كما هو في الوقت الراهن (25).

هنا نسوق واقعتين معبرتين.ففي سنة 128م، زارالإمبراطور هادريان Hadrianus أفريقية،وحينئذ نزل المطر الذي قد توقف مدة خمس سنوات.وذلك ما جعل الأفارقة يحبون هذا الإمبراطور،حسب صاحب النص (26). الواقعة الثانية، تحدث عنها كاتب في القرن 3م.يتعلق الأمر بوقوع الجفاف بموريطانية الطنجية وبلاد الگيتوليين،بينما حصد أهل موريطانية القيصرية والنوميديون محصولا جيدا (27).

2. المرجات

ارتبط ذكر المرجة (Lacum اللاتينية) في المصادرعامة،بالحديث عن الوديان،على أن بعضها يتحول في مصبه إلى مرجة.وأقدم خبر يعرفنا بمرجة دوريزة Douriza قرب نهر لكسوس(28).إن أحد الدارسين يقترح المقاربة بين اسم هذه المرجة واسم ديريسDyris، الذي دعا به فتروفوس وادا ينبع من الأطلس.ولقد استعمل سترابون نفس الاسم بصيغة دورين Durin مؤكدا أن الموريين يطلقونه على جبال الأطلس(29). بعد ذلك تحدث حنون في رحلته عن مرجة لم يذكر اسمها،قائلا:"بعد رأس صوليسSoleis (رأس سبارطيل) حيث أقمنا مذبحا لبوسدونيوس، أبحرنا مدة نصف يوم إلى أن وصلنا إلى مرجة قريبة من البحر"(30). ثم أضاف:"انطلاقا من جزيرة كرني Kerné قطعنا بسفننا نهرا كبيرا يدعى خرتيس Chrétis،فوصلنا إلى مرجة تطل عليها جبال عالية يقطنها رجال متوحشون،يرتدون ملابس

(25) Gsell, op.cit, n° 20, p.89-93.
(26) Histoire d'Auguste,Hadrien . 22,14.
(27) Arnobe, Adversus Gentes, 1, 16, 3.
(28) Hécatée de Milet, apud. Roget, op.cit, n° 1, p.16.
(29) J.Desanges, Lixus dans les sources litéraires grécques et latines, col. E.F.R. 166, 1992, p. 3.
(30) Périple d'Hannon, 4.

جلدية،كانوا يقذفوننا بالحجارة لمنعنا من الرسو "(31). وحسب أحد الدارسين الذي جعل جزيرة كرني في حوض سبو،فإن هذه المرجة تتكون من مجرى الواد الذي كان يفيض كثيرا في سهل الغرب قبل أن يتعمق مجراه (32).

وفي رحلة أخرى ذُكرت مرجة تدعى كفسياس Kêphèsias، بجوار مدينة بونتيون Pontion. وفي نفس المصدر قيل إن واد أنيديس Anides يصب في مرجة كبيرة(33). وفي ظن أحد الدارسين إن هذه المرجة تتكون من مصب واد تاهدارت والمنخفضات المتصلة به (34). وبعد ذلك تحدث أحد القدماء على مرجة تدعى إبتاكنوس Eptagonus أو Eptabolus، يخترقها واد ديريس الذي ينبع من الأطلس (35). وإثره لاحظ آخر أن بموريطانية عدة مرجات لم يذكر أسماءها(36). ثم بعده تحدث كاتب عن نهر ينبع من جبل قرب المحيط في موريطانية الداخلية،وفي مجراه يتحول إلى مرجة تدعى نليس Nilis. وبجوار المحيط ذكر نفس الكاتب مرجة كفسياس، مؤكدا أن الموريين يدعونها إلكتروم Electrum، ومبينا أن هذه المادة تتكون طبيعيا فوق سطح مياه المرجة تحت تأثير الشمس.ثم ذكر وادا يدعى كراتيس Crathis، على أنه ينطلق من مرجة ليصب في المحيط(37).

3. الوديان

نتوفر على معلومات كثيرة تعرفنا بالشبكة النهرية في موريطانية،حيث أكد سترابون أنها كثيرة الوديان،معترضا في ذلك على الكاتب بوسدونيوس"الذي زعم أن ليبية(أفريقية)لا تتوفرإلا على وديان صغيرة لا أهمية لها"(38). وهنا لا يعتد برأي كاتب آخر،زعم أن موريطانية تتوفر على وديان صغيرة،يوحي كلامه بأنها وديان لا أهمية لها(39). وفي تتبعنا للأخبار المتوفرة حول الوديان،نسوقها وفق الترتيب التالي :

---

(31) Idem. 9.

(32) R.Rebuffat.Recherches sur le bassin de Sebou.2.le Périple d'Hannon, B.A.M. 16, 1985-1986, p. 261-5.

(33) Périple de Scylax. 112.

(34) M.Gras.La mémoire de Lixus.de la fondation de Lixus aux premiers rapports entre Grecs et Phéniciens, col. E. F. R. 166, 1992, p.39.

(35) Vitruve, 8, 2, 6.

(36) Strabon, 17, 3, 4.

(37) Pline L'Ancien, 5, 51 ; 37, 37-8.

(38) Strabon, 17, 3, 4 et 10.

(39) Pomponius Méla, 1, 5, 28.

وديان الواجهة المتوسطية

أول إشارة نستقيها من رحلة سكولكس ، حيث ذُكرت مدينة وواد بناحية جبل أبيلا Abila، لكن المصدر أغفل ذكر اسم المدينة والواد(40). وإذا انطلقنا من الشرق فإن بقية المصادر تعرفنا بملوشة Mulucha أو Molochath (واد ملوية)، الذي يمثل الحدود الشرقية لمملكة الموريين في المغرب القديم(41). ثم لاود Laud (واد لاو)(42). وتامودة Thamuada أو Tamuda أو Thamouda (واد مارتيل)(43). وأخيرا والون Valon بالإحداثيات التالية: الطول 7، العرض 35 و50(44). وقد ظن شارل تيسو أنه هو واد القصر الصغير(45).

وديان الواجهة الأطلسية

أ - النطاق الذي كان خاضعا للرومان

انطلاقا من الشمال، ذُكر زيلية Zilia(46). اعتبره تيسو هو واد الحلو(47).

أنيديس Anides(48). اتفق البعض على جعله هو واد گاريفة(49). واعتبره آخر هو ملتقى لحرحر والحاشف(50).

لكسوس Lixos أو Lixus أو Lix (واد اللكوس)، أول من ذكره هو هيكاتي المليتي ثم تواثر ذكره في بقية المصادر(51). يرى روبوفا أن واد كسيون Xion الذي ذكره سكولكس بجوار جزيرة كيرني هو لكسوس أيضا، وذلك لاعتقاده أن الجزيرة توجد في حوض سبو(52).

---

(40) Périple de Scylax, 111.

(41) Salluste, Jug. 19 et 92 et 110 ; Strabon, 17, 3, 6 et 9 : Pomponius Méla,1,5,25et29,Pline L'Ancien, 5, 18 ; Ptolémée, 4, 1, 3.

(42) Pline L'Ancien, 5, 18.

(43) Pomponius Méla, 1, 5, 29 ; Pline L'Ancien, 5, 18 ; Ptolémée, 4, 1, 3 ; 4, 6, 2.

(44) Ptolémée, 4, 1, 3.

(45) M.Tissot, Recherches sur la géographie comparée de la Maurétanie Tingitane, Paris, 1878, p.170.

(46) Pomponius Méla, 3, 10, 107 ; Ptolémée, 4, 1, 2.

(47) Tissot, op.cit, n° 47, p.200.

(48) Périple de Scylax, 112.

(49) J.Desanges, Activitées des Méditerranéens aux confins de l'Afrique, col. E. F. R. 38, 1978, p.113 ; Gras, op.cit,n° 34, p.39.

(50) Rebuffat, op.cit, n° 32, p.269, n° 39 et 276.

(51) Hécatée de Milet,apud,Roget, op.cit, n° 1, p.16 ; Périple d'Hannon ; 6-7 ; Périple de Scylax, 112 ; Aléxandre Polyhistor, apud, Roget, op.cit, n° 1, p.21 ; Pomponius Méla, 3, 10, 107 ; Pline L'Ancien, 5, 4 et 9 ; Silius Italicus, 3, 255-60 ; Ptolémée 4, 1, 2 ; Solin, 24, 11.

(52) Rebuffat, op.cit, n° 32 ,p.269 n° 39 et 276.

سبوبوس Sububus أو سبوبة Sububa أو سبورSubur أو Soubou (واد سبو) (53). لقد رجح أحد الدارسين أن هذا الواد هو، خريتيسChrétis عند حنون أو كرابيسKrabisعند سكولكس أو كريمتيس Chrémétis عند أرسطو أو كراتيسChratis عند بلينيوس الشيخ (54).

سلا Sala أو سلات Salat أوسلاتة Salata أو سلاتوس Salathos (أبو رقراق) (55).

ب - النطاق غير الخاضع للرومان

دوّوسDuous، ذكره بطولميوس بعد مدينة سلا حسب الإحداثيات التالية: الطول 6 و10، العرض 33 و20 (56). ظن تيسو أنه هو واد المالح الذي يصب جنوب فضالة (57).

أناتيس Anatis الذي ورد في رحلة بولبيوسPolybius. يبعد عن لكسوس بنحو 205 أميال حسب أكريبا Agrippa (58). لاحظ أحد الدارسين أن المسافة المذكورة تعادل حوالي 300 كلم، وهي التي تفصل بين العرائش ونهر أم الربيع. وبذلك أيد معظم الآراء التي تطابق بين أناتيس وأم الربيع(59).

أسانة Asana. تعرف عليه بلينيوس أو مصدره اعتمادا على أخبار الأهالي على أنه يبعد عن واد سلا بحوالي 150 ميلا، ثم أشار إلى أن مياهه كانت مالحة. وقد ورد عند بطولمايوس وصولان بنفس الصيغة(60). اعتبره ديزانج هو صيغة أخرى لأناتيس. ولاحظ أن سبب ملوحة مياه هذا الواد ترجع إلى أن أمواج البحر كانت تغمر مصبه منذ ذلك التاريخ (61).

---

(53) Pline L'Ancien. 5. 5 et 9 ; Ptolémée. 4. 1. 2 ; 4. 6. 2.

(54) Rebuffat. op.cit, n° 32. p.262 n° 22 et 269 n° 39 et 276.

(55) Pline L'Ancien. 5. 5 et 9 et 13 ; Ptolémée. 4. 1. 2 ; 4. 6. 2 ; Solin, 24. 7.

(56) Ptolémée. 4. 1. 2.

(57) Tissot. op.cit, n° 47. p. 235.

(58) Pline L'Ancien. 5. 13 ; Ptolémée. 4. 1. 2 : Solin. 24. 14.

(59) Desanges. op.cit. n° 51. p.130 ; Commentaire de Pline L'Ancien. histoire naturelle. livre 5. 1-46. Paris. 1980. p. 110-111.

(60) Pline L'Ancien. 5. 13 ; Ptolémée. 4. 1. 2 ; Solin 24. 14.

(61) Desanges. op.cit, n° 61. p.131-2.

ديـور Diour وراء أسـانة حسـب الإحـداثيـات التـاليـة : الطول7 و20، العـرض 31 و20 (62). لقد قام تيسو بتحريات لإيجاد ما يطابق هذا الواد جنوب واد أم الربيع ،ونظرا لانعدام الوديان حتى رأس كونتان ،فإنه رجح أن الأمر يتعلق بضاية الواليدية،التي تغمرها مياه البحر وتبدو كأنها مجرى مائيا(63). يرجح ديزانج مطابقته مع إيورIvor الذي ذكره بلينيوس بين واد فوت والأطلس،لكنه تردد في اعتباره هو واد كسوب جنوب موگادور(64).

كوسنوم Quosenum ،على أنه يخترق مجال الگيتوليين الأوطلول Autololes(65). قارب أحد الدارسين بينه وبين واد كوسة Kousa عند بطولمايوس، وظن أن الأمر يتعلق بواد كوز،على اسم قديم لواد تانسفيت قرب المصب .والكاتب نفسه يظن أن واد فوت Fut عند بلينيوس أو فوتيس Foutis عند فلافيوس يوسفوس Flavius Josephe أو Phouth عند بطولمايوس،هو اسم لأعالي تانسفيت(66).

وُنة Ouna حسب الإحداثيات التالية :الطول 8، العرض 28 و30(67)، اقترح تيسو مطابقته مع واد تافطنة أو إيگزول جنوب موگادور(68).

أگنة Agna حسب الإحداثيات التالية :الطول 8 و30، العرض 27 و50 (69). ربما هو واد بني تامر(70).

سلا Sala حسب الإحداثيات التالية :الطول 8 و40، العرض27 و20 (71). ظنه تيسو هو واد تامرقت (72). والملاحظ أن هذا الواد يحمل نفس الاسم الذي أطلقه الكاتب على مدينة سلا ،وقد ميز سابقا الواد الذي تقع عليه المدينة بإعطائه اسم سلاتة Salata. إن بطولمايوس يذكر مرة أخرى واد سوبو ثم واد سلاتوس والمدينة التي تحمل اسمه خارج نطاق

(62) Ptolémée, 4, 1, 2.
(63) Tissot, op.cit, n° 47, p.238-241.
(64) Desanges, op.cit, n° 61, p.133-134.
(65) Pline L'Ancien, 5, 9.
(66) Desanges, op.cit, n° 61, p.114, 131-2, 134.
(67) Ptolémée, 4, 1, 2.
(68) Tissot, op.cit, n° 47, p. 253.
(69) Ptolémée, 4, 1, 2.
(70) Tissot, op.cit., n° 47, p.253.
(71) Ptolémée, 4, 1, 2.
(72) Tissot, op.cit, n° 47, p.253.

ولاية موريطانية الطنجية ،بالجال الذي يدعوه ليبية الداخلية .ويؤكد ديزانج أن المصدر يقصد الأسماء التي ذكرها من قبل،هي واد سبو ثم واد أبي رقراق ومدينة شالة (73).

سالسوم Salsum في بلاد الإثيوبيين(74). يظن ديزانج أنه هو واد سوس،رغم أن المصدر ذكره بعد درعة(75).

ماسات Masath أو ماسة Massa(واد ماسة)(76).

دارات Darat،أو دارة Dara (واد درعة)،قال عنه أحد القدماء إنه يدعى أيضا باسم نهول Nuhul(77). لقد ظن البعض خطأ أن واد لكسوس المذكور في رحلة حنون يُقصد به درعة(78). ومن جهة أخرى يعتبر ديزانج واد بامبتوم Bambotum الذي ورد عند بلينيوس وصولان يطابق درعة، وذلك لتشابه خصائصهما في أخبار القدماء (79).

□ وديان أخرى

هناك واد أميلوس Amilus على أنه ينبع من جبال موريطانية،وأن الأفيال تقصده في الليالي المقمرة للإستحمام (80). وقد رفض گسيل رأي تيسو الذي رجح أن الأمر يتعلق بواد مللو،وهو الرافد الأيسر لملوية (81).

واد گير Ger (واد غير)،قيل إنه يخترق مناطق قاحلة وراء السفوح الشرقية للأطلس، حسب ما شاهده القائد الروماني سويتونيوس باولينوس(82). يظن أحد الدارسين أن هذا الواد هو الذي أطلق عليه فيتروفوس اسم أگير Agger(83).

(73) Desanges, op.cit, n° 61, p.132 n° 4.
(74) Pline L'Ancien, 5, 10.
(75) Desanges, op.cit, n° 61, p.115.
(76) Pline L'Ancien, 5, 9 ; Ptolémée, 4, 6, 2.
(77) Pline L'Ancien, 5, 9 ; Ptolémée, 4, 6, 2 ; Orose, 1, 2, 13.
(78) Gsell, op.cit, n° 20, p.295 et 484 n° 17.
(79) Desanges, op.cit, n° 61, p. 118.
(80) Pline L'Ancien, 8, 2.
(81) Gsell, op.cit, n° 20, p.79 et 139.
(82) Pline l'Ancien, 5, 15.
(83) Desanges, op.cit, n° 61, p. 139.

الجغرافي الرافيني هو آخر من وصلتنا أخباره حول المغرب القديم قبل الفتح الإسلامي .إنه يعرفنا ببعض وديان موريطانية الطنجية .ذكر منها توربولنتا Turbulenta على أنه يدعى أيضا دَوينة Davina (84) . وفي حديث الكاتب عن إقليم سماه موريطانية گاديتانة Gaditana ، على أنه متصل بالمضيق ،قال إن هناك وديانا كثيرةوذكر منها ثلاثة هي : سبولكوس Subulcus وأوبوس Ubus ثم سالنسيس Salensis (85) . ويبدو أنه يقصد بالأول واد سبو والأخير واد سلا (86).

في ختام الحديث عن الوديان ،نلفت النظر إلى أن أسماء بعضها أطلقت على السكان . فهناك أهل لكسوسLixitai(87) ، أهل سلا Salinsai(88) ، أهل ماسةMasathi ، الگيتوليون أهل درعة Gaetuli Daras ، والإثيوبيون أهل درعة Darathitae Aethiopes (89) ، وأخيرا أهل أناتيس Anatikoloi ، لكن المصدر جعل مواطنهم في ليبية الداخلية ، أي جنوب موريطانية ،بجوار الفاروسيين Pharusii في مجال الإثيوبيين(90) .

ثم هناك بعض المدن التي تحمل أسماء الأنهار. مثل مدينة ملوشة Mulucha أو ملوشت Muluchath (91) ، مدينة تامود Tamuda (92). مدينة زيليس Zélis أو Zilil أو Zilia أو Zili (93). مدينة لكسوس Lixos أو Lixus أو Lixa أو Lynx أو Lixi أوLix (94) . مدينة سبور Subur (95). وأخيرا مدينة سلا Sala بنفس الصيغة عند كل الكتاب باستثناء بطوليمايوس الذي ذكرها

(84) Le Géographe de Ravenne, apud , Roget, op.cit. n° 1, p. 43.

(85) Idem, p. 44.

(86) Desanges, op.cit. n° 61, p. 95-6.

(87) Périple d'Hannon, 6 ; Pausanias, 1, 33, 5.

(88) Ptolémée, 4, 1, 5.

(89) Pline L'Ancien, 5 ,9- 10.

(90) Ptolémée, 4 , 6 , 6.

(91) Florus, 1, 36 ; Ptolémée, 4, 1, 7 .

(92) Pline L'Ancien , 5, 18.

(93) Strabon, 3, 1, 7 ; 17, 3, 6 ; Pomponius Méla, 3, 10, 107 ; Pline L'Ancien, 5, 3 ; Ptolémée, 4, 1, 7 ; Itinéraire d'Antonin , apud , Roget ,op.cit, n°1, p.40 ; Le Géographe de Ravenne, apud, Roget, op.cit, n°1, p.44.

(94) Périple de Scylax, 112;Aléxandre Polyhistor, apud, Roget, op.cit, n°1, p.21 ; Strabon, 2, 3, 4 ; 17, 3, 2-3 et 8 ; Pomponius Méla, 3, 10, 107 ; Pline L'Ancien, 5, 3 et 11 ; Itinéraired'Antonin, apud, Roget, op.cit, n°1, p.40 ; Le Géographe de Ravenne, apud, Roget, op.cit, n°1, p.44.

(95) Ptolémée, 4, 1,7.

مرة باسم سلاتوس،كما سبقت الإشارة إلى ذلك(96) . يستثنى من ذلك مدينتان نهريتان لا تحملان اسم الواد هما بناسة Banasa وتاموسيدة Tamousida أو Thamusida أو Tamusida(97)، الواقعتان على الضفة اليسرى لواد سبو.

ملاحظة أخيرة في شأن وديان المغرب القديم،إنها مسألة استمرار تداول نفس الأسماء بالنسبة للبعض منها .نذكر هنا تلك التي تقع في أطراف المغرب هي ملوية،الذي يدعوه سكان المنطقة باسم ملوشت،وهي صيغة مطابقة للتسمية التي وردت في المصادر.واد گير الذي حافظ على اسمه إلى اليوم.ثم واد درعة الذي تنطبق عليه نفس الملاحظة.

4. منابع النيل

إن وفرة الأمطار التي اشتهرت بها موريطانية وجبال الأطلس على وجه الخصوص،جعلت القدماء يبلورون فكرة مفادها أن نهر النيل ينبع من هذه البلاد .

أقدم خبر وصلنا في هذا الموضوع يرجع إلى شخص يدعى أوتمين Eutymene من مدينة ماسالية Massalia(مارسيلية) ،عاش في القرن السادس ق.م.قيل إنه قام برحلة حول المحيط الأطلسي،وتطرق لفكرة منبع النيل من تلك النواحي(98) . بعده تحدث هيرودت عن الموضوع بإسهاب وطرح بعض التساؤلات(99) .كما تناول الموضوع الفيلسوف أرسطو(100)،والمهندس الروماني فتروفوس(101).ثم إن الملك الموري يوبا الثاني الذي اشتهر ككاتب أيضا ،درس هذه الظاهرة،معتمدا على مصادر من بينها الكتب البونية Libri Punici(102).

لقد استمر الكتاب في تداول هذه الفكرة على أساس الاعتبارات التالية(103) :

(96) Pomponius Méla, 3, 10, 107, Pline L'Ancien, 5, 5 ; Ptolémée, 4, 1, 2 ; Solin, 24,7 ; Itinéraire d'Antonin,apud, Roget, op.cit, n° 1, p.40 ; le Géographe de Ravenne, apud, Roget, op.cit, n° 1, p.44.

(97) Pline L'Ancien, 5, 5 ; Ptolémée, 4, 1, 7 ; Itinéraire d'Antonin, apud, Roget, op.cit, n° 1, p. 40 ; le Géographe de Ravenne, apud, Roget, op.cit, n° 1, p.44.

(98) Sénèque, Questions, 4, 2, 22.

(99) Hérodote, 2, 32-4.

(100) Aristote, Meteor, 1, 13, 21, apud, Rebuffat, op.cit, n° 32, p.262, n° 22.

(101) Vitruve, 8, 2, 6-7.

(102) Pline L'Ancien, 5, 51 ; Solin, 32, 2 ; Ammien Marcelin, 22, 18, 5.

(103) Strabon, 17, 3, 4 ; Pomponius Méla, 3, 9, 69-7 ; Pline l'Ancien, 5, 44 et 51 ; 37, 114 ; Pausanias, 1, 33, 5-6 ; Solin, 32, 2-3 ; Dion Cassius, Epitome 75, apud, Roget ; op.cit, n° 1, p.41 ; Orose, 1, 2, 13.

أ - ذوبان ثلوج جبال الأطلس في فصل الصيف،حيث تحدث فيضانات نهر النيل.

ب - تجمع مياه الأطلس في وديان ومرجات،ثم تتسرب عبر الصحراء لتنبجس منها منابع النيل.

جـ - تشابه الحيوانات النهرية بين وديان موريطانية ونهر النيل،مثل التماسيح وأفراس النهر وغيرها.

وقد ورد الحديث عن هذه الحيوانات النهرية،في بضعة نصوص لم تتطرق لمنابع النيل.يتعلق الأمر بالحيوانات التي تعيش في واد خريتيس(104). ثم في دارات وبامبوتوم(105).

د-ذيوع أسماء في نواحي موريطانية متشابهة مع اسم النيل. يتعلق الأمر بعين نونك Nunc ومرجة نهول nuhul ونولNoul.

ويرى أحد الدارسين أن ذيوع فكرة انطلاق منابع النيل من جبال الأطلس،يستند إلى مقاربة القدماء بين نهر النيل والأسماء المذكورةآنفا، خاصة:نهول-نول الذي يعتبره هو واد نون.ثم لاحظ أن اسم نهر النيل في الكتابة الهيروغليفية هو "نون"(106).

5. الغطاء النباتي

بارتباط مع غزارة التساقطات ووفرة المياه،هناك أخبار تحدثت عن غابات موريطانية،وذكرت أنواعا خاصة من الأشجار وبعض النباتات.

ترجع أقدم الإشارات لغابات المغرب إلى هومروس في حديثه عن أطلس الذي يقيم في بلاد كثيرة الأشجار(107). وفي رحلة حنون إشارة لغابة رأس صوليس،وغابات على سفوح جبال عالية وصل إليها بعد إثني عشر يوما من الإبحار جنوب واد خريتيس(108). إن موريطانية تندرج في النطاق الذي ميزه هيرودت في ليبية،بكونه متضرس وكثير الغابات حيث يقطن الليبيون المزارعون(109). ثم هناك إشارات عامة لغابات موريطانية،وهي عالية

(104) Périple d'Hannon, 10.
(105) Pline l'Ancien, 5, 9-10 ; Solin, 24, 14.
(106) Desanges, op.cit. n° 61, p.118, 457.
(107) Homère, Odyssée, 1, 50-5 ; 5 , 60.
(108) Périple d'Hannon, 3 et 12.
(109) Hérodote, 4, 191.

وكثيفة(110). وإشارات لغابات الأطلس على وجه الخصوص(111)، وغابة في جبل أبيلا المشرف على المضيق عند القدماء(112)، حيث أشار بلينيوس إلى الأفيال(113) وقد توهم أحد الشعراء أن الملك أطلس الذي كان يحكم هذه البلاد قد مسخ وتحول إلى جبل،فصارت لحيته وشعره غابات كثيفة(114). ومن جهة أخرى نعرف اسم موقع يدعى تريمولي Trimuli يدل معناه على الأشجار.يتعلق الأمر بمحطة على الطريق الرومانية الداخلية الرابطة بين وليلي وطنجة(115).

بالنسبة لأنواع الأشجار،فإن حنون وصف الأشجار التي شاهدها بكونها ذات رائحة زكية وألوان زاهية(116). وتحدث بلينيوس عن الغابات التي اخترقها سويتونيوس باولينوس قائلا: "إن أشجارها من نوع مجهول،جذوعها لامعة وخالية من العقد،أوراقها شبيهة بالكوبريس Cupres تنطلق منها رائحة نفاذة"(117). لقد ظن البعض أن الأمر يتعلق بشجر الأرز(118).

من الأشجار المعروفة هناك غابات الصنوبر في جبال الأطلس(119). ثم أشجار الزيتون البري بناحية لكسوس(120). وإلى هذه الأشجار ينسب موقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط يدعى رأس الزيتون البري(121). نعرف أيضا أشجار البلوط التي كانت تتسلقها أعداد كثيرة من القردة،حسب ما شاهده الكاتب بوسدونيوس،على سواحل ليبية عند عودته من مدينة كَاديرة Gadera(122).

من أهم وأشهر الأشجار التي كانت تغطي جبال الأطلس،وكانت موريطانية تصدرها،هناك أشجار العرعر Citrus-Thuya التي تزخر بها جبال الأطلس ومواطن

---

(110) Strabon. 17. 3. 4 et 6 ; Pomponius Méla, 3. 10, 107.

(111) Pline l'Ancien, 5. 6 et 9 et12 et14-15 ; 13, 91 ; 14, 15 ; Solin, 24, 8 ; Pausanius, 1, 33, 6 ; Elien. Nat.Anim. 7 ; 2.

(112) Strabon, 17, 3, 6.

(113) Pline l'Ancien. 5. 18 : Solin . 50. 2.

(114) Ovide. Métamorphoses. 4, 655-60.

(115) Itinéraire d'Antonin. apud, Roget. op.cit, n° 1, p.40.

(116) Périple d'Hannon. 12.

(117) Pline l'Ancien, 5. 14.

(118) Desanges.op.cit, n° 61, p. 138.

(119) Virgile Enéide. 4. 245-50 : Silius Italicus. 1. 205-10.

(120) Pline l'A ncien, 5. 3.

(121) Ptolémée, 4. 1. 3.

(122) Strabon, 17 ,3, 4.

الگيتوليين. وحسب خيال أحد الشعراء فهي الثروة الوحيدة التي يتمتع بها الموريون(123). نعلم أن أخشابها كانت غالية الثمن،وقد كانت مهددة بالاستنزاف(124).

إن وفرة هذه الأخشاب ذات الجودة العالية،ارتبطت في موريطانية بإتقان صناعة الطاولات التي كانت تصدرها إلى رومة(125). وقد اشتد ولع الرومان بهذا الأثاث وكانوا يتهافتون عليه(126).

وأخيرا نشير إلى أن الضريح القديم الذي عثر عليه بسيدي سليمان، يرجع تاريخه إلى الفترة المورية قبل الرومان،قد وُضع له سقف من أعمدة العرعر(127).

اشتهرت جبال الأطلس بعشب طبي يدعى الأوفرب ، نسبة إلى Euphorbus طبيب الملك يوبا الثاني. لقد بحث الملك نفسه في منافع هذا العشب،مؤكدا أنه يقوي البصر ويشفي من سموم الأفاعي،وذلك بحقن رأس المصاب بعصارة هذا النبات(128). ونعلم أن الگيتوليين كانوا يمزجونه بالحليب عند تناوله(129).

ذُكر عشب آخر يدعى la mauve في نواحي لكسوس،يبلغ طوله عشرين قدما(130). هناك إشارة في رحلة حنون للقصب في المرجة التي تحدث عنها قبل لكسوس(131). وفي رحلة أخرى ذُكر القصب أيضا،وبعض النباتات تعذرت علي ترجمتها،أسوق أسماءها في الترجمة الفرنسية: des cyures, de l'oisier et des joncs. كل ذلك في مرجة كفيسياس(132).

---

(123) Strabon, 17, 3, 4 ; Pomponius Méla. 3, 10, 104 ; Petrone. Satires, 99, 27--28 ; Lucain, 9, 426-430 ; 10, 144-5 ; Pline l'Ancien, 5, 12 ; 13, 91 ; Martial, 9, 22 ; 12, 66 ; 14, 89-90.

(124) Pline l'Ancien, 13, 92 et 95 et 102 ; 37, 204.

(125) Strabon, 17, 3, 4 ; Lucain, 9, 22 ; 10, 93 et 144-6 ; Martial, 9, 22 ; 10, 93 ; Pline l'Ancien, 13, 91-2 ; Stace, I, 3, 35 ; 4, 2, 39.

(126) Cicéron , Contre Verres, 4,17,37 ; Petrone, Satires, 99, 22 ; Martia l, 2, 43 ; 10, 80 e t98 ; Lucain, 9, 430-5 ; 10, 144-6 ; Pline l'Ancien , 13, 92-3.

(127) A.Ruhlman, le Tumulus de Sidi Slimane du Rharb, B.S.P.M.12, 1939, p.48-50 ; A.Luquet,Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc.le Maroc punique, B.A.M.9, 1973-5, p. 256.

(128) Pline l'Ancien, 5, 16, 25, 77-8 et 143, 26, 54 et 118, 27, 2.

(129) Idem, 25, 79.

(130) Idem, 19, 63.

(131) Périple d'Hannon, 4.

(132) Périple de Scylax, 112.

سترابون بدوره أحصى بعض النباتات في موروسية، وهذه أسماؤها في الترجمة الفرنسية:

L'arum,le dracontium,les tiges des staphylinus,des hippomarathus, desscolymus , ont douze coudées de haut et quatre palmes de grosseur(133).

ومن جهة أخرى نجد موقعا على البحر الأبيض المتوسط يحمل اسما مشتقا من القصب يدعى Promontorium Cannarium(134). وأخيرا لا يفوتنا أن نشير إلى أشجار التفاح الذهبي الذي كانت تزخر به حدائق الهسبريات Hespérides، التي ترددت على ألسنة عدة كتاب(135). وفضلا عن ذلك هناك أشجار الكروم الضخمة التي يصعب على شخصين الإحاطة بجذوعها، وطول عناقيدها يقدر بذراع(136). وقد أشار أحد الكتاب إلى أن الكروم كانت تنمو طبيعيا بناحية لكسوس(137).

نختم هذا الموضوع بالتأكيد على أن الثروة المائية وما ينتج عنها، كانت في تاريخ المغرب وما تزال عاملا مؤثرا في الحياة الاقتصادية. فقد حفزت السكان على تنويع أنشطتهم الفلاحية والحرفية، وتكثيف الحياة القروية. وعلى الصعيد الخارجي جعلت الأجانب ينظرون إلى موريطانية كأنها جنة الخلد، فتطلعوا إلى السيطرة عليها. وذلك ما حققه الرومان بعد تعب شديد، لأن سكان المغرب القديم استماتوا في الحفاظ على ثرواتهم. هذا ما تعكسه منذ غابر الزمن أسطورة البطل والملك أنطايوس Anthaeus. فقد قيل عنه إنه كان يغلب كل الناس، ويعلق رؤوس ضحاياه على معبد والده الإله بوسدونيوس. وقد أبى الإغريقيون إلا أن ينسبوا لهرقل، ما عجزوا على تحقيقه في الواقع. فظنوا أن بطلهم غلب أنطايوس، واستحوذ على التفاح الذهبي الذي كانت تزخر به أشجار حدائق الهسبريات بضواحي مدينة لكسوس.

---

(133) Strabon, 17, 3, 4.

(134) Itinéraire d'Antonin, apud, Roget, op.cit, n° 1, p.41.

(135) Hésiode, Théogonie, 210-20 ; Euripide, Héraklès, 395-405 ; Hippolyte, 740-5 ; Apollonis de Rhodes, 1395-1405 ; Lucrèce, de la Nature, 30-5 ; Diodore de Sicile, 4, 26 ; Virgile, Enéide, 4, 485-90 ; Ovide, Métamorphoses, 4, 635-50 ; Hygien l'Astronome, 2, 3 ; Strabon, 3, 2, 13 ; Silius Italicus, 3, 260-90 ; Juvénal, Satires, 2, 85-90 ; 5, 150-5 ; 14, 110-5.

(136) Strabon, 17, 3, 4.

(137) Pausanius, 1, 33, 6.

الماء بين المقدس والمنفعة العامة
في شمال افريقيا ما قبل الإسلامية على ضوء النقائش

ذ. عبد العزيز بل الفايدة
كلية الآداب ،القنيطرة

تقـــديم

يشكل الماء عنصرا حيويا وأساسيا بالنسبة للمجتمعات القديمة وذلك في غياب وسائل أخرى كالكهرباء والغاز مثلا في وقتنا الحاضر. فلاعجب إذن أن يعمل الإنسان القديم على البحث عنه وتطوير أساليب تزويد المدينة عن طريق مد القنوات وغيرها. ولا عجب أيضا أن يخلع عليه قداسة تعبر عما يخالجه من شعور بواقع ما ورائي يفوق قدراته وتصوراته.

إن اهتمامنا بهذا الموضوع له ما يبرره، فمن جهة نهدف إلى معرفة درجة التقديس التي أحيط بها هذا العنصر الحيوي، ومن جهة أخرى إلى معرفة دوره في الحياة اليومية في شمال افريقيا في الفترة السابقة للإسلام.

إنه موضوع متشعب ومتداخل لأسباب منها، كون الماء له خاصيات متعددة، طبية، واجتماعية ودينية، وكل هذه الخصائص تجتمع وتتكامل ومن الصعب الفصل بينها.

ولمعالجة هذا الموضوع، سنعتمد على نوع من المصادر الأثرية الهامة بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والديني ألا وهي الكتابات المنقوشة (Inscriptions) سواء منها المتعلقة بالهدايا المقدمة للآلهة والتي تعبر عن القداسة التي كان يخلعها السكان على المياه أو تلك التي تحمل معلومات تتعلق ببناء القنوات أو النافورات وغيرها أو بعملية تزويد المدن بالماء.

1. الماء والمقدس

يبدو أن تقديس الماء يعود لفترات عريقة في التاريخ. وقد احتل اليونانيون مكانة هامة في هذا المجال حيث قدسوا المياه سواء كانت ساخنة أو باردة، وعبروا عن ذلك بواسطة تقديم الهدايا والقرابين للآلهة وخاصة الإله بوسيدون (نبتون الروماني) والحوريات (Nymphae) وربة النافورة (Fons). ثم سار الرومان على نهجهم وقدسوا نفس الآلهة مع إعطائها أسماء تتطابق وحضارتهم (1).

فهل تأثر أهالي شمال افريقيا بالمستعمر الروماني وقدسوا نفس الآلهة أم حافظوا على معتقدات محلية سابقة للوجود الروماني ؟

إن الأسباب التي جعلت الماء مركز الاهتمامات الدينية للأفارقة متعددة. وهي مرتبطة أساسا بالظروف المناخية. فالماء هو المتحكم في الزراعة في هذا البلد الذي يعيش تحت رحمة الطبيعة. ومن الطبيعي أن يضفي السكان قداسة على الماء، خاصة في المناطق الجافة (2).

وقد كان الشعب اللوبي كغيره من الشعوب يقدس الماء منذ القديم سواء منه ما تدفق على الأرض من ينابيع صالحة للشرب أو ما كان معدنيا صالحا للاستشفاء والاستحمام (3).

وإذا كان من الصعب تحديد المعتقدات المرتبطة بالماء في الفترات السابقة للوجود الروماني نظرا لغياب الوثائق، فإنه من الممكن الحديث عن وجود إرث ديني لوبي محض، استمر حتى خلال الفترة الرومانية وخاصة في البوادي. ويتعلق الأمرهنا بالعبادة المتعلقة بجِنّة المياه (génies des eaux)، هذه الجنة التي حلت محلها آلهة رومانية وخاصة في المناطق

(1) A . Belfaïda, Le culte des eaux en Afrique Romaine. Thèse de Doctorat de III ° cycle, Bordeaux. 1987 .

(2) M . Ben Abou. La Resistance Africaine à la Romanisation. Paris. 1976. p. 272.

(3) عمار المحجوبي، المياه والديانات الوثنية في المقاطعات الافريقية، ملتقى زغوان حول المحيط والمياه، المياه والانجراف بولاية زغوان، تونس 1984، ص. 231 .

التي تغلغلت فيها الحضارة الرومانية. وقد كانت تعطى لها نعوت جغرافية وليست لها شخصية محددة. فمثلا قرب بطنة (Batna) عثر على نقيشة تحمل إهداءا إلى جن النافورة (Genius Fontis)(4) وفي Sila قدم الاهداء إلى جن وادي الأمبساكا (genius Numinis caput Ampsagae)(5)، إلا أنه في بعض الأحيان، تحمل هذه الجنة أسماء محددة، كالجن Magure (6) الذي تم تقريب اسمه من أسماء آلهة ممثلة فوق إحدى النقوش البارزة عثر عليها في باجة، وهي Macurtum، وMacurgum (7) والعلاقة التي يمكن أن تجمع بينهما، يجب البحث عنها في الارتباط المشترك بعبادة المياه - وفي مدينة مادورا (Madaure) عثر على نقيشة تحمل إهداءا إلى الجن Lilleus الذي قد يكون مصدر اسمه هو الجذر "Lilu" الذي يعني " ماء " وبالتالي قد يكون إلها للماء (8).

وخلال الفترة الرومانية، قدس الأهالي، آلهة روما وخاصة الاله نبتون (Neptune) والحوريات. وانطلاقا من الكتابات المنقوشة يبدو أن الاله نبتون حظي بشعبية كبيرة في جل مقاطعات شمال افريقيا، مع بعض الاستثناءات (موريطانيا الطنجية). إنه سيد البحر (Dominus Mare) وهو إله العيون والنافورات وهذه الخاصية الأخيرة هي الأكثر انتشارا.

إن التوزيع الجغرافي لعبادته يبدو غير متوازن، فنبتون البحري لايظهر إلا نادرا على الساحل وأغلب النقوش عثر عليها بالداخل. إذن فمن المنطقي أن نعتبر أن هناك مظهرين للاله: في الساحل يقدس كإله للبحر، وفي داخل البلاد يصبح إله المياه الجارية وحامي العيون والأنهار.

إن ما يمكن الإشارة إليه هو أن النقوش عثر عليها إما قرب العيون أو في الحامات أو بعض المعالم المائية (Nymphée) الشيء الذي يؤكد ارتباط الاله بالمياه العذبة. وما يدعم ذلك أكثر هو أن الهدايا نفسها عبارة عن نافورات كما هو الحال مثلا في Pagus Titulitanus(9) بولاية البروقنصلية.

---

(4) CIL,VII, 4291 = ILS. 3063.

(5) CIL, VIII, 5884 = ILS, 3906.

(6) L. Galand, A propos d'un génie bérbère, J.A, 1964, p. 104 et suiv.

(7) A. Merlin, Divinités indigènes sur un bas-relief de Béja, CRAI, 1947, p. 355.

(8) CIL. VIII, 4673 = IL Alg I, 2053.

(9) CIL VIII, 27828 = Ils. 6805 ; P. Gauckler, BSAF ; 1897, p. 300-303.

بالإضافة إلى خاصيات الاله نبتون كإله للمياه العذبة والمالحة، نتوفر على وثائق مادية تبين دوره كإله يمنح الشفاء. ففي منطقة الظهرة التونسية عثر على مذبح قرب حوض داخل حامة، ويحمل نصا منقوشا وصورة للإله إلى جانب ثعبان رمز التطبيب (10).

وفي حامة "quae Thibilitanãe"، عثر على نقيشة عبارة عن إهداء مقدم للاله من طرف المتعبدين، وهذه الحامة تتغذى من عين تتميز بمياهها المعدنية، وتعرف لدى الأهالي تحت اسم حامة " المسخوطين " أي حامة المعوقين " (11).

إلى جانب الاله نبتون، حظيت الحوريات كذلك بتقديس من طرف الأفارقة، فأغلب النقوش تم اكتشافها بداخل البلاد، كما أن توزيعها الجغرافي غير عادل، فهناك حضور في نوميديا وخاصة في حامة Aquac Flavianae (12)، وحضور ضعيف في موريطانيا الطنجية (13).

إن دور الحوريات هو حماية العيون الطبيعية والحامات ذات المياه المعدنية وغيرها. وقد تطورت عبادتها خاصة حول العيون العذبة للحامات كما هو الحال في حامة

A. Flavianae السابقة الذكر والتي عثر بها على عدد مهم من الهدايا، الشيء الذي يبرز الخاصيات العلاجية لهاته المياه.

إن وظيفة الحوريات كآلهة لها ارتباط بالمياه لاتظهر بشكل واضح في النقوش، ولكنها تستشف من خلال أماكن لقاها، كالحامات أو الأحواض أو المعالم المائية.

وإذا كانت الهدايا غالبا ما تقدم للحوريات لوحدها، فإننا أحيانا قد نجدها تستعطف إلى جانب بعض الآلهة التي لها ارتباط بالماء كالنافورات (Fontes) (14). أوجنة الأماكن كما هو الشأن مثلا في عين الشقور قرب وليلي (15)، أو بالإله نبتون إله المياه العذبة والمالحة (16).

(10) S. Ben Bãaziz, Neptune guérisseur, Actes du III Congrés d'etudes des cultures de la Medi-terranée occidentale, Jerba, 1981, p. 425 - 436.

(11) CIL, VIII, 18810.

(12) CIL VIII, 17722, 17723 ; AE, 1928 ; 36 et 37 ; AE, 1960, 96.

(13) IAM, 2, 822 : dédicace adressée aux Nymphes et au Génie des lieux.

(14) à Aïn Mouss, environs de Sétif : AE, 1910, 156.

(15) Voir supra, note 13.

(16) CIL, VIII, 120 ; L. Poinssot - Ch. Saumagne, les piscines romaines de Gafsa, RT, n° 15-16, 1933, p. 235 - 243.

ورغم طابعها الروماني ،فقد تكون الحوريات وريثة جنة المياه اللوبية وتبقى أهميتها ثانوية نظرا للحضور القوي للإله نبتون.

2. الماء والطب

كان للرومان وللأفارقة « المُتَرَوْمِنين» اعتقاد في الخواص العلاجية للماء ولذلك كانوا يترددون بالإضافة إلى الحمامات العادية المسماة (Thermae-Balnea) على مباني خاصة تقام حول العيون المعدنية وتشرف عليها آلهة الطب وخاصة الإله اسكولاب (Esculape) ، وهي البنايات المعروفة كما رأينا باسم الحامات "Aquae" (17).

ولإحصاء هاته المعالم المائية نتوفر على مصادر متنوعة ومختلفة الأهمية : كالنصوص المكتوبة ، والمسالك (itinéraires) ، والنقائش والبقايا الأثرية.

كانت هذه الحامات المعدنية تقام في هوامش المدن وتقام إلى جانبها أماكن لاستقبال المرضى والمتعبدين حيث أصبحت بمثابة محطات على الطريق .بحيث أن أغلبها كانت مرتبطة بالشبكة الطرقية. وقد تكون هي التي حددت بناء الطرق أو أنها ازدهرت مع نشأتها .وما يثير الاستغراب هو عدم العثور على مادة أثرية بها ،باستثناء بعض النقوش والتماثيل وكذلك عدم وجوأماكن لوضع القرابين (Depôt votif) كما هو الحال مثلا في الحامات الإيطالية والغالية (18) : فهل هذا يعني أن طابع الاستشفاء والعلاج غلب على طابع القداسة ؟ من الصعب الجزم في هذه المسألة.

من بين هذه الحامات نذكر حامة "Aquae Dacicae" بموريطانيا الطنجية (19) والتي توجد شمال غرب وليلي، وهي حامة يلجأ إليها السكان لعلاج أمراضهم العضوية (20). وفي نوميديا، نصادف الحامة الفلاڤية "Aquae Flavianãe" على بعد 6 كلم من مدينة Mascula وقد عثر بها على هدايا مقدمة إلى الحوريات وعلى تماثيل لآلهة الطب، اسكولاب وهيجيا

(17) H. Jauffroy, Les Aquae Africaines, Caesarodunum, XXVI, Actes du Colloque d'Aix les Bains, Sept. 1990, p. 87 - 99.

(18) Ibid. p. 96.

(19) تم تقريب هذا الاسم من « Daces » على أساس أنهم كانوا من بين الفرق المساعدة المشكلة للجيش الطنجي.

(20) A. Luquet, My Yakoub, Bains Romains, BAM, V, 1964, p. 357.

(Hygie) . أما في ولاية البروقنصلية (تونس) نذكر على الخصوص حامة Aquae Persianae (حمام الأنف حاليا) والتي يشير إليها المؤرخ Apulée (Florides XVI) الذي قدم إليها لمعالجة تشنج عضلي. وقد عثر على نقيشة عبارة عن إهداء إلى الإله اسكولاب من طرف T.iulius Perseus الذي قام ربما ببناء أو ترميم هذه الحامة وبالتالي حملت اسمه [21]. و من بين الحامات المهمة كذلك نذكر الحامة الترجانية "Aquae Traianae" (حمام السيالة) جنوب مدينة Vaga (باجة) والتي تتميز بعيونها الحارة. وقد عثر بها على إهداء مقدم إلى جني الحامة (Genius AquaeTraianae) من طرف أحد العبيد المعتقين [22]، وهذه الحامة لها خاصية العلاج الخارق. وقد استمر تردد الأهالي عليها إلى وقت قريب، حيث حل محل جني الحامة الروماني، ولية صالحة تدعى " للا سيالة " والتي بني لها مزار يأتي إليه الأهالي للعلاج والتبرك من هذه الولية [23].

3. الماء والمنفعة العامة

إذا كان المجتمع الإغريقي عرف تقنية تزويد المدن بالمياه ومدها بالقنوات (Aqueducs) فيجب أن نؤكد على الدور الذي لعبته الحضارة الرومانية في تحسين هذه العملية ،والرفع من مستواها ، عن طريق البحث عن المياه ونقلها إلي المدن. ويكفي أن نستحضر بعض الأرقام لمعرفة قيمة المنجزات التقنية، وأن نتذكر مثلا كيف أن قرطاجيي الفترة الرومانية قاموا بتجميع مياه عيون على بعد 50 كلم من مدنهم وبناء قنوات على طول 70 كلم كما هو الشأن بالنسبة لقناة جبل زغوان التي تغذي مدينة قرطاج [24]. وسواء تعلق الأمر بسكان الحواضر أو سكان البوادي فإن الكل قام بأعمال ومنجزات إما لتزويد المدن أو لسقي الأراضي من أجل تطوير الإنتاج الفلاحي.

إننا سنحاول أن نركز على عملية تزويد المدن بالماء، وذلك بتحليل النقائش التي تحمل معلومات تتعلق بهذا الجانب، دون إغفال نتائج الحفريات الأثرية التي تتعلق أساسا بالقنوات ومختلف المعالم الهيدرلوجية.

(21) Monceaux, BSAF, 1903, p. 332 - 333.

(22) Ch . Monchicourt, Note sur Hammam Sayala, BCTH, 1919, p. 131 - 144.

(23) A . Mahjoubi, Recherches d'histoire et d'Archéologie à Hr. el Fouar, Tunis, 1978, p. 79.

(24) A. Pelletier, l'eau dans l'Antiquité, Dossiers d'Archéologie, 38, oct., Nov., 1979, p. 6, F. Rakob, l'Aqueduc de Carthage, ibid, p. 34 -43.

إن إقامة القنوات في المدن القديمة ارتبطت دائما بالحمامات في حين أن الآبار والخزانات (Citernes) والعيون هي التي تقوم بتزويد السكان بالماء الصالح للشرب. والوثائق المتعلقة بالتهيئة الهيدرلوجية قليلة في المنطقة، مع العلم أن البقايا الأثرية المتعلقة بالقنوات كثيرة. وهذا ربما ناتج عن كون الرومان كانوا يرون أنه من الطبيعي تكثيف الجهود في هذا الاتجاه، دون الافتخار والإشادة بذلك. فبالنسبة لهم، تعتبر التهيئة الهيدرلوجية قليلة في المنطقة، مع العلم أن البقايا الأثرية المتعلقة بالقنوات كثيرة. وهذا ربما ناتج عن كون الرومان كانوا يرون أنه من الطبيعي تكثيف الجهود في هذا الاتجاه، دون الافتخار والإشادة بذلك. فبالنسبة لهم، تعتبر التهيئة الهيدرلوجية من الضروريات، وبالتالي فمن البديهي القيام بها (25) إن أي عملية لمد قناة سواء أشرف عليها موظف بلدي أو موظف متخصص (Curator aquae) أي أمين الماء، أو قام بها محسن على حسابه الخاص، تطرح إشكاليات قانونية وتقنية ومالية (26).

1. **المستوى القانوني** : إن عملية توزيع المياه في المنازل الخاصة تطرح مشكلا قانونيا، إذا كانت القناة مثلا تقوم بمد النافورات والحمامات العمومية بالمياه. فقد كان هم الإدارة الأساسي هو حماية الشبكة العمومية من خروقات الخواص الذين كانوا يستفيدون أحيانا من بعض التنازلات (Concessions) ففي روما مثلا،تعتبر المياه الموزعة فيها على نفقة الدولة ملكا للجماعة. وإذا استفاد الخواص منها فذلك راجع فقط لتسامح مواطنيهم (27). ويقول Frontin في هذا الصدد «كانت المياه توزع على منازل الخواص بموافقة الآخرين» (De Aqueductus, 94).

أما في شمال افريقيا ، فنتوفر على شهادة أثرية مهمة عثر عليها في مدينة Thysdrus بتونس الحالية تتضمن معطيات حول هذه التنازلات المتعلقة بالخواص. فعلى عهد أسرة الأنطونان تم بناء قناة (وخزانات للمياه من طرف أحد القيمين على المدينة Curateur) والذي هنأ نفسه على مد المدينة بالمياه الغزيرة والعمل على توزيعها عبر الأحياء والساحات العمومية والنافورات وكذلك عبر المنازل الخاصة ولكن بشروط (28)، وهذه الشروط تتمثل في كون المواطنين المستفيدين كانوا يؤدون ضرائب يستفاد منها لصيانة القناة.

(25) Recueil de Constantine, 1898, p. 375 - 376.

(26) M. Corbier, De Volsinii à Sestinum : Cura Aquae et évergétisme municipal de l'eau en Italie, REL. T . 62, 1989, p. 236 - 274.

(27) P. Grimal, Vitruve et la technique des Aqueducs ; RPH. XIX, 1, 1945, p. 170.

(28) CIL VIII, 51 " Domibus etiam certa condicione concessa".

ومن المشاكل القانونية التي يطرحها أيضا بناء القنوات، مشكل ملكية الأراضي. فالقناة تمر عبر أراضي قبل أن تصل إلي المدينة إما لتزويد العامة أو الخاصة. وفي هذاالإطار يمكن أن نسوق أمثلةمن إيطاليا، كالقانون البلدي لمدينة Urs (CIL.12, 594)، وقانون المياه الخاص بقناة Venafrum (CILx , 4842)، ونص Frontin (De Aeq ,128). وكل هاته القوانين تناقش مسألة نزع الملكية وشراء الأراضي التي تقام فوقها القنوات (29). أما فيما يخص الأعمال الهيدرلوجية الخصوصية فهي الأخرى تطرح مشاكل قانونية. وخير مثال على ذلك، هو المتعلق بمدينة Sila النوميدية والتي عثر بها على نقيشة تفيد أن أحد الأعيان، ولتنفيذ بعض المنجزات الهيدرلوجية فوق أرض عمومية، اضطر إلى طلب رخصة من المجلس المحلي (Permissu Ordinis) (30). وهناك مثال آخر من قفصة (Capsa) ذلك أن. Cn Iunius قام ببناء قناة ونافورة على نفقته وقدم إهداءا إلي الإله نبتون والحوريات بقرار من المجلس المحلي (Decret des Décurions) (31).

2. **المستوى التقني** : إن الإشراف على عملية بناء (Cura) أو إهداء (dedicatio) مبنى له علاقة بالماء، يسبقه بحث عن التقنيين (مثلا المهندس Librator). فداخل الولايات الرومانية، غالبا ما كان الجيش هو الممون الرئيسي لهؤلاء التقنيين إضافة الى مساهمته الفعلية في بناء عدد من المنشآت المائية (32). ويمكن أن ندرج في هذا الإطار، مساهمة الفيلق الثالث الأوغسطي في أعمال بناء القناة والمعلمة المائية (Nymphée) والأحواض في مدينة لمبيز (Lambèse). هاته الأعمال التي استغرقت حسب النص المنقوش، 8 شهور. وقد امتدت هذه القناة على طول قدره 25 ألف قدم (33). وبمعسكر عين الشقور (شمال وليلي) عثر على نقوش تتحدث عن مساهمة الجيش في بناء مقر الحاكم وإصلاح إحدى الحمامات(34).

وبعين الشرشار (منطقة الأوراس) عثر على نقيشة تفيد أن الفيلق الثالث ساهم في وضع الحجر الأساس لبناء القناة. وما يثبت ذلك هو الإشارة إلى المهندس (Librotor) كلوديوس سبتمنوس" وهو مهندس متدرب(DisCens Libratorum) كلف بمهمة تسيير أعمال

(29) M. Corbier, De volsinii à Sestinum. op. cit., p. 266 -267.

(30) CIL VIII . 5884 = Ils . 3906.

(31) CIL VIII . 120.

(32) M. Corbier, De Volsinii. op. cit., p . 268.

(33) يتعلق الأمر بقناة : (lu... NSEM Mellariensem) بمدينة لمبيز، انظر (CIL VIII . 2658)

(34) IAM. 2, 821 ; 824.

بناء القناة (35)،والمثال الأكثر شهرة لدينا هو المتعلق بشخصية "Datus Nonius" وقد اشتهر هذا الأخير في مجال الهندسة وارتبط اسمه بقناة مدينة Saldae (بجاية الحالية) وكان مهندسا بالفيلق الثالث وقدم مرات عديدة إلى بجاية بطلب من الحكام المتعاقبين على حكم موريطانيا القيصرية وذلك من أجل الإشراف على القناة التي وضع تصميما لها سنة 137م. وتمتد هاته القناة على طول 21 كلم. إلا أنها عرفت بعض الخلل، مما تطلب استدعاءه مرة أخرى إلى بجاية بعد عشر سنوات. وهكذا وبعد تلبيته للدعوة، تمكن من إتمام إحدى الأروقة.

إن حضور المهندس (36) ضروري لنجاح مثل هذه الأعمال، فدوره يتمثل في تهيئة الأعمال المتعلقة بمد القنوات وضبط الأرقام في الميدان، ويبدو من خلال النقيشة (37) أن مد قناة بجاية تطلب مجهودات جبارة ووقتا طويلا (مدة لاتقل عن 15 سنة) ويمكن مقارنة هذا النص، بمراسلة تمت بين الامبراطور Trajan والمؤرخ Pline le jeune. فخلال مقامه بولاية Bithynie طلب هذا الأخير من الامبراطور أن يبعث له بمهندس طبوغرافي (Arpenteur géométre) لمعاينة إحدى البحيرات ومعرفة موقعها على مستوى سطح البحر، ومدى إمكانية بناء قناة أم لا، فأحاله الامبراطور على حاكم مقاطعة (Mésie inférieur) الذي يبعث له بمهندس من الفيلق الثالث (38).

3. **المستوى المالي** : إن مشاكل التمويل تختلف من عمل لآخر، فهناك التصاميم الأولية للقناة، وهناك الترميمات وأخيرا الصيانة فقط، وكل هذه المنجزات تتطلب مصاريفا وإشرافا (Cura) وهذا الإشراف لايعني دائما تقديم النفقات، بل يفيد فقط مسؤولية مراقبة إنجاز مشروع ما. ويمكن أن نسوق مثالا لذلك مدينة Thugga بالبروقنصلية، ذلك أن هاته المدينة قامت ببناء قناة Commodiana سنة 184 أو 185م على نفقتها (39) لكن المشرف على المشروع وهو أحد الأعيان يدعى L .Terentius Romanus أقيم له تمثال من طرف سكان المدينة اعترافا له بالجميل "Ob Curam aquae promeritis eius" (40). ويمكن التمييز فيما يتعلق

(35) AE. 1973. 646 ; Janon. Ant. Africaines. 7, 1973. p. 248.

(36) Librator signifie Arpenteur - géometre.

(37) CIL VIII. 2728 = 18122.

(38) Corbier. De Volsinii à Sestinum. op. cit, p. 268.

(39) CL. Poinssot, Aqua commodiana civitatis aureliae Thuggae. Mélanges d'archéologie et d'histoire offerto à J . Carcopino. 1966. p. 771 - 786.

(40) AE, 1966. 512.

بالتمويل بين المبادرة الامبراطورية ، ومبادرة الجهاز الحاكم في المدن ومبادرة المجالس المحلية ،والتي لاتتوفر في غالب الأحيان إلا على إمكانيات محدودة ، وأخيرا مبادرة الخواص (Evergètes) (41).

ولم تكن الدولة غائبة عن هذه المنجزات ، ففي مدينة Verecunda بنوميديا تم توزيع الماء على المدينة بمساعدة من الامبراطور Antonin وتحت إشراف الحاكم D. Fonteius Frontinianus(42) ممثل الامبراطور في الولاية . وتمت هذه الأعمال على نفقة الدولة . ونفس المساهمة قام بها "انطونان" أيضا في عدد من المدن الإيطالية ، منها على الخصوص تمويله بناء قناة في Scolacium (Cil x. 103)،كما أعطى الامبراطور " اغسطس" المثال أيضا بالنسبة لروما وولاية Campania(43).

وفي مدينة لمبيز النوميدية قام الأباطرة Dioclétien وMaximien بترميم قناة أتى عليها الزمن في سنوات 290 ـ 291م وقد أشرف على هذه العملية القيم Lucinus Aemilius والكنتوريون Julius Aurelius. ومساهمة هذا الضابط تدل على أن جنود الفيلق الثالث كانوا يشاركون في مثل هذه الأعمال كما سبقت الإشارة لذلك (44). وبوليلي ، قام الامبراطور Gordien بإعادة بناء إحدى الحمامات Balineumالتي أصابها التلف وقد أشرف على العملية (M . Ulpius Victor)حاكم المقاطعة الموريطانية(45) .

أما مساهمة الجهاز الحاكم في المدن فتبرز من خلال الألقاب التي يحملونها ، وقد تظهر أحيانا من خلال انتماءاتهم العائلية. وفي هذا الصدد يمكن أن نقدم أمثلة عن أريحية هؤلاء وعطائهم.

من بين المحسنين المنتمين لهذا الجهاز نجد " القيمين أو «الأمناء» "Curateurs" ، ففي مدينة Tiddis النوميدية قام M . Cocceius Anicius. بما يمكن أن نطلق عليه سخرة عمومية (Corvée publique) حيث دعا جميع المواطنين للمشاركة في ترميم إحدى الخزانات ،وهكذا أصبح العمل جماعيا رغم إشرافه عليه. وحسب النقيشة (46) تضمنت العملية تسوية

(41) M. Corbier. De Volsinii …., op. cit. , p. 269.
(42) CIL VIII . 4205.
(43) M. Corbier. De Volsinii …, op. cit. p. 271.
(44) CIL VIII. 2660 ; Lepelley. les Cités de L'Afrique Romaine au Bas - empire. II. 1981, p. 419.
(45) IAM. 2. 404.
(46) AE . 1946 . 61 = Il Alg II . 1 : 3596

الأرض وتفتيت الصخر للقيام بمصطبات أفقية. ويبدو من خلال النص أنه قد بذلت مجهودات كبيرة من أجل بناء هذا الخزان قصد تزويد المدينة بالماء. ويعود هذا الإنجاز إلى منتصف القرن IIIم (47).

وبمدينة Thysdrus (الجم حاليا) عثر على نقيشة سبقت الإشارة إليها وتشير إلي أعمال مهمة تم القيام بها من أجل تزويد المدينة بالماء، ساهم فيها القيم Annius Rufinus(48). ومن مدينة Thugga، نتوفر على نص منقوش يتحدث عن مساهمة L . Napotius Felix في ترميم القناة والمعلمة المائية على نفقته،وذلك بمناسبة توليه منصب كاهن (Flamine). وقد سبق له أن قام بترميم مبنى أصابه الإهمال ،وذلك على شرف تقلده منصب " دومقير" (Duumvir) وذلك خلال القرن الرابع الميلادي.

وإبان حكم الأباطرة Gratien وValentinien II وThéodose (نهاية 4م) أبان القيم L. Silicius Rufus عن سخاء كبير في مدينة "Lambèse" ذلك أنه قام بإعادة بناء الكورية (Curie) (مقر اجتماع المجلس المحلي)، والتي أهملت من طرف القدماء .وفي نفس الوقت قام بإصلاح القناة التي تزود ربما النافورات العمومية (50).

إلى جانب القيمين نجد حكام الولايات، فمساهمة هؤلاء عديدة، سنكتفي فقط بذكر بعض الأمثلة: في سنوات 383-392م أشرف حاكم نوميديا القسطنطينية cina Decius Albinus على ترميم وإصلاح قناة مدينة Cirta التي تقوم بتزويد المدينة بالماء (51).

وخلال حكم ديوكلتيانوس وماكسميانوس أشرف حاكم نوميديا Valerius Concordius على ترميم إحدى النافورات العمومية التي أصابها التلف وقد تكلف أحد أفراد أسرة Rutilié بمتابعة إنجاز هذا العمل (52).

---

(47) Berthier (A), Trois inscriptions de Tiddis. R. Africaine 1945, p. 6 - 11.

(48) CIL, VIII , 51 .

(49) Q. Lepelley , les cités de l'Afrique ...., op. cit.. II, p. 221.

(50) CIL VIII, 18328 ; Q .Lepelley, ibid, p. 420, note 17.

(51) CIL VIII, 7043 = IL Alg II , 619 ; Q .Lepelley, ibid. p. 386 - 388.

(52) AE, 1920,15 ; A. Mahjoubi, élites municipales de la Numidie, ANRW 10, 2, 1982, p. 677.

وفي مدينة Sabratha (تربوليتانيا) (53) يذكّر كاهن الإله ديونيزوس والمسمى C. flavius Pudens بالأعمال التي قام بها أبوه على نفقته من أجل تزويد المدينة بالماء. ذلك أنه بنى 12 نافورة وزينها بزخارف وتماثيل من الرخام. ومثل هذا السخاء نجد له مقابلا في مدينة Thugga خلال القرن 4م وذلك من خلال الإنجازات التي قام بها Napotius في هذه المدينة (54).

أما مساهمة الخواص فلا تقل أهمية عن سابقيهم، فهؤلاءغالبا ما كانوا يباشرون هاته المنجزات الهيدرلوجية على نفقتهم وخدمة للمصلحة العامة. وأحيانا قد نصادف أعمالا تتم لأغراض شخصية كما هو الحال مثلا بالنسبة لعائلة T.Cutteus في مدينة Albulae التي قامت ببناء قناة (Aquagium) جديدة فوق أرضها للاستفادة منها (55).

ومن بين المنجزات التي تمت من طرف الخواص لفائدة الجماعة نذكر القناة والنافورة اللتين بنيتا في "Capsa" من طرف Cn . Iunius. على حسابه الخاص وبقرار من المجلس المحلي بعد أن تقدم بإهداء إلى آلهة المياه، نبتون والحوريات (56)، وبمدينة Lepcis Magna (تربوليتانيا) وعلى عهد الامبراطور " أدريانوس" قام Q. Servilius Candidus ببناء قناة لتزويد المدينة بالمياه، ومن الممكن أن نعتبر هذه المبادرة، مبادرة من أجل إظهار وطنيته (Civisme) من جهة، ولإظهار أريحيته وسخائه من جهة ثانية. والنص نفسه يؤكد هذه المسألة حيث يعطيه لقب (Amator patriae) أي Ami de la Patrie، (57). وفي مدينة "UZALISAR"بالبروقنصلية، وعلى عهد الأباطر Honorius وThéodos قام أحد أعيان المدينة ويدعى M .Senius Caripa بإهداء نافورة جديدة لبلديته بعد أن قطع على نفسه وعدا بذلك (Ex professione). وقد عثر على بقاياها في الجزء الشمالي للمدينة إلى جانب مخلفات بعض الحمامات (58).

---

(53) IRT, 117 = AE, 1925, 103.

(54) P. A. Fevrier, Urbanisation et urbanisme de l'Afrique Romaine, ANRW.10- 2-1982, p. 369.

(55) CIL VIII , 21671 = AE. 1890, 37.

(56) CIL VIII, 120.

(57) CIL VIII, 11.

(58) Lepelley, les cités de l'Afrique .... op. cit., II, p. 245.

وفي إحدى "الجماعات" التابعة لمدينة Cirta (عين عزيز بن التليس) عثر على نقيشة تتضمن الإصلاحات والترميمات التي قام بها " C . Latinius Pammachus " من أجل إعادة استعمال النافورة التي تزودها عين وادي " الامبساگا" .وقد بلغ المبلغ الذي رصده لهذا الغرض 600 ألف "سِسْتِرْسْ" . وتضمنت النقيشة أيضا إشارة إلى الدوافع التي كانت وراء الإنجاز ألا وهي " حب المدينة " (Ob Amorem Civitatis)(59) .

خاتمة

إن معالجة هذا الموضوع الفني والمتشعب في آن واحد ، انطلاقا من النقائش مكننا من الإحاطة بعدد من القضايا المرتبطة بالماء في الفترة القديمة. فقد حظي الماء بتقديس من طرف الرومان والأهالي حيث قدمت هدايا للآلهة التي ترمز إليه كالإله نبتون والحوريات، كما حظي الماء كذلك بتقديس داخل الحمامات التي كانت تتميز بخاصيات المعالجة والاستشفاء.

ومكنتنا النقائش كذلك من معرفة طرق تزويد المدن بالمياه سواء للشرب أو الاستحمام، والمشاكل التي تعترض هذا التزويد سواء على المستوى المادي أو القانوني. وكل هذا يبين الدور الذي كان يلعبه الماء في الحياة اليومية للإنسان الروماني والمحلي في شمال افريقيا خلال الفترة السابقة للإسلام.

---

(59) AE, 1913, 225.

ملحق

أمثلة من بعض النقائش

1. CIL VIII, 51 = Ils, 5777 : THYSDRUS (EL JEM)

Table de marbre .

" L'eau amenée par les soins d'Annius Rufinus, clarissime qui fut curateur de Thysdrus grâce à la bonté du prince, cette eau qui approvisionne la colonie a été repartie à travers les avenues, dans les bassins, elle a été même concédée aux maisons par contrat. Gràce à la providence de ce siècle heureux et à l'instigation du puissant Mercure, protecteur de la colonie de Thysdrus et numen conservateur de la ville, l'eau a été dédiée ".

2. AE, 1966, 512 : THUGGA

Grande base de Statue decouverte à l'ouest de " Dar el Acheb ".

" à Lucius Terentius Romanus père carissime , le populus Thuggensis lui a offert une statue parcequ'il lui revient le merite de faire une adduction suite à une collecte.

Caius Terentius Iulianus Sabinus son fils , flamine perpetuel , homme distingué lui a élevé cette statue, lieu donné par la cité de Thugga ".

3. Sila (Borj el Ksar) (Maurétanie)

CIL VIII, 5884 = Il Alg II, 2, 6865

* corps d'Autel enfoncé dans la berge d'une source

" Consacré au génie de la divinité, source de l'Amsaga. C(aius) Arruntius Faustus fils d'Arruntius proculus, magistrat, avec la permission du conseil, a fait et dédié ce monument de bon cœur avec son argent ".

قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى من خلال كتب النوازل الفقهية «المعيار للونشريسي كنموذج»

ذ. محمد لمراني علوي

كلية الآداب ،مراكش

I. مدخل

يعتبر الماء من القضايا التاريخية الكبرى ، وهذا ما عكسته الأدبيات الفقهية بكل أنواعها. وذلك بالنظر إلى أهمية الماء كمادة : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» ، الآية 30 سورة الأنبياء .

وهذه الصبغة التي عرفتها قضايا الماء ، بقيت ملازمة لها في معظم المراحل التاريخية التي عرفتها بلاد المغرب الأقصى ،كما تدل على ذلك العديد من الوثائق التاريخية خاصة في المناطق الأكثر شحا وندرة لهذه المادة.

إن مشكل الماء يتخذ أبعادا عديدة ، وذلك بسبب عوامل مختلفة ، من بينها :

- الارتباط العضوي بين الإنسان وهذه المادة.

- تنوع المشاكل حسب الندرة (القحط ، المجاعة ، الجفاف ...) ، والكثرة (السيول والفيضانات ...) .

- تنوع المشاكل بالانتقال من مجال جغرافي إلى آخر.

ويلاحظ أن مشكلة المياه ببلاد المغرب الأقصى في العصر الوسيط لم تحظ بما يكفي من البحث المعمق والشامل، وأن المصادر الكلاسيكية لتاريخ بلاد المغرب لا تمدنا إلا بمعلومات يغلب عليها الطابع العمومي سواءا تعلق الأمر بحالات التساقطات أو الجفاف.

كما أن المادة المصدرية المتوفرة في كتب الرحلات والجغرافية والتراجم لا تمكننا من القيام بدراسة عمودية مستفيضة تبرز كل حيثيات الموضوع.

إضافة إلى طغيان الدراسة الأفقية واهتمامها بأماكن معينة كأماكن توفر الماء وتغافلها عن مناطق قلته، مما لا يمكن من القيام بدراسة منوغرافية تحليلية لكل المعطيات. ويجعلنا أمام إشكال كبير يتعلق بمنهج التعامل مع الموضوع.

II. أحكام المياه في التشريع الإسلامي

قبل التطرق إلى قضايا المياه وضوابطها من خلال بعض النوازل الفقهية نشير إلى بعض أحكام المياه في التشريع الإسلامي حيث نجد بأن النص القرآني تعامل بشكل واضح مع قضايا الماء بصفة عامة من شرب وسقي ونظافة وعبادات.

وقد أولى الفقه الإسلامي لقضايا الماء أهمية بالغة ،ومنحه التشريع الإسلامي مكانة خاصة، باعتباره مصدرا لا يمكن الإستغناء عنه(1). وقد ركزت السنة النبوية على مجموعة من الثوابت نذكر منها :

- الإباحة العامة للمياه التي هي ضرورية للحياة.

- المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار، وعلى هذا الأساس الديني المبدئي لا تجوز ملكية خاصة من قبل أشخاص معيينين. كما لا تجوز ملكية القنوات التي تنشأ من المال العام، وهذا يعني حق الإنتفاع بالماء شربا وسقيا بما لا يضر بغيره.

أما مياه الآبار المملوكة ملكية خاصة ،فلا يجوز لمالكها منع الأشخاص ودوابهم من الانتفاع بها لما ذكر في النهي، لأن في هذا المنع إضرار بهم وبدوابهم، لكنه لا يسمح للمنتفع بهذا الماء الإضرار بصاحب البئر وبأرضه وغلاته وغروسه.

---

(1) ابن شقرون الحاج أحمد ، أحكام المياه في التشريع الإسلامي، ندوات أكاديمية المملكة المغربية : الماء والتغذية وتزايد السكان القسم الأول ، الرباط، 27 - 30 أبريل، 1982، ص. 33 -35 .

وإذا أصر صاحب البئر على منع الناس، رغم عدم إضرارهم بأرضه، ولم يجدوا ماء غيره، فإنه في هذه الحالة يخير بين أن يسمح للمحتاجين بالانتفاع، أو يجبر على حمل الماء إليهم، وإذا رفض ذلك انتفعوا من مائه بالقوة، نظرا للضرورة، ولما أبداه من تعسف وظلم في أمر لا يقبل ذلك(2).

كما أن لمالك الأرض حق امرار الماء في أرض جاره لغرس أرضه وسقيها دون أن يضر بجاره. وليس له حق ملكية المجرى.

وفيما يتعلق بالمياه المكنوزة في الأرض والتي يحتاج كشفها إلى عمل وجهد ومال، فتملك بالعمل والمال ويشارك في ملكيتها كل من بذل شيئا لإكتشافها. ومع ذلك يقيد الإسلام ملكيتها بمراعاة مصالح الناس ولا يسمح بقبض عوض عن شربهم وشرب دوابهم.

وهذه المسؤولية صعبة للغاية لأنها تكتسي صبغة دينية ودنيوية في نفس الوقت، لذلك فالحسم في هذا النوع من القضايا بإصدار الفتاوي لا يكون إلا بعد « استعمال النظر والبصيرة وتحكيم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران لتجنب العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصواب والصدق » (3).

وتتعزز هذه المرجعية الدينية ببلاد المغرب الأقصى بسيادة المذهب المالكي، الذي يعتبر من أهم مصادر التشريع.

ويشكل العرف والعادة أحد المحاور التي اعتمدتها المرجعية الدينية بشكل عام، لأنه إذا اعتادت الجماعة أمرا صار عرفا لها. فعادة الجماعة وعرفها متلاقيان في المؤدّى لأن العرف هو في الأصل كل خصلة حسنة ترتضيها العقول وتطمئن إليها النفوس. زيادة على أن قواعد العرف تلزم الناس ولو كانوا يجهلونه، لأن الأصل فيه أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون (4).

وتتجمع في النوازل كل هذه الاجتهادات المتضمنة لأحكام المياه، والمستندة على مرجعيات الكتاب والسنة والاجتهادات القضائية والعرف والعادة. ومن مجموع كتب النوازل المعروفة، تحتل مجموعة الونشريسي مكانة هامة، تعود من جهة إلى تنوعها،

(2) نفس المرجع، ص 35.

(3) لقد وظفنا أسلوب ابن خلدون لاختزال ما أردنا توضيحه ليس إلا.

(4) الجيدي (عمر بن عبدالكريم) : العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب، مطبعة فضالة - المحمدية، 1982، ص. 40-55 .

واستيفائها لأقوال المتقدمين في كافة المسائل المطروحة للفتوى، ومن جهة ثانية لشخصية مؤلفها الذي أهله علمه لاحتلال مكانة مرموقة، بين علماء عصره ، وجعله مرجعافي الإجابة على مجموعة من القضايا، التي تهم الجوانب الدينية ومجال المعاملات، ومن بينهاقضايا الماء التي تهم بلاد المغرب الأقصى، والتي بلغ عددها في الجزء الخامس والسابع والثامن والتاسع والعاشر نحو مائة وتسعة عشر نازلة فقهية تتعلق بقضايا الماء.

III. توزيع المياه

تعتبر الأمطار والأنهار والعيون من الموارد الأساسية للتزود بالمياه في بلاد المغرب الأقصى. لكن طبوغرافية البلاد وتنوع تضاريسها يؤثر بشكل كبيرعلى عملية توزيع المياه التي تختلف من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب.

1. الأنهار

أ - الأنهار الكبرى الجارية

وهي الأنهار الكبرى المعروفة بالأنهار غير الأدمية التي لم يحتفرها الناس، وتتميز بالتصريف الدائم والمستمر للمياه التي تستعمل للفلاحة والسقي والشرب وكل الإستعمالات المتعلقة بالصناعات وغيرها.

والاستعمال هنا يكون مشتركا وعاما، لا يدعو إلى النزاع والمشاحنة. وإذا توفرت غزارة المياه في النهر أصبح الإنتفاع به في السقي جائزا ما شاء ومتى شاء المنتفع علما بأنه لا ضرر فيه على أحد [5] إلا أن هذا الإستغلال والمنفعة المشتركة، يحتمان الاشتراك أيضا في الكنس والتطهير.

ب - الأنهار الصغرى الجارية

إن مياه هذه الأنهار تنقسم إلى قسمين :

أولا المياه الجارية التي تسد الحاجيات الضرورية لجميع الناس من غير تقصير. ووضعية هذه الأنهار شبيهة بوضعية الأنهار الكبرى من ناحية الإستغلال ،مادامت مجاريها تفي بالغرض المطلوب، أي أنها تسد الحاجيات الملحة.

(5) النووي (الإمام أبو زكرياء محمد) : المجموع في شرح المهذب ، المجلد 15، الطبعة الأولى بدون تاريخ، ص. 242 .

فإن أراد قوم أن يستخرجوا نهرا لسقي أرض أخرى ،أو أن يجعلوا إليه مغيض نهر آخر، فإن كان ذلك مضرا بأهل النهر الجاري منع منه، وإن لم يضر به لم يمنع (6).

ويمكن إجمال هذا الكلام كما يأتي :

- صغار الأنهار يمكن أن تكون على شاكلتين :

أولا : أن تكون مياهها عالية وإن لم يحبس ،وتكفي جميع المستغلين المنتفعين من غير تقصير. وهذا يعني أنه يجوز لكل مالك أرض من أهل النهر أن يأخذ ويستغل من النهر مقدار شرب أرضه في وقت حاجته، ولا يعارض بعضهم بعضا. لكن إذا أراد قوم أن يستخرجوا منه ممرا مائيا، أو نهرا صغيرا يساق إلى أرض أخرى، أو أن يجعلوا إليه مغيض نهر آخر، فإن كان ذلك يسبب الضرر لأهل النهر، تم منعهم وتوقيفهم، لكن إذا لم يسبب أي ضرر فلا يجب منعهم.

ثانيا : أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعلو للسرب إلا بحبسه فللأول من أهل النهر أن يبتدئ بحبسه ليسقي أرضه حتى تكتفي منه وترتوي، ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم منتفعا بالماء آخرهم حبسا له (7).

و هذا النظام هو الذي لازال يعتمد في عملية توزيع واستغلال المياه بمجتمع الواحات ببلاد المغرب الأقصى و خاصة في واحة تافيلالت.

جـ - الأنهار الخاصة

وهي المجاري المائية المعروفة بالأنهار الآدمية ، أي الأنهار التي احتفرها الناس وأصبحت ملكا مشتركا بينهم لا يختص أحدهم بملكه . وبهذا يكون النهر أو المجرى أو المصرف المائي مملوكا لمن احتفره من أرباب الأرضين لا حق فيه لغيره ولا مغيض (8).

كما أنه لا يجوز لأي كان خاصة من ساهم في حفر النهر إقامة ممر عليه أو رفع مائه أو استعمال الرحي إلا بموافقة ورضى جميع أهله (أهل النهر) نظرا لإشتراكهم فيما هو ممنوع من التفرد به.

(6) نفس المصدر ، ص. 222 .
(7) الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية ، بيروت، بدون تاريخ، ص .227 .
(8) نفسه، ص. 228 .

وهذا الإشتراك في المنع ،شبيه أيضا بما ينطبق على الأزقة أو الممرات المرفوعة الخاصة بالسكن ، إذ أنه لا يجوز أن يفتح بابا في الزقاق المرفوع ولا أن يخرج عليه جناحا.

وهنا يجب التأكيد على أن كنس هذا النهر مرتبط بقدر الإستفادة من الماء أو بمقدار المساحة الأرضية المملوكة أو المسقية.

2. الآبـــار

تعتبر الآبار وسيلة أساسية وحيوية لإنتاج المياه بصفة عامة ،وقد تختلف أهميتها باختلاف المجال الجغرافي الموجودة فيه ،وأيضا باختلاف الظروف الطبيعية بصفة عامة. وهذا الإختلاف انعكس بصفة مباشرة على الجانب الفقهي التشريعي الذي يتناول هذه المسألة، وأثار نقاشا أصبح مثار جدل بين مختلف الفقهاء.

فاحتفار الآبار يخضع لثلاثة حالات أساسية وهي :

أولا : أن تحتفر البئر لسابلة، وبذلك يكون ماؤها مشتركا وحافرها فيه (أي الماء) كعامة القوم. وخير مثال على ذلك ما قام به الخليفة الراشدي عثمان بن عفان رضي الله عنه حين وقَّف بئر رومة، فكان يضرب بدلوه مع الناس، ويشترك في مائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقي الغلات. أما إذا ضاق ماء البئر عنهما كان شرب الحيوان أولى من الزرع بحيث يشترك فيها الإنسان والحيوان. فإن ضاقت البئر عنهما، كان الإنسان أحق بمائها من البهائم.

ثانيا : أن تحتفر البئر للإرتفاق بمائها، كالرعاة إذا انتجعوا أرضا وحفروا فيها بئرا لشربهم وشرب بهائمهم، كانوا أحق بمائها ما أقاموا عليها في نجعتهم، وعليهم بذل الفضل من مائها للشرب دون أي شيء آخر. فإذا حدث أن ارتحلوا عنها ،صارت البئر سابلة فتكون خاصة الإبتداء وعامة الإنتهاء. فإن عادوا إليها بعد الإرتحال ، كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها.

ثالثا : إذا احتفر شخص لنفسه بئرا قصد تمليكها ، فلم يبلغ الحفر إلى استباط مائها لم يستقر ملكه عليها. وإذا استنبط ماؤها استقر ملكا بكمال الإحياء، إلا أن يحتاج إلى طي ، فيكون طيها من كمال الإحياء واستقرار الملك ، ثم يصير مالكالها ولحريمها (9).

---

(9) نفسه ، ص 229 .

أما حريم البئر، فهو كذلك مثارخلاف بين المذاهب الأربعة الرئيسية في الإسلام، بين من يرجعه للعرف المعهود المعتبر، وبين من يعتبر حريم البئر بأربعين ذراعا أو ستين ذراعا. ومهما يكن، فإنه لا يجوز أبدا منع فضل الماء بالنسبة للإنسان أولا والحيوان والزرع والغلات استناداإلى الحديث النبوي الشريف : «من منع فضل الماء ليمنع فضل الكلأ منعه الله فضل رحمته يوم القيامة»[10] .

إن فضل الماء معتبر بالشروط الأربعة الآتية :

1. أن يكون في قرار البئر فإذا أنفذ لم يلزمه بذله .

2. أن يكون متصلا بكلإيرعى ، فإن لم يقرب من الكلإ لم يلزمه بذله .

3. أن لاتجد الأنعام والدواب غيره ، فإن ووجدت مباحا غيره لم يلزمه بذله، وعدلت المواشي والدواب إلى الماء المباح. فإن كان غيره من الموجود مملوكا لزم كل واحد من مالكي الماء أن يبذل فضل مائه لمن ورد إليه ، فإن اكتفت المواشي والأنعام بفضل أحد المائين سقط الفرض عن الآخر.

4. ألا يكون عليه في ورد المواشي إلى مائه ضرر يلحقه في زرع ولا مواشي . فإن لحقه بورودها ضرر منعت وجاز للرعاة استقاء فضل الماء لها.

وهناك خلاف بين المذاهب ،فيما إذا احتفر شخص ما بئراً أو ملكها وحريمها ثم احتفر آخر بعد حريمها بئرا ، فنضب ماء الأول إليها وغار فيها ،فإنه يقر عليها ولا يمنع منها، وكذلك لو حفرها لطهور، فتغير بها ماء الأول فإنها تقر، وقال مالك «إذا نضب ماء الأول إليها أو تغير بها منع منها وطميت».

3. العيون

تنقسم العيون المائية إلى ثلاثة أقسام :

أحدها أن يكون مما انبع الله تعالى ماءها، ولم يستنبطها الآدميون، فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الأنهار . ومن أحيا أرضا بمائها فمن حقه أن يأخذ منه قدر كفايته، وفي حالة ما إذا حدث هناك تشاجر أو نزاع نظرا لضيق، روعي ما أحي بمائها من الموات. فإن تقدم فيه بعضهم على بعض كان لأسبقهم إحياء أن يستوفي من الماء شرب أرضه، ثم لمن

(10) نفسه ، ص 230 .

يليه، فإن قصر الشرب وقل الماء عن بعضهم كان نقصانه في حق الأخير، فإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبقه به بعضهم بعضا، كان لأسبقهم إحياءا وعملا أن يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه، فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الأخير. وإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق بعضهم بعضا تحاصوا فيه إما بقسمة الماء وإما بالمهايأة عليه (11).

2. **القسم الثاني** : وهو متعلق بعملية الإستنباط الآدمي، لتكون بذلك العيون المائية مع حريمها ملكا لمن بذل الجهد في استنباطها .وهذا الجهد في نظر علماء المذهب الشافعي «معتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية إليها». وقد قدر الإمام أبو حنيفة حريم العين بخمسمائة ذراع وأجاز لمستنبط العيون المائية سوق مائها إلى حيث شاء مع التأكيد على أن هذا الماء ملك له وحريمه.

3. **القسم الثالث** : أن يستنبطها الرجل في ملكه، فيكون أحق بماء العيون لشرب أرضه، فإن كان قدركفايتها فلا حق عليه إلا لشارب مضطر، وإذا فضل الماء عن كفايته، وأراد أن يُحيي بفضله أرضا مواتا ، فهو أحق به لشرب مأحياه. وإن لم يرده لموات أحياه فهو ملزم لترك الماء لأرباب المواشي والزرع كفضل ماء . فإن اعتاض عليه من أرباب الزرع جاز، أما بالنسبة لأرباب المواشي فلا يجوز له أن يعتاض.

ونشير كذلك إلى أن الفقهاء أجازوا بيع البئر المملوكةأو العين المستنبطة ،فإن تم بيعها لرغبة جاز ، وإن كان بيعها لخلاء لم يجز .وكان أقرب الناس إلى مالك العين أحق بها بغير ثمن ، فإن رجع الخالي فهو أملك لها.

IV. المشاكل المرتبطة بالماء

1. حيازة وملكية المياه

لقد شكلت حيازة المياه وملكيتها أعقد القضايا وأهمها. ولقد حاول الفقيه الونشريسي الإحاطة ببعض هذه القضايا من خلال نوازل الفقهاءالتي تهم مجال وادي فاس . ونص النازلة التي اعتمدناها هو كالتالي :

سئل عن المسألة الفقهية أبو الضياء سيدى مصباح بما نصه :

(11) نفسه، صص 231 - 232.

«الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأبقاكم، جوابكم المبارك على نازلة وقع فيها النزاع بين أهل أزجان وأهل مزداغة السفلى في الماء الخارج من عين أزجان ويشق في بطن الوادي الذي هنالك فيه مشجر القلاع عن يمينه ومشجر أزجان عن يساره ويجتمع الماء المذكور في بطن الوادي مع ماء عيون هنالك منها ما هو في وسط الجنات والمزارع، ومنها ما هو في بطن الوادي لا يكاد يسقي بها ما هنالك من الجنات والمزارع الكائنة في ضفتي الوادي من جانبيه كلما هبط من عيون رفعه سد لا يترك من ذلك الماء الذي فوقه إلا رشوحات ترشح منه حسب ما تقدم ، ثم كذلك إلى آخر غروس أزجان ومزدغة، ثم يهبط ما بقي من تلك الرشوحات في أرض صلبة إلى أن ينتهي إلى مشجرويرفعه أهل المشجر المذكور في أسدادهم يسقون به ما هنالك من غروس لهم فإذا بقي شيء هبط إلى غروس مزدغة، فرفع الآن أهل أزجان الماء في أسدادهم على حسب ما وصفناه، ولم يبق في الوادي المذكور إلا شيء يسير لا يقوم بأهل مزدغة لغرسهم فطلب أهل مزدغة من أهل أزجان أن يرسلوا لهم من الماء ما يقوم لهم لغروسهم، فامتنعوا عن ذلك، واحتجوا بأن الماء ماؤهم وملكهم، إذ خروجه من أرضهم كما وصفناه . واحتج عليهم أهل مزدغة بأنهم غرسوا عليه وبلغت غروسهم . وزعم إهل أزجان أن أهل مزدغة إنما غرسوا على ما فضل عن حاجاتهم ، وزعموا أن الماء كان في السنين المتقدمة كثيرا يقوم بهم وتفضل فضلات لا حاجة لهم بها، ولا يقدرون على إمساكها وعلى تلك الفضلات غرس أهل مزدغة غروسهم. فهل ترون رضى الله عنكم أن هذه الحجة تنهض لأهل مزدغة «تدحض لأن أهل مزدغة» يجب لهم بها قسم الماء من أهل أزجان ؟ أوليس لهم حجة إلا فيما فضل كما زعم أهل أزجان لدعواهم أن الماء ماؤهم وملكهم خرج من أرضهم، وأن الماء لا يملك بالغرار الذي خرج منه ؟ وهل أيضا يسوغ للحاكم الذي يحكم الفريقين الحكم في هذه النازلة أولا لأن الحكم لا يقع إلا على حاضر يمكن الإعذار إليه لأن كل فريق من هذين الفريقين لا يحضر ولا يعد منهم حاضر وغائب وكبير وصغير، والكبير منهم ممن هو في ولاية، ومنهم من هو في غير ولاية، ونساء متزوجات وأرامل، وكيف يسوغ للحاكم أن يحكم بين من هو بهذه الصفة ؟ أو أن يكون هذا مثل ما أشكل من الأمور، فيندب الحاكم فيها الفريقين إلى الصلح ما استطاع، فإذا امتنعوا تحرى الصواب بعد مطالعة من ترضى حالته من أهل العلم، فما رآه ورأوه صوابا كما كان عليه الحكام في الزمان القديم ؟ فبينوا لنا الجواب رضي الله عنكم فصلا فصلا، مما في تضمين الجوابات والله تعالى يتولاكم بيمنه وفضله والسلام عليكم والرحمة والبركة»(12).

(12) الونشريسي (أحمد)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1981 ، ج 8، ص. 12 -15 .
نشير كذلك إلى أن الأستاذ بنميرة سبق له أن تعرض لهذه النازلة بالدراسة. ولمزيد من التفصيل أنظر مساهمته : قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل. ضمن : «التاريخ وأدب النوازل» دراسات مهداة للفقيد محمد زنيبر. إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ص.77 -85 .

كانت أجوبة الفقهاء متضمنة المعايير والأحكام الآتية ، بعد المعاينة والمشاهدة وتقصي الوضع أحيانا في الميدان المعني بالأمر. وقد انعكست صعوبة المشكل وتعقيده في التباين الحاصل بين آراء الفقهاء الذين طلبت منهم الفتوى حيث كانت أجوبتهم كما يلي :

ألح أبو ابراهيم اسحاق بن يحي الورياغلي على بقاء الوضع على حاله ولا يجب على الأشخاص الموجودين في الأعلى توقيف الماء وقطعه كليا إلا إذا تمت الموافقة عليه بشكل من الأشكال لمكان وزمان معلومين طبقا للأعراف والعادات المنظمة لعملية الإستفادة من المياه. إضافة لذلك، فالمشكل لم يثر في العهود السابقة أي من القرنين السابع والثامن للهجرة. وهذا هو نص الجواب على النازلة:

«إن الماء يبقى على ما هو عليه ولا حجة للأعليين فيه، إلا أن يقيموا عقودا قديمة فيه بالإرتفاق، أو عارية إلى مدة معلومة، وأما عارية مطلقة فهي في هذا الباب مؤبدة لأن الحوز مع طول الزمان حتى جهل كيف كان أصله، فإنه يقطع دعوى كل مدع، مع أنه تقدم زمان الموحدين والناس متمكنين كذا من الإيصال إلى حقوقهم، مضت الدهور على ذلك ولا نكير، فكل من ادعى غير هذا ، فقد ادعى أنه أعلم مما مضى وأعدل ،فهو مدع للباطل والعادة تكذبه ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، وبهذا مضت أجوبة المالكية رضوان الله عليهم، أفغير دين الله تبغون وله أسلم من في السموات والأرض طوعا وكرها وإليه ترجعون. وإياكم والبغي ، فإن صاحبه مهزوم وبذلك قضى الرسول عليه السلام أن الباغي يجعله الله دكا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» (13).

وأكد الفقيه أبو الفضل راشد الوليدي على ضرورة الإستفادة الجماعية من المياه أي للأعليين كما للأسفليين على حسب غروسهم وفلاحتهم من الماء الزائد. وأشار أبو الفضل إلى أن جواب الفقيه الورياغلي صحيح ، ولا حق للأعليين في ذلك إلا ما فضل عن قدر غروس الأسفلين القديمة» (14).

وكانت أجوبة الفقيه سيدي أبي الحسن الصغير أكثر صرامة وصراحة وتحديدا في قضايا استغلال مياه الوادي بين المجموعات البشرية المتنازعة .فقدعارض آراء سابقيه، خاصة أولئك الذين أصدروا فتاويهم انطلاقا من مسلمة أو بديهية ملكية الماء للأعليين أي أهل أزجان، مؤكدا على أن الفلاحة والغرس والأشجار الموجودة لدى أهل مزدغة قامت على

(13) نفسه ، 8 ، ص. 10 .
(14) نفسه، ص. 11 .

أساس الماء المذكور في الفترات والحقب السابقة ، لذلك فقضايا استغلال المياه والإستفادة منها يجب أن تعتمد المرجعية العرفية والتشريعية الآتية :

- التساوي في الماء في حالة الغرس بالنسبة للأعلى والأسفل في وقت واحد «جاءت أجوبة الشيوخ رحمة الله تعالى عليهم، وهي صحيحةلا إشكال فيها أن الماء المتملك حكمه إذا غرس الأعلى والأسفل عليه معا ...»

- الأفضلية للأعلى قبل الأسفل، إذا كانت له أولوية الغرس اعتمادا على حكم رسول الله (ص) في سيل مهزور ومذينب.

- الأسبقية في الماء تعطى للأسفل بمقدار الكفاية إذا سبق في الغرس والفلاحة (15) .
« وبه أفتى ابن رشد رحم الله تعالى جميعهم في نوازله، ووجهه أن الأسفل إذا غرس قبل الأعلى فقد استحق قدر كفاية غرسه فليس لأحد أن يحدث ما يبطل ما قد استحقه بحوزه، وقد ثبت أن أهل مزدغة قد غرسوا على الماء المذكور في سالف الأحقاب وأنهم تسقى جناتهم به في أجيال انصرمت وأعصار انقضت، ولما لم يعلم من تقدم في إنشاء الجنات على الماء المذكور واحتمل أن يكون أهل مزدغة لم يخرج من أيديهم ما قد استحقوه من كفاية جناتهم منه بالشك حسبما أفتى به الشيوخ رضي الله عنهم، وهذه النصوص التي أوردتموها إنما هي في الماء المتملك لا في غير المتملك ولا في المجهول الأصل لا محالة...».

أما الفقيه أبو الضياء سيدى مصباح فهو يختلف مع رأي الإمام أبي الحسن الصغير مؤكدا على أن ملكية الماء لا جدال فيها :

«ويقضى بذلك الماء لأهل أزجان، ولم يكن لأهل مزدغة إلا ما فضل عن أهل أزجان» وهذا يعني بأن ملكية الماء حق مقدس في جميع الأحوال من الكثرة فبالأحرى قلة أو نضوب الماء . ومن نتائج هذا الحق المقدس أي ملكية الماء في الكثرة هو توسيع الرقعة الزراعية. «وقد أحدث أهل أزجان جنات ومزارع حتى احتاجوا لفضل مائهم كانوا أحق به» (16).

أما إذا وافق مالك إو مالكوا الماء على عطية فضل الماء فلا يحق لهم منعه ولو أعوزتهم الضرورة إلى ذلك لأن الفضل المائي قد ملك وتم تمليكه بالعطية بعكس غرسه عليه ورب الفضل ساكت حسب نازلة أو نوازل ابن رشد»(17).

(15) نفسه، ص. 11 - 12 .
(16) نفسه، ص. 12 .
(17) نفسه، ص. 14 .

ويذهب الفقيه الإمام أبو الربيع سليمان بن عبدون السريفي إلى أن الماء متملك لأهل أزجان إذا ثبت الأصل لأنهم أحق به وليس لمزدغة إلاالغروس لأنه لا برهان يعتمدونه إلا السكوت وغض الطرف لسبب من الأسباب وهذه من المسائل والقضايا العالقة التي تدفع بفقهاء النوازل إلى حلها أو فضها عن طريق أداء القسم، على اعتبار أن السكوت لا يعني الرضى.

وأخيرا يأتي دور الفقيه العالم الشهير المفتي الخطيب البليغ أبو القاسم التازغدري الذي يعتبر كغيره مصدرا أساسيا بالنسبة لكتابات الفقيه الونشريسي، فقد عالج هذه القضية من عدة أوجه :

1. إذا كان الماء ملكا للأعليين أهل أزجان فهم أولى باستغلاله كاملا ولهم حق التصرف في ملكية الماء خاصة الماء المتعلق بفائض الإستغلال. اللهم إذا كان قد سبق لهم أن أباحوه لأهل مزدغة بشكل صريح ومطلق ، فلا يحق لهم استرداده رغم احتياجهم إليه. أما إذا كانت الإعارة لمدة معلومة فمن حق الأعليين أخذه ولو فضل عنهم، وإن فضل عنهم أو إن لم يحتاجوا إليه ففيه تفصيل لا نطول بذكره.

2. وفي حالة عدم ملكية الماء لأهل أزجان وثبوث أسبقية الإستغلال قبل وصول الطرف الآخر أهل مزدغة ، فأهل أزجان أولى به نظرا لكونهم الأعليين ولا يكون للأسفليين إلا ما فضل من الماء طبقا لما جاء عن الرسول (ص) في مهزور ومذينيب، إلا إذا ثبت أن أهل مزدغة غرسوا قبل أهل أزجان فيكون الغرس الأول أولى (18).

وهذا يطابق رأي الفقيه العالم ابن رشد ،الذي يؤكد في نوازله على تقديم المتقدم على المتأخر في السقي خاصة دون الطحن لأن السقي أولى من الطحن (19).

زيادة على هذا فالماء لا يحاز بالإنتفاع ، بل بالعطية والهبة (20). والغالب على الظن أن هناك عامل آخر انبنت عليه فتاوي الفقهاء وهو معاينة شهود الرسوم المرفقة بنص السؤال لأثر ساقية قديمة من أعلى مزدغة ومارة في مجالات غروسهم. لذلك فمن المحتمل أن تكون الفلاحة القديمة عند أهل مزدغة ماء الساقية القديمة. «ما فوق مزدغة من الغروس أكثره

(18) نفسه، ص. 15 .

(19) نفسه ، نفس الصفحة.

(20) نفسه ، نفس الصفحة.

قديم، وأن الغروس الحديثة هي التي غرست على فضل ماء أزجان ما في حد مزدغة منها أقله قديم»وهذا العامل يلغي حجة أهل مزدغة على أهل أزجان بقدم الغرس.

ويتضح مما سبق ، أن تقديم الأعلى على الأسفل بالسنة هو محل اتفاق، وتقديم الأسفل إذا سبق بالغرس على الأعلى إنما هواجتهاد، وهو محل اختلاف.

قال الفقيه ابن رشد «لا سقي على الأسفل الأول على ظاهر قول النبي (ص) يمسك الأعلى حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل إذا عم ولم يخص فوجب أن يعمل على عموم إنشاء الأعلى قبل الأسفل، والأسفل قبل الأعلى»[21]. ومما يدل على تقدم الأعلين على الأسفلين مع الإشكال ما وقع لابن القاسم في سماع حسين بن عاصم في مسألة نهر صغير تكون عليه الأرحية والأجنة والكروم والشجر، يسقي أهل كل قرية شجرهم وأجنتهم. قال في أثناء كلامه :

«وإن كان لهم شرب معلوم من أهل القرية الأسفليين، أعطيه إذا تبث ذلك ببينة عدول أو أمر بين»، فلم يجعل ابن قاسم للأسفلين شيئا حتى يثبت حقهم ببينة عدول، أو أمر بين فكذلك مسألتنا.

ويظهر من خلال أجوبة الفقهاء هاته، أنهاتعكس - في الغالب الأعم - المرجعية الشرعية والعرفية المتبعة في عملية توزيع المياه، خاصة وأن البنية التقليدية الموروثة والسائدة في بعض المجالات الجغرافية لبلاد المغرب الأقصى لازالت تعتمد تقريبا نفس الثوابث في الأنظمة المتعلقة بتوزيع واستغلال المياه.

2. الفتاوي المتعلقة بالكنس

نورد كمثال عنها :

أ - مسألة في وجه الحكم بوادي مصمودة حين تنازعوا مع الفاسيين كنسه لزيادة الماء فيه لسقي خضرهم وثمارهم.

يظهر من النازلة أن المنتفعين بماء وادي مصمودة هم كالتالي :

1. من جر من النهر المذكور بعض الماء لغسل [مرحاضه] أو الصهاريج أو ما يشبه ذلك.

---

(21) نفسه ، ص 17.

2. مالكو الديار التي تسري إليها الرشوحات .

3. أصحاب القنوات والمراحيض التي تصب في النهر المذكور.

4. المجاورون للوادي والساكنون عليه.

5. الذين يرمون بالأزبال والأتربة في شوارعهم وأزقتهم فتحمله السيول المطرية لتلقي به في النهر المذكور.

6. الذين يستهلكون مع أنعامهم ودوابهم ماء النهر.

وقد أكدجواب الفقيه الونشريسي ما يلي :

لا شيء على أحد من هذه الأصناف كلها في كنس النهر المذكور لاستقرار مائه وتكثيره وتمكن كل واحد لمنفعته على الحالة التي هي عليه، والمرجعية التشريعية متوفرة بالنسبة لهذه القضايا . فمن ذلك ما في حريم الآبار من المدونة ، قال :وإذا احتاجت قناة ،أو بير بين شركاء لسقي أرضهم، إلى الكنس لقلة مائها، فأراد بعضهم الكنس وأبى الآخرون، ويقال للذين يريدون الكنس اكنسوا إن شئتم ثم يقتسمون الماء الذي كان قبل الكنس على ماكان عليهم ولهم مازاد في الماء على القدر الأول.

قال : وللذين شاؤوا الكنس، ثم يكونوا أولى بما زاد في الماء كنسهم دون من لم يكنس، حتى يردوا حصتهم من النفقة، فيرجعوا إلى أخذ حصتهم من جميع الماء. ووجه الدليل في هذه المسألة واضح.

وفيما إذا حدث بالماء ضرر وانتقاص من انعدام الكنس، وفي الماء قبل تطهيره ما يكفي الجميع أو يكفي الذين أبوا الكنس خاصة، لا شيئ على الذين أبوا الكنس. وكذلك أرباب الدورفي النازلة المذكورة، كل واحد منهم قد حصلت له منفعته الخاصة به من ماء النهر المذكور مع بقائه على حاله من غير كنس، وتمكن منها على الكمال والتمام. فمن تعطلت عليه منفعتها، أو شيء منها من أرباب الجنات وأرادوا الكنس والزيادة في ماء النهر المذكور ليحصل ما تعطل عليه من المنفعة فذلك عليه خاصة، دون من حصلت له منفعته واستوفاها من الأصناف المشار إليها (22).

(22) نفسه، ص. 22 - 23 .

وهذه النصوص الفقهية تعد من النصوص البادية السبب الواضحة الظهور بدليل المنطوق والمفهوم. وتدل على أن لا شيء على أحد من أرباب الدور في كنس النهر المذكور.

فمن جهة المنطوق، إذا بلغ الماء إلى الأول وتم له الإنتفاع من غير ضرر يلحقه ارتفع الكنس عنه وكنس الثاني والثالث ثم كذلك الباقون إلى آخرهم.

وأما الذي من جهة المفهوم، إنه يجب الكنس على الجميع ، فإنه لو لم يكنس لم يصل الماء إلى واحد منهم.

وكيفما كان الأمر فإن عملية الكنس تختلف باختلاف المسؤولية والمنفعة المائية كذلك .

ب - مسألة كنس الآبار والعيون :

سئل الفقيه الونشريسي حول النازلة الآتية :

هل يجب الكنس على أصحاب الآبار التي تسري إليها الرشوحات إذ حياتها من النهر المذكور بدليل اغورارها وجفافها إذا انقطع ماء النهر المذكور ؟

إن أصحاب الآبار التي تسري إليها الرشوحات وإذ لا يقدر على منعها، وقد قال أصبغ فيما حكى عن ابن حبيب فيمن له عين في أرضه ولجاره أرض إلى جنبه ، فينبع في أرضه تلك عيون ، فأراد صاحب الغرس ما ينبع من مائه في أرض جاره خيفة أن تغور عينه أذلك له ؟

فقال : إن كان جاره لم يستجد بذلك ولم يحتفره كما يجري ماء العين إليه فلا أرى ذلك ، لأنه شيئ ساقه الله إليه، فليس لأحد صرفه عنه ، وإن كان هو الذي احتفرها وأجرى الماء في أرضه فحفر حفرة أو شيئاصنعه فليس ذلك له ولصاحب العين أن يمنعه ويسد منابع أرضه لأن ذلك بمنزلة الإستظلال بجوار الغير، والإستضواء بمصباح الغير فلا يتعرض عن شيئ من ذلك كله (23).

ويتبين من هذه النازلة أن الكنس له قوانينه الخاصة به والتي تهدف إلى عدم المساس بشكل أو بآخر بملكية المياه وأنظمة السقي.

جـ - مسألة تتداخل فيها قضايا الكنس والسقي (كنس السواقي) :

(23) نفسه ، ص 26 .

هناك مستويان :

أ - المستوى الأول : تعكس فتوى الفقيه أبو سعيد بن لب رحمه الله قضية كنس إحدى السواقي بالتساوي - حسب عادة أهلها - أي أن الكنس يلزم مالكي الأرض الذين لهم غلات تسقى من الساقية المذكورة ثم أيضا الأشخاص الذين ليست لهم غلات رغم وجود أراضيهم بجانب الساقية.

وجاءت إجابة الفقيه بأن تلك الخدمة إذا احتاجت إليها الساقية وكانت منفعتها محدودة في الساقية التي احتاج إليها أصحاب الغلات والزروع، فنفقة الكنس وغيرها من الخدمات تلزم أصحاب الغلات دون سواهم. وإن كانت المنفعة راجعة لأهل الساقية عامة لكي يستفيدوا من المياه في كل وقت بعد ذلك فالنفقة ملزمة للجميع. لكن يحق لأصحاب الغلات الإستفادة بقدر المنفعة العاجلة والآجلة. وعلى غيرهم بقدر المنفعة الآجلة. ذلك أنه لا يجب تأجيل المنفعة بتلك الخدمة.

ويختم الفقيه كلامه بأن الأقرب في هذا الحكم بين أن يكون الماء متملكا لأهل الساقية أو غير متملك. مستطردا بأن هذا هو الواجب في الحكم، ولهم بعد ذلك أن يتفقوا على ما شاءوا والله أعلم(24).

إن استطراد الفقيه في نازلته هاته يترك الباب مفتوحا للعديد من التأويلات - بما أن الحكم ليس نهائيا- منها خصوصية المجال الجغرافي وما تحمله من أعراف وعادات.

ب - المستوى الثاني : هذا المستوى من التداخل بين قضايا الكنس وأنظمة السقي جاءت به نازلة فقهية لنفس العالم حول موضوع عين مائية اندثرت بفعل السيول الجارفة لمدة تقارب ثلاثين سنة. ومن المعلوم أن ماء هذه العين المندثرة والذي كانت تنتفع به بعض الغلات كان يمر في أرض رجل آخر، فطلب منه أصحاب الجنان والحقول حفر ساقية أخرى في أرضه وموضعه حتى يتمكنوا من سقي أرضهم، فسمح لهم وأشهدهم أنه يحق له منعهم متى رأى ذلك ضروريا. فاستمر العمل بهذا العقد مدة معينة إلى أن باع الرجل ذلك الماء وأعطى الرسم للمشتري. بعد خمسة عشرة سنة من الإنتفاع بالماء قبل البيع وبعده. فأراد مالك الأرض الجديد منعهم مستشهدا بالعقد المذكور. وكانت إجابة الفقيه بأنه إذا لم يكن هناك بديل لسقي الأرض إلا بالمرور على الأرض المذكورة، فليس لصاحب الأرض الذي يمر الماء على أرضه منع ذلك . وهنا تراعى المقولة الفقهية القاضية بوجوب المرفق على الإطلاق.

(24) نفسه، ص. 35 - 36.

د - مسألة في توزيع المياه :

سئل ابن علاق عن أهل حصن شيروز كانوا يملكون عين ماء يقتسمونه على خمس سواقي بينهم بالسواء ، وما تسقيه كل واحدة منها من الأرض كان أهلها يأخذون الماء على وجوه غيرمنضبطة فيها تعد على الضعيف واليتيم وغير المستطيع فلما رجعوا الآن أمرهم وما يلزمهم من متابعة الأمر المشروع فطلبوا ذلك ، فلما وقفوا عليه أشهدوا على أنفسهم بالموافقة وأنهم التزموا أن يكون السقي بكل ساقية منها على نوب معلومة يأخذه الأعلى، فالأعلى من كل ساقية ، فإذا أخذ الأعلى على النوبة المتفق عليه بالساعات ، فإنهم قسموا ماء كل ساقية وأعطوا لكل واحد بقدر مراجعه من الأرض . فإذا تم عدد تلك الساعات بالسقي أرسل الماء إلى جاره الأسفل ، فيمسكه الآخر أيضا على قدر ما صار له من الساعات، فإذا تمت أرسله ، هكذا واحدا بعد واحد والأعلى قبل الأسفل إلى أن تتم أرض الساقية ثم يعود الدور الأعلى على ذلك الترتيب دائما في جميع تلك السواقي الخمس.

فهل يسوغ لهم أن يتملكوا هذه النوب على هذا الترتيب بهذا الإتفاق لكونهم مالكين لأصل العين مشتركين فيها كما ذكر ؟

وإذا قلتم بتسويته ، فهل يمضي هذا الإتفاق على من لم يحضر من المحاجير المهملين والنساء من غير ثبوت سداد ولا مصلحة على جانب من يعمل عليه ؟ولا يسوغ ولا يمضي (25).

فأجابه : وقفت على السؤال أعلاه، فإن كان الماء من عين مشتركة بينهم كان لهم أن يقتسموه إذا اتفق على ذلك الجميع، لكن بعد أن يقدم على المحاجير من يقيم عليهم يقدم عليهم القاضي وكذلك من كان له حظ في الماءمن النساء لابد أيضا من موافقتهن إن كن غير محجورات وإن كن محجورات فلابد أن يقدم عليهن. وإذا حصل اتفاق جماعي على القسمة ولم يكن فيها ضرر نفذت وإن كان الماء ينحدر من الجبل ومن المطر وليس بمملوك الأصل ، فالشرع فيه أن يسقى الأعلى ، فإذا فرغ من سقيه تركه للأسفل على ما ثبت من السنة في ذلك (26).

---

(25) لقد استشهدنا بكل من أبي سعيد وابن علاق، نظرا للتداخل والتكامل المعرفي بين مختلف العلماء. انظر مقال الأستاذ محمد حجي ، موسوعة المعيار للونشريسي، مجلة دعوة الحق: العدد 8، 1981، ص. 3 ، وابن عسكر، دوحة الناشر ، تحقيق محمد حجي ، الرباط، 1987 ، ص. 48 .

(26) الونشريسي، المعيار، ص. 40-41 .

سجلات الأملاك المحبسة مصدرا لتاريخ الماء بالمغرب
نموذج حوالات تارودانت في العصر السعدي

ذ. مصطفى بنعلة

المركز التربوي الجهوي، وجدة

تقـــديم

الحوالات الحبسية هي عبارة عن دفاتر سجلت بها الأملاك المحبسة العقارية وغير العقارية مع مستفاداتها وصوائرها، إضافة إلى نصوص عدلية تثبت ملكية المحبسين لما أوقفوه وما إلى ذلك من الوثائق المرتبطة بالأحباس.

إن لهذه الحوالات أهمية كبرى (1)، تكمن من جهة في كونها تبين الأملاك المحبسة والجهات التي حبستها أو حبست عليها، وتكمن، من جهة ثانية، في ما تزودنا به بصفة غير مباشرة من معلومات عن اقتصاد المدينة التي تعنيها الحوالة ومورفولوجيتها، حيث هناك ذكر لأسماء الفنادق والأسواق ودور الصناعة والسواقي والمساجد والمنتوجات الفلاحية والمرافق العامة ، إضافة إلى معلومات وفوائد كثيرة تتصل بالمخزن ورجاله (2).

---

(1) عثرت ضمن الوثائق الحبسية على وثيقة مهمة بمثابة «جريدة رسمية» بالمفهوم الحالي تحدد رواتب أهل الخطط، والتي كانت تختلف ليس فقط حسب المدرس وحسب قيمة الأوقاف وإنما أيضا حسب المواد المدرسة. وهي تحمل اسم «الجريدة الأحمدية» نسبة لأحمد المنصور الذهبي (ت 1012 هـ / 1603 م) .

(2) رقية بلمقدم ، أوقاف مكناس في عهد المولى إسماعيل، ج 1 : 178 .

وستتناول هذه المداخلة نقطتين أساسيتين :

I.دوافع اختيار تارودانت، وخصائص وثائقها الحبسية

II. بعض قضايا الماء كما وردت في حوالات تارودانت

I. دوافع الاختيار

تم التركيز في هذه المداخلة على مدينة تارودانت لاعتبارين :

الاعتبار الأول : الدورالهام الذي لعبته هذه المدينة بالنسبة للسعديين. وخاصة عند قيام الدولة ومبايعة المغاربة لهم. لذلك اهتم بها ملوك هذه الدولة اهتماما خاصا. ففي خلافة محمد الشيخ السعدي جددت المدينة وشيد بها الجامع الكبير والمدرسة القريبة منه وبنيت القصبة السلطانية فسميت المدينة باسمه: المحمدية (3). وعمل الملوك الذين أتوا بعده باستمرار من أجل أن تتزايد أهمية هذه المدينة في الميدان العمراني والسياسي والعلمي حتى أصبحت من المدن المغربية المهمة إلى جانب مراكش وفاس، فيها دار المخزن وقاضي الجماعة ومفتي الديارالسوسية (4). ولما دخلها السملاليون في أواخر الثلاثينيات من القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي اهتزت إيليغ فرحا لذلك على حد قول المختار السوسي (5).

الاعتبار الثاني : ما أصبح لهذه المدينة في الفترة ذاتها من أهمية اقتصادية كبيرة، كما يتضح من خلال الوصف الدقيق لدييگودي طوريس الذي ركز فيه على مجموعة من المرافق: قنوات المياه والمساجد والمتاجر والمصانع، ناهيك عن البساتين وزراعة قصب السكر والفواكه التي كان بعضها يعطي محصولين في السنة الواحدة من إجاص وتين. وباختصار فقد كانت « غنية بجميع الأشياء» (6). ولا شك أن الماء لعب دورا حيويا واستراتيجيا، في وصول المدينة إلى هذه الأهمية، التي يذكرها طوريس، وهذا هو محور هذه المداخلة.

خصائص وثائق حوالات تارودانت الحبسية

أ-خطها : كتبت هذه الوثائق بخط مغربي تصعب قراءته في غالب الأحيان نتيجة

(3) محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين. 2 : 405.

(4) نفسه.

(5) المختار السوسي، إليغ قديما وحديثا ، ص. 92-93.

(6) دي طوريس (دييگو) ، تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ص. 167-168 .

تداخل الكلمات ببعضها البعض، وعدم التمييز بين الدال والراء والنون، وعدم ضبط النقط ووضعها في مكانها المناسب.

ب ـ مصدرها : الخزانة العامة بالرباط قسم الوثائق والمخطوطات ، جناح الحوالات رقم 33.

جـ ـ تاريخ نسخها : نسخت هذه الوثائق في الثمانينيات من القرن الحادي عشر / القرن السابع عشر الميلادي وناسخها مجهول.

د ـ ترتيبها : يلاحظ على هذه الوثائق أنها غير مرتبة زمنيا، لكن أقدم وثيقة تعود إلى 956هـ/1546م وأحدثها ترجع إلى 1070هـ/1659م. وبهذا فهي تغطي فترة تمتد من منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي إلى العقد السابع من القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي (وهو تاريخ نهاية السعديين).

هـ ـ مدى صحة هذه الوثائق :

تضم هذه الحوالات مجموعة من الوثائق الوقفية أو التي لها علاقة بالأوقاف، منها ماهو أصلي، وخاصة الظهائر والرسائل السلطانية حيث تتوفر على تقنيات تثبت صحتها ومصداقيتها كالتوقيع السعدي المعروف (7) والطابع (8). ومنها مجموعة من الرسوم الوقفية غير الأصلية التي نسخت من أصولها .والتي كانت عملية إثبات صحتها تتم كما يلي :

تذيل كل وثيقة منسوخة بعبارات يوثقها العدول ويصادق عليها القضاة وخاصة قاضي الجماعة بهذه المدينة، وتتكون هذه العبارات من التركيبة الآتية :

ـ المقابلة والمماثلة (مقابلة الفرع لأصله).

ـ الشهادة على مماثلة الوثيقة المنسوخة للوثيقة الأصلية وتتم بعد الإطلاع والتعرف على مختلف الوسائل التقنية ، التي تثبت ذلك : مثل (الطابع السلطاني، التوقيع

(7) التوقيع عند الشرفاء كان يتكون من « الحمدلة » أي الحمد لله وحده ، ومما لاحظناه عند اطلاعنا على الوثائق الأصلية أن هذا التوقيع كان موحدا عند جميع الملوك السعديين انطلاقا من عهد عبدالله الغالب وإلى آخر ملوكهم (1070هـ).

(8) الطابع عند السعديين كان من الحجم الكبير وكان يتكون من ثلاثة أطواق : الأول يشمل آيات قرآنية، والثاني أسماء الملوك والثالث بعض الرموز التي تدل على العدل كالميزان أو التوقيع.

السلطاني، مكان وضع هذه التقنيات، الشهود وتوقيعاتهم)، أي أن من يشهد على هذه المماثلة يجب أن يكون عارفا بجميع هذه التقنيات.

ـ موافقة القاضي أو قاضي الجماعة وتوقيعه والذي بواسطته تتم المصادقة النهائية، وفيما يلي نماذج لذلك.

النموذج الأول :

«انتهى مافي أصل الظهير المذكور وقوبل بهذا الفرع فماثله شهد بالمقابلة والمماثلة من وقف في الأصل على الطابع المعروف لمولاي أحمد بن مولاي محمد الشيخ... وتحقق له من غير شك ولاريب بتاريخ أواسط صفر خمسة وثمانين وألف» [9].

النموذج الثاني :

«انتهى الرسم المنتسخ وقوبل بهذا فماثله شهد بالمقابلة والمماثلة من وقف في الرسم المنتسخ هذا منه على علامة... قاضي الجماعة بمدينة تارودانت عبد الرحمن بن محمد التمنارتي الموقع لها أولا وعلى علامة الفقيه... محمد بن أحمد السجتاني الموقع لها ثانيا وتحققهما الفقيهين المذكورين من غير شك ولاريب بتاريخ أوائل شوال عام أربع وثمانين وألف...» [10].

II. بعض قضايا الماء كما وردت في السجلات الوقفية

إنه من الطبيعي أن تكون مسألة تزويد الحضرة المحمدية بالمياه في مقدمة اهتمامات الملوك السعديين الأوائل، خاصة وأن سبل الاستفادة من المياه الداخلة للمدينة قد تعطلت في فترات الفتن التي عرفها المغرب عامة وسوس بصفة خاصة أواخر العهد الوطاسي. ومن هنا أتت فكرة تزويد المدينة بالمياه وتنظيم استغلالها ، رغم بعض المشاكل التي اعترضت ذلك.

1. تزويد المدينة بالمياه وتنظيم استغلالها

أ- تزويد المدينة بالمياه

(9) حوالات تارودانت، خزانة عامة من قسم الحوالات رقم 33 .

(10) نفسه، ص. 47 .

- ظاهرة تحبيس المياه والشهادة على ذلك

حبس الملوك والأمراء السعديون مجموعة من العقارات [11] بما فيها المياه ، وقبل تقديم نماذج لهذه الظاهرة في العصر السعدي ، لابد من طرح السؤال التالي : ماهو هدف السعديين من نشر الوقف بصفة عامة ؟

بالرجوع إلي الأستاذ محمد بن عبد الله في مقالاته حول "ناظر الوقف"[12] نجد بعض الأجوبة منها :

- الحد من الصراع الطبقي، بامداد المجتمع بشبكة من المؤسسات الإجتماعية الموقوفة ومنها المياه، التي تطارد الجوع والحاجة وتخفف من حدة الحقد الإجتماعي.

- الإكثار من الوقف من قبيل التفاخر والمنافسة.

وكيفما كانت الأهداف فقد كان كل ذلك خيرا على المجتمع عامة وطبقاته الفقيرة خاصة.

وهكذا نجد الأمير الحران بن محمد الشيخ يشهد ويقر على نفسه : «... أنه حبس جنانه المعروف له حول درب اليهود ... مع ما تسقى به من الماء في دولة السبت ... في جمادى الأولى ثلاثة وخمسين وتسعمائة ... » [13].

كما نجد عبد الله الغالب يحبس «...الأجنة الثلاثة ... مع المصرف من الماء المعروف لسقيها من ساقية المحرزية في كل سبت بمنافعها ومرافقها على الجامع الجديد الذي أنشأ بناءه ... ثمانية وسبعين وتسعمائة...» [14].

وحتى لاتتم عملية السطو علي المياه الموقوفة، وللتميز بينها وبين المياه غير الموقوفة كانت تعقد شهادات على ذلك كما ورد في النصين الاتيين :

---

(11) من نماذج ذلك ما أوقفته مسعودة الوزكيطية أم المنصور بمراكش (أنظر روضة الآس للمقري، ص. 63 -66) وكذلك أحمد المنصور مخطوط خزانة عامة، ك 278 لناسخ مجهول، ص. 91-92.

(12) محمد بن عبدالله، ناظر الوقف ، مقال بمجلة دعوة الحق، عدد أبريل - ماي 1987، ص. 68 .

(13) حوالات تارودانت، خ خزانة عامة ، رقم 33، ص. 50 .

(14) نفسه، ص. 116 .

النص الأول : « يعرف شهوده الجنان الكائن فوق الحيط يسقا بساقية تقلفت ... ويعلمون أنه حبس من أحباس الجامع الأعظم بتارودانت » (15).

النص الثاني :« ...أشهد يعزى بن يبورك خديم المحتسب أنه يعرف الأرض المذكورة وأنها تحرث بماء الأحباس ... عام ثلاثة ثمانين وتسعمائة ...» (16).

- إحياء العيون المندثرة

بالإضافة إلى تحبيس المياه من قبل السلاطين ، هناك انتشار ظاهرة إحياء بعض العيون المندثرة والتي كانت تتم بتضافر جهود مجموعة من فعاليات المدينة وبنفقات كبيرة ، كما هو مثبت في النص التالي :

«... عين ساقية فريجة ماءها فيما سلف غار وانقطعت مادة جريته وتعطلت عن الإنتفاع بها فقام إليها الفقيه سيدي محمد بن المنصور ... والقائد جعفر والشيخ طلحة وأهل الأحباس وبذلوا جهدهم بحفرها وتفجيرها واتخذوا في ذلك أجراء ونالوا فيها مشقة عظيمة وأنفقوا في إجرائها مالا له بال ... ذي القعدة 981هـ » (17).

وأيضا كما هو مثبت في رسالة أرسلها المنصور إلى أحد قواده ولكن هذه المرة بمراكش، حيث يقول فيها : «... إلى خديم مقامنا الفقيه أبي عثمان سعيد ... جميع العين الغائرة الآثار المندثرة الآبار الكائنة بحوز حضرتنا المراكشية ... السالك جنان الولي الصالح أبي العباس ... على أن يحييها ويعمر أرضها المعروفة لها رغبة منا في إحياء البلاد ومنفعة العباد وظهور الخيرات والبركات وإجراء الحسنات واستعدادا ليوم الميثاق ... كتب في جمادى الأخيرة 995هـ » (18).

ب - تنظيم توزيع المياه

- ديوان مجرى الساقية أو مايعرف بنظام " النوبات "

إن استغلال المياه بالتناوب ظاهرة معروفة في تاريخ المغرب، أشارت إليها مجموعة من الوثائق الحبسية. وما نريد إضافته هو أن نظام "النوبات" في الوثائق الرسمية كالظهائر والرسائل السلطانية كان يعرف ب «ديوان مجرى الساقية» وذلك منذ عهد محمد الشيخ، حسب ما أشار إليه الظهير المنصوري الآتي :

(15) نفسه ،ص. 147 .
(16) نفسه ، ص . 34 .
(17) نفسه، ص. 1.
(18) حوالات الزاوية العباسية بمراكش، الخزانة العامة، الرباط، رقم 11.

« ظهير مبارك بخط الإمام العادل مولانا أحمد بن مولانا محمد الشريف نصه :

أبقينا مجرى ديوان ساقيتنا تقلفت بالحضرة المحمدية ... كما رسم في ديوان الوالد رحمه الله على أسبوع من الأيام بلياليها ...» (19).

- الإجراءات المتخذة في حالة عدم كفاية " نوبة " واحدة

لم تكن "نوبة" واحدة كافية في بعض الأحيان لسقي الجنان، و في هذه الحالة لابد من عرض الأمر على السلطان الذي كان يأمر أرباب البصر بمعاينة الملك والتأكد من أن نوبة واحدة غير كافية ، وعلى ضوء تقريرهم كان يأمر بإضافة نوبة ثانية كما ورد في هذا النص:

«لما بلغنا كتاب مولانا الإمام... أننا ننظر في جنان الأحباس ونعرف مايقوم بسقيه من ساقية فريجة ثم نزيده إن لم تفي به نوبته ... أطلعنا أهل المعرفة بذلك فذكروا أنه لايقوم بسقيه إلا نوبتين فزدنا له ليلة السبت المتصلة بيوم الجمعة الذي هو نوبته لإكمال مائه..»(20).

- عدم تزويد الخواص بالمياه المحبسة إلا إذا فضل شيء منها

إن سقي أراضي الخواص بمياه الأحباس لايتم إلا إذا فضل شيء منها، وعلى المستفيد من هذه الحالة أن يشهد بذلك، حسب ما جاء في النص الاتي :« يشهد عبد المولى أمزل والحسن بن عثمان أمزل أن جنان أبا حمو ... لايسقي من نوبة جناني الأحباس ... في يوم السبت إلا بما فضل عن الجنانين المذكورين من الماء فإن لم يفضل عنهما شيء فلايأخذ منهما شيئا ... عام 996هـ » (21).

وفي نص اخر :

« شهد معمر بن الغازي ... أنه كان يجري على الأحباس سنة ومايعطي لأحد من نوبة السبت التي يسقى بها جناني الأحباس ... شيئا من مائه سوى ... إذا فضل على الجنانين المذكورين» (22).

(19) حوالات تارودانت، ص .196.
(20) نفسه، ص. 147 .
(21) نفسه، ص. 126 .
(22) نفسه ،

- تنظيم كراء « النوبات »

جاء في الوثيقة التالية مايلي :

« اكترى علي بن أحمد ... جميع نوبتي الماء المعروفة لجانب الحبس ... بساقية الزرقان الدائرتين كل أسبوع وهما ليلة السبت ويومه لمدة سنة قمرية بمثقالين ... إحدى وستين وألف » (23).

نستخرج من هذه الوثائق الملاحظات الآتية :

1. إن تركيبة العقد الخاص بكراء "النوبات" تتكون من :

- اسم المكتري.

- اسم الساقية التي يخرج منها الماء المكترى.

- وقت استغلال النوبة المكتراة.

- تحديد مدة الكراء .

- تحديد ثمن الكراء .

- سنة كتابة العقد .

2. لاشك أن الوقف يستفيد من ثمن الكراء، لكننا نريد أن نركز على مدة الكراء وتاريخ كتابة العقد نظرا لأهميتهما في النظام العام للوقف. ويظهر ذلك من أن المكلفين بصياغة عقود كراء « نوبات» الماء بصفة خاصة والأوقاف بصفة عامة، رأوا ضرورة تحديد فترة الكراء والتنصيص عليها في العقود ، لأن طول مدة الكراء قد يؤدي إلى تملك المكتري للماء الموقف أو أملاك محبسة أخرى، ونستدل هنا بقول ابن القيم عند كلامه عن الحيل الجديدة في مسائل الوقف مانصه :

" إن إيجار الوقف لمدة مديدة من الحيل الباطلة قطعا والمفاسد الكبيرة جدا فكم خرج وضاع من الأملاك الموقوفة بطول المدة واستيلاء المستأجر فيها على الوقف ... وكم أوجر الوقف دون إجارة لطول المدة وكم زادت أجرة الأرض أو العقار أضعاف ما كانت عليه ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها ..." (24).

(23) نفسه، ص. 90.

(24) انظر مجلة « الايمان »، العدد 7، السنة الثانية ، ص 54 .

وهناك نصوص أخرى في هذا الموضوع مثل :

«اكترينامن... الناظر ... جميع الجنان المعروف للأحباس ... مع ماتسقى به من الماء ... لمدة سنة كاملة ... بوجيبة قدرها مائة أوقية تزيد خمسين أوقية ... ربيع الثاني 1009هـ»[25] .

وفي نص اخر :

«تكلفنا للناظر صاحب الأحباس بثلاث أواق كراء جواز الماء من مصرفهم لسقي جنانها الذي حرثناه ... وذلك حتى نحصده ... 985هـ »[26].

- **ضبط عملية كنس السواقي**

مسألة كنس السواقي من الأمور المهمة التي أكدتها الرسوم الوقفية. ومن القوانين المنظمة لكنس السواقي، أن كل من استفاد من ساقية في إطار نوبته ، عليه أن يكنسها ، كما هو مثبت في النص التالي :

«كنس السواقي والحكم فيها أن تكون على الجميع إذ لو لم تصلح لم يصل الماء إلى واحد من أهلها فإذا بلغ الكنس إلى الأول وتم له الانتفاع ارتفع عنه الكنس وكنس الباقون فإذا تم الانتفاع ارتفع عنه أيضا وكذلك الثالث والرابع إلى آخرهم ...»[27]. وفي رسم آخر، وظف القائد محمد بن موسى على بعض الحوانيت المستفيدة من المياه بتارودانت ضرائب الكنس، فكان عدد الحوانيت المفروض عليها ضريبة الكنس 305 حانوتا على كل حانوت 20 درهما ، فكان المجموع هو 175 أوقية و15 درهما ، وكان ذلك سنة 1005هـ [28] .

2. مشاكل عرقلة استغلال مياه الوقف وجهود المخزن السعدي للحد منها

أ ـ المشاكل

تعرضت مياه الوقف لمجموعة من المشاكل التي كانت تحول دون الإستغلال الجيد لها وقد ورد ذكرها في الوثائق الوقفية منها :

(25) حوالات تارودانت ، ص 89 .
(26) نفسه، ص. 198 .
(27) نفسه ، ص. 208 .
(28) نفسه، ص. 83 .

- **تهدم بعض الخطارات بسبب قربها من بعض المصارف المائية**

تعرضت بعض الخطارات للهدم بسبب بناء مصارف مائية بجانبها، مما تطلب التدخل العاجل للحد من خطورة هذه الظاهرة، وذلك بإغلاق المصرف المضر بالخطارات، وتعويضه بمصرف آخر بعيد عنها حسب ما نستشفه من الرسم الآتي :

«اشترى الفقيه ... الجاري على مصالح الأحباس ... بتارودانت ... موضعا ... يضع فيه مصرف ماء ... لأن المصرف القديم أضر بخطارات عين الأحباس، وتتهدم بسبب وقوع ماء المصرف القديم فيها ... بثمن قدره عشرون أوقية ... دفعها المشتري... من دراهم الأحباس ... ويحتاج في إصلاح مافسده وقوع مائها فيها إلى ماء كثير معتبر عريض ...أواسط رجب الفرد 1002هـ...» [29].

- **تهدم حائط محبس بفعل الفيضانات وانعكاسات ذلك على راتب الإمام**

في رسم آخر مؤرخ في سنة 1007هـ/1598م، يشير إلى تهدم حائط الجنان المحبس على محراب الجامع الأعظم بتارودانت بسبب دخول سيل الواد الوعر فيه في العديد من المرات، مما كانت له انعكاسات تجلت في تراجع المردود الزراعي، الأمر الذي جعل إمام الجامع المذكور يطلب من السلطان عبد الله الغالب [30]. تعويضا عن هذه الخسارة. فكتب له السلطان السعدي "نوبة" من ساقية تارغنت[31].

وفي وثيقة أخرى ترجع إلى السنة ذاتها، نجد ابن هذا الإمام عبد الرحمن بن محمد التلمساني الذي تولى إمامة الجامع المذكور بعد والده يشتكي بدوره للمنصور بعدم توصله براتبه الشهري (5 أواق للشهر) فكاتب السلطان السعدي قاضي الجماعة بالمحمدية وناظر الأحباس بها ليجددا له راتبه، حسب ما جاء في الرسالة التالية :

«عن الأمر العلي ... المنصوري... قاضي الجماعة بالحضرة المحمدية فإن الفقيه عبد الرحمن بن محمد التلمساني ... شكى بأن خمس أواق للشهر المعروفة لأئمة الجامع قبله بسبب ماانتقص من غلة الجنان المحبس على محراب الجامع له مدة لم يقبضها فحسب ذلك كتبناه إليكم لتجدوه فيها على عادته ...وعاملوه فيها بالتيسير..ربيع الثاني عام 1007هـ»[32].

(29) نفسه، ص. 69 و129.
(30) الحدث سابق لتاريخ كتابة هذا العقد.
(31) حوالات تارودانت، ص. 88.
(32) نفسه، ص.87.

- تطاول يد الخواص على مياه الأحباس

ويتعلق الأمر هنا ببعض خدام المخزن السعدي، حسب شكاية تقدم بها الناظر إلى السلطان محمد الشيخ فراسل هذا الأخير خادمه ليكف عن ذلك قائلا :

«خديمنا محمد بن داوود البعقيلي سلام عليكم وبعد، فإن الناظر اشتكا بنوبة الجمعة بساقية تارودانت أنكم تأخذون منها وأنت تنظر ماهو عادل ... تلكم الأرض التي تحتاجون لسقيها تبقون عليها ولابد وكتب برمضان 959هـ ...» (33).

هذا، بالإضافة إلى كون بعض الخواص، الذين كانوا يقطعون الماء ويردونه لسقي أجناتهم، أو يفتحون ممرات من مصرف الجوامع في اتجاه أجناتهم، حسب مايشير إليه النص الآتي :«أمرنا لخديمنا سيدي زكرياء بن عثمان الناظر بسد المعادي المضرة بماء الأحباس وسد مافتحه أرباب الجنات والديور ... 963هـ » (34).

ب - ردود فعل للمخزن السعدي أمام هذه المشاكل

أدت المشاكل المذكورة إلي ردود فعل من قبل المخزن السعدي، نذكر منها :

- مراقبة المصارف المائية

نستشف هذا من خلال رسالة بعثها أحمد المنصور إلى قائديه بالمحمدية محمد بن الحسن والقائد صالح، يقول فيها :

« وبعد فنأمركم أن تراقبوا أحوال المصرف الذي يجلب الماء للجوامع بحضرتنا المذكورة هو المحادي لسور القصبة وامنعوا من يقطع ماءه ويرده لسقي الأجنات ... ونؤكد على خديمنا الأنصح أن يرعى مصرف الجامع الكبير حتى يدخل ماءه الجامع المذكور ... 1005هـ »(35).

- الحرص على التنفيذ

هناك إشارات كثيرة وردت في الوثائق الوقفية تحرص على تنفيذ الأوامر المتعلقة بمياه الأحباس منها :

(33) نفسه، ص 222 .

(34) ملكية خاصة، لها نسخة أخرى حوالات تارودانت، ص 65 .

(35) حوالات تارودانت، ص .78 و 64 .

- « الواقف على أمرنا هذا يعمل بمقتضاه ولايتعداه» [36].
- «لايصلكم التفريط في هذه المسألة ولابد ولابد» [37].
- « نؤكد على من وقف عليه من أهل المخزن أن يمتثلوا أمره في ذلك » [38].

- إصدار الأوامر بمعاقبة من تعدى على مياه الأحباس

نصادف الأمر بمعاقبة من تعدى على مياه الأحباس في عدة رسائل وظهائر ، نذكر منها :

- « لاسبيل لأحد في خرق العادة » [39].
- « ومن تعرض له على ذلك يعاقبه الحاكم » [40].
- « ومن اجترأ على فعل ذلك عاقبوه بما يردعه ولايصلكم التفريط »[41].
- « ومن قرب ساحته فعاقبوه عليه» [42].

- صدور قانون لحماية سواقي تارودانت

إن المشاكل السابقة هي التي جعلت المخزن السعدي يصدر قانونا لحماية سواقي تارودانت ويطمئن أهلها ، هذا القانون وضعه عبد الله الغالب، حسب ما استنتجناه من ظهير منصوري، يقول فيه :

« يتعرف الواقف عليه من قوادنا وحكامنا بتارودانت أننا أبقينا سكانها على مألوفهم ومقتضى عرفهم ... بحيث لاسبيل لأحد إلى خرق العادة عليهم ... أو يحدث لهم مايغير معروفهم في سواقيهم ونأمر القاضي الفقيه سيد سعيد بن علي أن يمنع من أراد أن يتعدى عليه كما نؤكد على من وقف عليه من أهل المخزن أن يمتثلوا أمره في ذلك ... وذلك مانصه أخونا بب عبد الله في كتابه الذي بأيديهم المتضمن القانون الذي يكون عليه العمل في كافة أمورهم...993هـ »[43].

(36) نفسه، ص. 196 .
(37) نفسه، ص. 64 .
(38) نفسه، ص. 73 .
(39) نفسه، ص. 67 .
(40) نفسه ، ص. 65.
(41) نفسه ، ص. 62 .
(42) نفسه ، ص. 72 .
(43) نفسه، ص. 73 .

وهذا القانون - الذي لانتوفر عليه للأسف - بقي العمل به طوال عصر الدولة السعدية وإلى حدود سنة 1060هـ/1650م وهي السنة التي دخلت فيها مدينة تارودانت تحت سلطة إمارة السملاليين(44). ومما يؤكد استمرارية العمل بهذا القانون، الرسالة التي أرسلها علي بودميعة السملالي إلى ابنه أحمد بن علي، يقول فيها :

" يبقى أهل الحاضرة المحمدية ... في سواقيها الثلاث على ما أسسه عليه أعيانها وفقهاؤها وقاضيها المقدس... سيدي سعيد بن علي الهوزالي وأمضاه السلاطين الشرفاء... وحملوا أهل الحضرة على العمل به بحيث لايخرقه خارق ولا يخرج عن حكمه مارق فينتفع بها في المواضيع المخصوصة حسب نصها في الرسوم التي بأيديهم... وفي الأوقات المنصوص عليها في القانون المتبع في ذلك... وحمل أهل المدينة رفيعها ووضيعها وفقيهها ومخزنيها على مضمن الأوامر والنواهي... 1060هـ»(45).

تؤكد هذه الوثيقة المعلومات الآتية :

- استمرارية قانون حماية السواقي إلى أواخر الدولة السعدية .

- هناك ثلاث سواق حظيت باهتمام السعديين من الخمسة الآتية :

+ المحرزية + فريجة + تقلفت + الرزقان + ترغنت .

- كان القانون يتضمن :

+ المواضيع المخصصة للإستغلال.

+ الأوقاف الخاصة بهذا الإستغلال.

إنه لشيء جميل أن يهتم السعديون بالأوقاف عامة وبالمياه خاصة لاعتبارات سابقة وبمعاقبة المعتدين على ذلك، حتى لقد جاء في بعض ظهائرهم أن « مال الوقف لامسامحة فيه ». لكن ألا يعتبر هذا تناقضا مع ما ذكر من سطوة بعض الملوك السعديين على ممتلكات الأوقاف، كما فعل محمد الشيخ المهدي الذي قرر أن يتولى بنفسه مهمة الناظر الأكبر

(44) دخلت تارودانت تحت سلطة السملاليين سنة 1039هـ (انظر م. السوسي ، إليغ قديما وحديثا) ص. 92 -93 .

(45) نفسه ،ص. 75 .

لمساجد مراكش وأخذ من مالها حوالي مائة ألف ليرة من الفضة حسب ماذكره ديكو دي طوريس [46].

إن النصوص المتعلقة بهذا الجانب ليست قليلة، منها كذلك على سبيل المثال لا الحصر: ماذكره صاحب "تاريخ الدولة السعدية التكمدارية" من أن المنصور استولى على أموال الجامع بفاس وذلك عند تجهيز حملاته العسكرية[47]، أو ما قام به عند تجديد سد الوادي بفاس حسب نشر المثاني [48].

من خلال هذا التناقض إذن، تطرح مسألة العلاقة التي تربط المخزن بالوقف، فإذا كان من الناحية الشرعية لا سلطة للمخزن على الوقف ولاحق إلا بما يصون الحبس ويحافظ عليه، فهل تؤكد هذه الأمثلة فعلا، أن ثروة الأوقاف لم تكن في النهاية إلا خزينة سرية للمخزن، كما يذهب إلى ذلك البعض [49].

كيفما كانت مظاهر ومحاولات التفسير ،لاشك أن هذه العلاقة تبقى غامضة وفي حاجة إلى من يكشف عنها النقاب.

---

(46) دي طوريس (ديبگو)، تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ص. 187 -188.

(47) المؤرخ المجهول، تاريخ الدولة السعدية التگمدارتية، ص. 65 .

(48) أ . القادري، نشر المثاني، 1-79.

(49) انظر : ر.بلمقدم ، أوقاف مكناس في عهد المولى إسماعيل .

قضايا توزيع الماء بواحة درعة

(من خلال الوثائق المحلية)

ذ. أحمد البوزيدي

كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس

كان الماء - ولايزال - يشكل لسكان واحات درعة [1] أهمية خاصة باعتباره من الموارد الحيوية والإقتصادية التي لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال. إذ عليه مدار الإستقرار، وبفضله تمكنت المجموعات التي تعاقبت على تعمير واحات الوادي من إقامة نشاط زراعي متميز[2] بالشريط الرسوبي الممتد على ضفافي نهر درعة. إلا أن الماء بقدر ما كان عامل استقرار، بقدر ما كان وراء جملة من المشاكل التي كانت تعصف بهذا الإستقرار وتهدم آليات التوازنات المحلية. خاصة عند ما تشتد الحاجة إلى الماء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المزروعات والنخيل، وهذا ما جعل ملكية الماء بهذه الواحات لا تقل أهمية عن ملكية الأرض. فكيف يتم توزيع الماء ؟ وماهي طبيعة المشاكل التي كانت تطرأ بين القبائل ؟ وماهي انعكاساته على أنظمة الري بصفة عامة ؟ وعلى قضايا التوزيع بصفة خاصة ؟

---

(1) تتشكل هذه الواحات من الشمال إلى الجنوب من : مزگيطة وتينزولين وترناتة وفزواطة ولكتاوة ثم محاميد الغزلان. ويفصل بين الواحة والأخرى خانق جبلي يعرف محليا باسم الفم أو باسمه الأمازيغي « إيمي » إيمي نتاقات، إيمي نتزاكورت...

(2) نذكر هنا بعض المنتوجات الزراعية التي أعطت لبلاد درعة شهرة تجارية مثل منتوج الحنا ومنتوج النيلج وتاكوت، الخ

I. السواقي التقليدية ومراحل الصراع على الماء

يتكون نهر درعة من رافدين أساسيين : نهر دادس ونهر ورزازات (3) حيث تتجمع مياه النهرين بزاوية نورباز جنوب مدينة ورزازات لتشكل نهر درعة. وهكذا ما يكاد النهر يجتاز خانق «تاغيا»(4) حتى يشرع مباشرة في ري الأراضي الزراعية بالواحات التي تحمل إسمه.

وبالرغم من أن نهر درعة يجمع كمية هائلة من المياه المنحدرة من جبال الأطلس وسيروا، فإن المشكلة الكبرى التي يعاني منها سكان الواحات هي عدم الإنتظام في جريان مياه النهر. وهذه المشكلة قديمة ولا تزال قائمة إلى اليوم (5). فكيف حاول سكان درعة الإستفادة من هذا المورد الحيوي في إقامة نشاط زراعي مسترسل على طول الشريط الرسوبي ؟

1. شبكة السواقي التقليدية

عمل السكان بدرعة منذ زمن غير معروف على الإستفادة من مياه النهر، بإقامة شبكة من السواقي بضفتيه . ويزيد عدد هذه السواقي من فم تزكي بأعلى واحة مزكيطة إلى آخر ساقية بواحة محاميد الغزلان حوالي تسعين ساقية (6). وتختلف أهمية هذه السواقي من واحة إلى أخرى، ففي واحتيْ مزكيطة وتنزولين حيث الشريط الرسوبي ضيق نسبيا، فإن السواقي تتميز بصغر حجمها (7) أما في الواحات الجنوبية حيث الشريط الرسوبي يتميز بالإتساع فإن السواقي تأخذ حجما أكبر إلى درجة أن السكان باتوا يطلقون على بعضها اسم الواد (8).

(3) يجمع نهر دادس المياه المنحدرة من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير في حين يجمع نهر ورزازات المياه المنحدرة من كتلة جبل سيروا.

(4) تاغيا عبارة عن خانق صخري عميق بين الرأس الغربي لجبل صاغرو والرأس الشرقي لجبل تيفرْنين.

(5) يذكر الحسن الوزان الذي زار بلاد درعة في مطلع القرن العاشر الهجري / 16 م «أن نهر درعة يفيض طورا في الشتاء كأنه بحر ثم يجف طورا آخر في الصيف حتى يمكن عبوره على الأقدام». (وصف افريقيا، ترجمة د. حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الأولى، الرباط، 1982، ج . 2، ص. 118).

(6) Charles Bechara : Monographie de la vallée du Draa : Etude dactylographique 1956, p. 3-4 et 5.

(7) توجد بهاتين الواحتين سواقي كبرى يتجاوز عرضها ثلاثة أمتار إلا أن الغالب على سواقيها هو الحجم الصغير.

(8) من ذلك ساقية إفلي الذي يعرف محليا بواد إفْلي بمنطقة التَّلْث بترنانة، وواد تراف بمنطقة لكتاوة.

يظهر من خلال أسماء السواقي بواحات درعة أنها قديمة جدا ، وقد يعود بعضها إلى زمن هيمنة القبائل الزناتية على هذه الواحات، ويتضح ذلك بشكل خاص بواحتي مزكيطة وتينزولين إذ لا تزال أسماء السواقي في جلها أمازيغية. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تارگا نِسْفالَن، تارگا نتمنوگالت ...

أما في الواحات الجنوبية التي خضعت إبان العهد المريني لهيمنة قبائل بني معقل فإن السواقي لا تزال تعرف بأسمائها العربية أو الأمازيغية. وتعتبر الساقية بوادي درعة نموذجا حيا للتكافل الإجتماعي والتضامن الجماعي الذي كان سائدا ومتوارثا بين قبائل القصور بالمنطقة. ذلك أن أشغال الصيانة بعد حفر الساقية، تتجاوز طاقة القبيلة الواحدة. لهذا نلاحظ أن قبائل القصور تتشارك في ملكية الساقية الواحدة وتتقاسم الإستفادة من مائها. ومن النادر جدا أن نجد قبيلة واحدة تملك ساقية لا تشاركها في ملكيتها قبيلة أخرى

وتتكون الساقية عادة من قطاعين :

أ - **أگُّوگْ** : وهو عبارة عن سد ترابي تقيمه القبائل المالكة للساقية في عرض النهر للدفع من منسوب الماء حتى يتأتى جلبه بكمية كافية عبر الساقية التي تمتد في غالب الأحوال على طول بضع كيلومترات (9).

ب - الساقية : وتتكون من المجرى الرئيسي الذي ينساب خلاله الماء الذي تجمع بأگوگ قبل بداية توزيعه بين المشاركين في ملكية الساقية بواسطة شبكة من المصاريف الرئيسية والثانوية التي تستعمل لري البساتين.

وتعهد قبائل القصور إلى خبير خاص بالإشراف على تنظيم شؤون الساقية وأگوگ (10)، ويُعرف هذا الخبير بواحات درعة ب «عامل الساقية» وقد يسميه بعض المتحذلقين من كتاب الإتفاقيات بالناظر. ويشترط في الشخص الذي يتولى هذه المسؤولية أن يكَون له اطلاع واسع على مشاكل الساقية وعدد نوباتها وعدد شغيلة كل نوبة على حدة ومالكيها. ويتم اختيار «عامل الساقية» في تجمع عام لأعيان القبائل المشاركة في ملكيتها. وبعد الموافقة على شخص معين يتم إنجاز اتفاق مكتوب بين أعيان القبائل «وعامل الساقية» فقد ورد في إحدى هذه الإتفاقيات ما يلي «فاتفقوا على صلح ساقية البلد بأن يجعلوا لها

(9) D. Jacque Meunié : Maghreb et Sahara, Paris, 1973, p. 180.

(10) بعد أن كان أگوگ يبنى في الماضي بالطين والأعشاب والجير أحيانا أصبح يبنى في الوقت الحالي بالأسمنت.

ناظرا أو عاملا يقوم بأمورها من الكنس وغيره مما تحتاج إليه... فتعاطوا المزاريق على ذلك [11] كل واحد من المزاريق المذكورين قد تحمل بجميع ما ينسب إليه من أهل ططاته [12] وإخوانه ». وبعد استعراض أسماء المزاريق المتحملين بإخوانهم يحدد هذا الإتفاق الضوابط الزجرية التي يجب على « عامل الساقية » تطبيقها لردع المتخلفين عن القيام بكنس الساقية وغيرها. ومما جاء في الإتفاق على الخصوص: وأما الأثقال فحيثما ينادي العامل لكنس السواقي فمن لم يحضر خدامه حتى يشتغلوا الناس في الكنس فإنه يعطي گرشا [13] وإذا لم يحضر حتى يفرغوا فإنه يعطي نصف بسيطة [14] ويكتري عليه العامل ما نابه من التراب لأهل تكزرته[15] بما ظهر له [16] فيأخذونه منه على يد العامل بعد كنسهم ذلك. ومن ألد وفر وهرب من الخدمة فإنه يعطى ريالان[17]؛ ومن كسر سد ساقية وثبت عليه ذلك بالشهود العدول المقبولين شرعا فإنه يعطي خمسة ريال.

والأثقال جميعها مختصة بالعامل وكذلك حكم جميع السواقي لا يشاركه أحد فيها فليعمل في ذلك عمل من يتق الله».

يتضح من خلال ضوابط هذا الإتفاق أن مهمة عامل الساقية تنحصر في عملية كنس الساقية ومراقبة أگوگ وترميمه كلما دعت الضرورة لذلك. ومعلوم أن هاتين العمليتين تأتيان مباشرة بعد كل فيضان كبير لنهر درعة في فصل الخريف وفصل الشتاء.

ومع بداية عمليات كنس السواقي وترميم السدود الترابية تبدأ الصراعات القبلية حول توزيع الماء والإستفادة منه. ونستشف من الأجوبة الفقهية والوثائق المحلية أن هذه الصراعات تتم على مستويات وتتخذ أشكالا متعددة.

---

(11) المِزْراق: هو الرمح القصير. وكانت القبائل في حال وقوع اتفاق فيما بينها تتبادل المزاريق كدليل على الالتزام التام بالاتفاق وقد تطور معنى اللفظ فأصبح يطلق على الشخص الذي يضمن الاتفاق كما هو الحال هنا..

(12) أهل ططاتة: أهل حلفه ولفه والكلمة من تاضا وهي طريقة معروفة عند قبائل الجنوب في عقد التحالفات القبلية.

(13) گرش: عملة نقدية كانت سائدة بدرعة وهو جزء من عشرين جزءا من الريال الحسني الذي يساوي 20 قرشا.

(14) البسيطة: العملة الإسبانية، وقد كانت متداولة في المغرب.

(15) تگزرته: حصته من القدر المحدد للكنس في مجرى الساقية.

(16) بما ظهر له: بما يراه صالحا لردع المتهربين من الاعمال الجماعية.

(17) الريال: المقصود به الريال الحسني الذي حل محل المثقال وقد صرف الريال في مطلع القرن العشرين بحوالي 13 مثقالا.

أ - الصراعات على مستوى الواحات

يلاحظ من الواقع المعاش أن الواحات العالية خاصة مزگيطة وتينزولين تستنفدان جزءا كبيرا من مياه نهر درعة وتتمتعان بما يعرف محليا «بالماء الحي» (18) أما واحات السافلة فإنها تعاني وبشكل متفاوت من قلة الماء، ويتفاقم هذا المشكل كلما اتجهنا نحو الجنوب إلى أن يصبح جفافا حقيقيا يعايش الناس صباح مساء بواحتي لكتاوة ومحاميد الغزلان.

وهكذا لا تكاد قبائل واحات العالية تشرع في إعادة ترميم ما تهدم من أگوگات بفعل الفيضانات للدفع من منسوب المياه لجلبه عبر السواقي، حتى تجف مياه النهر في الواحات الجنوبية. الأمر الذي كان يدفع بقبائل هذه الواحات لتنظيم هجومات خاطفة لتهديم أگوگات السواقي بواحات العالية. وكثيرا ماكانت هذه الهجومات تؤدي إلى حروب دموية بين القبائل ،الأمر الذي كان يستدعي تدخل أهل الصلاح من الأشراف والمرابطين لتهدئة الأوضاع والعمل على إيجاد حل توفيقي. وفي هذا الإطار كانت قبائل الواحات الشمالية توافق على تحديد مدة زمنية تسمح خلالها بإرسال الماء إلى الواحات الجنوبية، فتقوم القبائل بإغلاق مداخل سواقيها وإحداث فتوحات في أگوگاتها، فينتج عن ذلك فيض اصطناعي يسمح بوصول المياه إلى واحتي لكتاوة ومحاميد الغزلان (19).

ب - الصراع على مستوى السواقي

أما على مستوى السواقي فإن الصراع على الماء يتخذ أشكالا متعددة ويكاد يكون هو الثابت الحاضر في الحياة اليومية للسكان بواحات الوادي. ويرجع ذلك بالأساس إلى رغبة بعض القبائل أو بعض المجموعات في الإستفادة بأكبر كمية من الماء ولو على حساب غيرها. إلا أن أبرز عوامل الصراع على الماء في هذا المستوى مايلي :

1. الصراع على مستوى حوض التصريف

سبقت الإشارة إلى القول بأن القبائل، كانت مع بداية فصل الربيع توعز إلى عمال سواقيها بإعادة ترميم الأگوگات المتضررة من فيضانات النهر، إلا أن هذه العملية غالبا

(18) الماء الحي : أي دائم الجريان في كل فصول السنة.

(19) ظل العمل بهذه الفيضانات الاصطناعية طيلة عهد الحماية وما يزال المسؤولون يعتمدونه إلى اليوم.

ما كانت تحرم السواقي الموالية أو المجاورة من قدر كبير من الماء، وقد كانت هذه المسألة موضع تساؤل سكان درعة من الوجهة الشرعية. فقد سئل فقيه درعة في زمنه سيدي محمد بن محمد بن عبد الله الدليمي «عن أهل ساقية بَنَوْا لها سدا في الواد وكان الماء ينبع تحت سد ساقيتهم فأرادوا سد ذلك النبع... هل لأهل الذي تحتهم منعهم أم لا ؟» (20). وبالرغم من أن جواب الفقيه في هذه المسألة واضح جدا بحيث أكد على أنه لا يجوز لأهل السد الأعلى منع أهل السد الأسفل من الإستفادة من الماء الذي ينبع من أسفل السد. فإن قبائل الساقية الأعلى غالباما كانت تحكم منابع سدها الأمر الذي كان يؤدي إلى مواجهة مسلحة بين القبائل لا تتوقف إلا بعد تدخل أهل الصلاح لإيجاد حل توفيقي بين المتنازعين.

2. الصراع على مستوى "حق المرور"

كثيرا ما كان نهر درعة في فيوضاته الكبرى يجرف ماجاوره من المجرى الرئيسي لبعض السواقي، فتضطر القبائل التي انجرفت سواقيها إلى شراء بعض الأراضي لحفر مجرى جديد للساقية المنجرفة.

وبالرغم من أن القبائل المالكة للساقية كانت تدفع ثمنا غاليا مقابل هذه الأراضي التي اشترتها، فإن القبائل البائعة كانت تفرض ما تسميه الوثائق المحلية بحق المرور أو «حق القادوس» (21)، ومعناه الإستفادة من ماء الساقية التي تمر عبر أراضيها طبقا لقوانين وضوابط يتم الإتفاق عليها بين المتعاقدين. إلا أن الإجحاف الذي كانت تمارسه القبائل المستفيدة من حق القادوس على القبائل المالكة للساقية، كان يؤدي إلى صراعات مريرة بين القبائل قد لا تنتهي إلا بتدخل أطراف خارجية لإعادة الأمور إلى سابق عهدها وإلزام المتعاقدين باحترام الضوابط التي اتفقوا عليها (انظر الملحق رقم 1).

3. الصراع بين الأعلين والأسفلين من أهل الساقية

تعتبر ظاهرة الصراع على الماء بين المتشاركين في ملكية ساقية واحدة من الظواهر الحاضرة بقوة في التاريخ المحلي بواحات درعة. وتزخر الوثائق المحلية وكتب الأجوبة الفقهية بالكثير من أخبار هذه الصراعات. ويرجع ذلك بالأساس إلى رغبة بعض القبائل أو الأسر

---

(20) محمد بن محمد بن عبدالله الدليمي : نوازل الدرعي : مخطوط خاص، ص. 59-60.

(21) القادوس : هو أنبوب من الفخار ذو مخرجين كان يوضع في إحدى جوانب الساقية لضبط القدر المائي الذي وقتته القبائل المالكة للساقية كحق للمرور للقبائل التي باعت لها الأرض.

التي تتحكم في عالية الساقية بالإستفادة من مياه الساقية بكيفية تدوس معها حقوق أهل السافلة. وقد عرضت هذه المسألة على فقهاء درعة ليظهر فيها حكم الشرع. وفي هذا الإطار سئل فقيه درعة سيدي محمد بن محمد بن عبدالله الدليمي «عن قوم اشتركوا في ساقية بعضهم أعلاها وبعضهم في أسفلها، وكان بعض الأعلين يضر بالأسفلين عند أخذ مائه هل يمنع من أخذه بالوجه الذي يضربه بشركائه أم لا ؟» (22).

وبالرغم من أن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تأتي في غالب الأحيان لصالح المتضررين، فإن بعض القبائل وبعض الأسر لنفوذها ولموقعها المتحكم في مجرى الماء بعالية الساقية كانت لا تعيراهتماما كبيرا للموقف الشرعي الفقهي، فتتمادى في تجاوز الضوابط المنظمة لتوزيع الماء بين المالكين للساقية، وفي هذه الحالة لا يبقى أمام أهل السافلة إلا اللجوء إلى السلاح لردع قبائل العالية.

وعلى العموم فإن هذه الصراعات كثيرا ماكانت تعصف بروح التساكن التي تطبع العلاقات العامة بين السكان وتؤدي إلى اضطراب كبير في تنظيم الري كما تؤثر بشكل سلبي على توزيع الماء في كافة المستويات.

II. تنظيم الري وطرق توزيع الماء

أ - ملكية الماء

تختلف ملكية الماء بواحات درعة من ساقية إلى أخرى . وقد كشف لنا التحري الميداني الذي قمنا به في مختلف واحات الوادي ، صعوبة رصد جميع أشكال التمليك. وقد أمكننا بفضل ما تجمع لدينا من وثائق عن الماء أن نحدد لحد الساعة أشكال التمليك الآتية :

أ - الملكية الفردية

تعتبر الملكية الفردية للماء أكثر شيوعا وأكثر انتشارا في كل واحات درعة. وتخضع هذه الملكية لكل الإجراءات الشرعية والقانونية، التي تخضع لها الممتلكات الأخرى من حيث التوريث والبيع والشراء والرهن والكراء وكل ما تستدعيه طرق المعاملات بين المتساكنين في قصور الوادي. ومن هذا المنطلق فإن مالك الماء يتصرف في حصته تصرفا مطلقا لا يعترض عليه فيه أحد.

(22) محمد بن محمد بن عبد الله، م.س.، ص. 60.

وانطلاقا من بعض النماذج التي تجمعت لدينا من رسوم تمليك الماء بالبيع والشراء، يمكن القول بأن قيمة الماء تتجاوز بكثير قيمة الممتلكات الأخرى مثل الأرض والنخيل والدور، وتتضاعف قيمة الماء إذا كان محررا [23] فقد بيع نصف درهم من الماء العادي بواحة ترناتة سنة 1290هـ/1873م بخمسة وعشرين أوقية. وفي نفس التاريخ باعت امرأة بنفس الواحة فدانا من الأرض السقوية بمثقالين أي بأقل من ثمن نصف درهم من الماء بنصف مثقال على اعتبار أن المثقال في ذلك التاريخ يصرف بعشر أواق من عملة ذلك الزمن (انظر الملحق رقم 2).

وتتضح من هذه المقارنة القيمةالتي يتمتع بها الماء في مجتمع الواحات خاصة أن الماء لا يتعرض للضياع مثل باقي الممتلكات الأخرى.

ب - الملكية الجماعية

هذه الملكية نادرة في واحات درعة، ولا توجد إلا في المناطق التي توجد بها سواقي اغتصبت في أيام الفتن والغليان الإجتماعي. وفي هذه الحالة فإن ملكية الماء تخضع للجماعة ويتم توزيع الماء للسقي انطلاقا من عالية الساقية «الربطة فالربطة» [24] إلى سافلة الساقية، وإلى أن يتم سقي كل الأراضي التي يمكنها الإستفادة من مياه الساقية. وفي إطار هذه الملكية فإن عمليات ترميم أگوگ وكنس الساقية تتم بشكل جماعي وبقطع النظر عما يملكه الشخص من أراضي مادامت هذه الأراضي تستفيد من الساقية.

3. مـاء المخـزن

يخصص هذا الماء لسقي بعض الأراضي المخزنية بواحتي تينزولين وترناتة [25]، وقد كان المخزن يستولي على قدر من الماء قسرا من سواقي بعض القبائل ويجلبه عبر مصاريف كبرى تعرف بمصرف المخزن أو ساقية المخزن. وهذا الماء من حيث المبدأ في ملكية المخزن، ويتصرف فيه العامل المخزني بالمنطقة وهو من الماء المحرر ولا يؤدى عنه أي عمل كيفما كان نوعه في الساقية.

(23) الماء المحرر: هو الماء الذي يستفيد منه صاحبه دون أن يؤدي عنه أية خدمة بأگوگ أو الساقية.

(24) الربطة: تطلق كلمة الربطة محليا على مدخل المصرف ويقصد بها ما يُسَدُّ به مدخل الماء في كل مصرف.

(25) بالرغم من أننا لا نتوفر على ما يساعدنا في تأكيد وجود بعض الأراضي المخزنية بباقي واحات درعة، فإننا نعتقد في وجودها لكنها تنوسيت بيد القبائل لطول العهد. ولا شك بوجود ما، مخزني بها.

وقد وزعت القبائل التي تأخرت عندها الأراضي المخزنية هذا الماء وحولته إلى ملكية خاصة تتصرف فيه بالبيع والشراء بوسط ترناتة (أرض المعدر) أما ماء المخزن بساقية إفلي وتينزولين فإنه لا يزال يحتفظ بوضعيته وتديره الدولة حاليا بواسطة مصلحة الإستثمار الفلاحي التابعة لوزارة الفلاحة.

ولم تستطع ملكية الماء الإنفلات من عوامل التفتت والإضطراب، مثلها في ذلك مثل ملكية الأراضي خاصة إبان أزمات الفراغ السلطوي ودخول القبائل مرحلة الغليان الإجتماعي فتتغالب على الأرض وتغتصب القصور والسواقي وتتوزعها بالطرق التي تخدم مصالحها وتساعدها في إحكام قبضتها على كل الممتلكات.

ب - تنظيم السقي وتوزيع الماء بسواقي درعة

إذا كانت ملكية الماء تتسم بالتعقيد، فإن طرق تنظيم السقي بواحات درعة، تعتبر أكثر تعقيدا أو غموضا، ذلك أن طرق تنظيم السقي وتوزيع الماء تعتبر في الواقع نتاج تجارب المجموعات البشرية التي تعاقبت على تعمير بلاد درعة. ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه هو الإختلاف في طرق توزيع الماء من واحة إلى أخرى، بل من ساقية إلى أخرى، بالإضافة إلى تعدد المصطلحات المعيارية المتداولة في هذه الساقية أو تلك مثل الخروبة والدرهم وأزاگلو والزلافة ونتاسا والمديراوالتراس والرِّجُل... (26).

ونستشف من الوثائق المحلية أن توزيع الماء ببعض السواقي بدرعة يتم على ثلاث مستويات تختلف من حيث الوضوح والتعقيد.

وقد اقتصرت لدراسة قضايا التوزيع على نموذج ساقية سيدي بلال بواحة ترناتة.

تعرف هذه الساقية أيضا بالساقية البغدادية وتتقاسم ملكيتها حوالي عشرة قبائل من قبائل الروحة (27). وتفيدنا بعض الوثائق أن ماء الساقية كان يتم توزيعه في الماضي متداولا بين الليل والنهار مدة الأسبوع، وأن النوبات تحمل أسماء ليالي الأسبوع فيقال مثلا نوبة يوم السبت، ونوبة ليلة الأحد (28) وهكذا دواليك. إلا أننا نلاحظ من خلال رسوم بيع وشراء

---

(26) جل هذه المصطلحات محلية أما الخروبة فهي مصطلح وطني ينتشر في جهات أخرى من المغرب مثل فگيگ والحوز وسوس وتافيلالت بالإضافة إلى درعة.

(27) تتشكل قبائل الروحة المالكة لساقية سيدي بلال من فرقتي اولاد بوزيد وأولاد صالح وتحت كل فرقة مجموعة من القصور بترناتة.

(28) هذا النظام الذي يعتمد أيام الأسبوع ينتشر في عدة سواقي أخرى بترناتة وفزواطة ومزگيطة، انظر الوثائق الملحقة في آخر هذا البحث.

الماء بهذه الساقية أن القبائل قد تخلت ،ولأسباب لم نتمكن من تحديدها ، عن هذا النظام في توزيع الماء، وترتيب النوبات ، واعتمدت نظاما آخر في التوزيع أكثر تعقيدا وغموضا . وبعد أن كان الماء يوزع خلال سبعة أيام بلياليها أي حوالي أربعة عشرة نوبة ، أضحى يوزع على ثلاثة وعشرين نوبة (انظر الملحق رقم 3) . وأصبحت الدورة المائية تتم في إحدى عشرة ليلة وإثني عشر يوما أو العكس. وتبعا لهذا النظام بات إلزاميا على كل نوبة من نوبات الساقية أن تأتي مرة في الليل ومرة في النهار، على عكس نظام الأسبوع الذي يجعل النوبات النهارية أبدية والليلية كذلك. وكباقي سواقي واحة ترناتة فإن ساقية سيدي بلال تجف في فصل الصيف حيث يقل منسوب الماء بنهر درعة ، لذلك تكون القبائل ملزمة بأن تتذكر متى توقف الماء هل في الليل أم في النهار؟ وماهي النوبة التي توقفت فيها الدورة ؟ وقد كانت هذه المسألة تسبب الكثير من الصراعات بين القبائل ، إذ ترغب كل قبيلة أن تستفيد هي الأولى متى حل الفيض. وتبدأ السنة المائية عادة بهذه الساقية يوم 17 أكتوبر الفلاحي، لتنطلق دورة النوبات في النوبة التي جفت فيها الساقية. أما إذا لم يتذكر أحد في أية نوبة توقفت الساقية فهناك طريقتان لمعالجة هذا المشكل، إما اللجوء إلى القرعة وإما أن تبدأالدورة بنوبة أولاد العشاب لموقع مالكي هذه النوبة في عالية الساقية . وقد بدأ أهل الساقية يتغلبون على هذه المشكلة بتسجيل إسم آخر نوبة توقفت عندها الساقية وهل هي ليلية أم نهارية ؟

وعندما يقترب زمن الفيض يقوم «عامل الساقية» بانتداب قبائل القصور إلى ترميم أگوگ وكنس المجرى الرئيسي للساقية. وغالبا ما يذكر القبائل أثناء العمل باسم النوبة التي ستبدأ بها الدورة المائية بناءعلى ما ثبت عنده كتابة أو باتفاق الجميع.

تنقسم ساقية سيدي بلال، بعد المجرى الرئيسي إلى أربعة مصاريف كبرى، هي المصرف البراني ومصرف تيلوِى ومصرف قشقورة والمصرف الوسطاني.

ويبقى السؤال المطروح كيف يتم توزيع ماء ساقية سيدي بلال في هذا المستوى الأول ؟ وماهي أسس التوزيع التي تسير على نهجها القبائل؟

- المستوى الأول

إن توزيع الماء في هذا المستوى يتطلب خبرة عالية ومعرفة دقيقة بأسرار توزيع الماء. وهكذا يستدعى أهل الخبرة من مختلف القبائل المشاركة في ملكية الساقية والذين يملكون

حق الماء في مصرف من المصاريف الأربعة . ويتم اللقاء عند نهاية المجرى الرئيسي للساقية، ويستدعى البناؤون فيبنون بالجير المكان الذي سيوزع فيه الماء على المصاريف الأربعة وبطريقة تسمح بانسياب الماء في المصاريف في وقت واحد. فإذا لوحظ تأخر انسياب الماء في أحد المصاريف عولج إلى أن يتم تدفق الماء في لحظة واحدة في كل المصاريف.

بعد ذلك ينتقل البناؤون إلى مرحلة التقسيم فيحدد الخبراء وأعيان القبائل عدد النوبات في كل مصرف ثم يتفق الجميع على وحدة قياسية يحددونها حسبما اتفق لهم ثم يعينوا في مدخل كل مصرف عددا محدودا من الوحدات القياسية، فيقوم البناؤون بوضع الحجر والجير طبقا لإتفاق الجميع ولما أفرزته الحسابات الدقيقة لماء الساقية. ويسمى هذا التقسيم أزاگلوأو زوگلا [29]. وبعد ذلك يقوم البناؤون بوضع اللمسات الأخيرة على التقسيم وبنائه بالحجر والجير تجنبا لتكسيره وتخريبه، وقد أصبح الإسمنت والحديد يعوض الجير والحجر وميزان الماء في إنجاز مثل هذا التقسيم.

- المستوى الثاني

كل مصرف من هذه المصاريف الكبرى ينقسم بدوره إلى عدة مصاريف أخرى من الصعب تتبعها بالدقة المطلوبة. كما تتشارك عدة قبائل في المصرف الواحد [30]، وكل قبيلة تملك عدد امن نوبات الماء ترغب في جلب مائها إلى حيث أراضيها لذلك تكرر نفس العملية لضبط حصة كل قبيلة فيقوم البناؤون بإنجاز زوگلا بشكل يضمن لكل قبيلة حقها من الماء.

- المستوى الثالث

وهو أكثر تعقيدا من سابقيه لأن عملية توزيع الماء في هذا المستوى تنتقل من المرحلة النظرية المبنية على حسابات دقيقة إلى المرحلة العملية الفعلية لتوزيع الماء على أفراد القبيلة داخل قطتها [31]. وملكية الماء في ساقية سيدي بلال ملكية فردية وعملية التوزيع في هذا المستوى تعتبر من أكثر العمليات تعقيدا وغموضا .

فأساس التقسيم هو الخروبة .وتنقسم الخروبة إلى خمسة دراهم، والدرهم بدوره ينقسم إلى ربع درهم وثلث درهم ونصف درهم ،وهي على كل حال وحدات نظرية، لا

(29) يعرف هذا التقسيم في منطقة الأطلس المتوسط بمقاسم الماء أو بالمُقاسَم فقط.
(30) مثلا مصرف قشقورة تتشارك فيه ثلاثة قبائل هي قبيلة القصر الجديد، وقبيلة البرشات، وقبيلة بوخلال.
(31) قطة القبيلة : هي المجال الزراعي والرعوي الذي تمارس فيه قبيلة القصر سيادتها.

تخضع إطلاقا لقاعدة مضبوطة. وتبقى إرادة المتشاركين في النوبة هي التي تحدد قياس الوحدة أثناء التقسيم على ضوء وفرة المياه أو قلتها (32).

تتشكل كل نوبة من ستة عشر خروبة أي حوالي ثمانين درهما ، ويعين ملاكو النوبة شخصا له اطلاع واسع بأسرار النوبة يعرف «بالصَّعَّاد» (33)، وهو ملزم بالصعود مع المصاريف التي سيقسم فيها ماء النوبة قبل شروق الشمس إذا كانت النوبة نهارية، وقبل غروبها إذا كانت النوبة ليلية، حيث يلتحق به أصحاب النوبة ويحدد كل واحد القدر الذي يريده في هذا المصرف أو ذاك، وبعد ذلك يقوم الصعاد بتحديد الوقت النظري لكل واحد، فإذا كان الوقت ليلا فإن الصعاد يقسم الليل إلى العشاء الأولى والعشاء الثانية وثلث الليل ونصف الليل وربع الليل والفجر... وقد كان الصعاد يستعين على تحديد هذه الأوقات بحركة النجوم خاصة الثريا والمشبوح والوتد... وقد اكتسب عرفاء الماء خبرة دقيقة في ضبط هذه الأوقات.

أما إذا كان الوقت نهارا فإن تقسيم أوقات الماء يعتمد على الظل باستخدام أقدام الرجل انطلاقا من معرفة وقت الظهر وقد حدده فلكيو درعة حسب هذه القاعدة بدرعة وشبهها في العرض ال 31 كما يلي :

9	7	5	3	2	1	2	3	4	6	8	9
ط	ز	هـ	ج	ب	أ	ب	ج	د	و	ح	ط
يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر

فهذه الحروف الإثني عشر حرفا ترمز لشهور السنة وهكذا فحرف الطاء يمثل يناير وعدد أقدام الزوال تسعة أقدام، وحرف الزاي يمثل فبراير وعدد أقدام الزوال سبعة، وهكذا إلى أخر شهور السنة. ولمعرفة وقت العصر يضيفون تسعة أقدام إلى رقم كل شهر. وبضبط أوقات الظهر والعصر كان الصعاد يحدد نصف اليوم وربع اليوم وثلث اليوم...

(32) إذا كان الماء وفيرا فإنهم يمثلون للدرهم بأصبع واحد، أما إذا كان قليلا فإنهم يمثلون للدرهم براحة اليد كاملة.

(33) «الصَّعَّاد» هو الذي يصعد مع الساقية والمصاريف لجلب الماء، ولكل نوبة صعادها ويشترط فيه أن يكون عارفا بحساب ماء النوبة ودقائقها.

وبعد ظهور الساعة الحديثة وجدوا أن الخروبة المائية في المعدل تساوي خمسة وأربعين دقيقة عندما يكون النهار متساويا مع الليل. ولا تزال هذه المسألة مثار نقاش ونزاع إلى اليوم خاصة عندما يقل الماء ويلاحظ تفاوت بين ساعات اليوم وساعات الليل كما هو الحال في فصل الصيف أو في فصل الشتاء.

وخلاصة القول إن الصراع على الماء كان وما يزال من المشاكل التي كانت تعصف في الماضي بظروف الإستقرار وتفجر التحالفات القبلية القديمة وتؤدي إلى تعويضها بتحالفات جديدة تبعا لماتفرضه الظروف من تحكم في هذا المصدر الحيوي. كما أن تعدد السواقي وطرق تنظيم الري بمختلف واحات الوادي يجعل من الصعب على الباحث أن يخرج بقاعدة عامة يمكن الإعتماد عليها في الوصول إلى أسرار هذه التنظيمات المائية المعقدة.

الملاحق

الملحق الأول

الحمد لله ،

بمحضر شاهديه عفا الله عنهما ياتيان إسمهما عقب تاريخه حيث توجهوا هؤلاء الذين نقروا (1) أهل أستور(2)، في الروحة (3)، الأسفلين حيث وقع النزاع بين الفريقين على ساقية السيد بلال، حتى نقروا منهم عشرين رجالا عشرة في فرقة أولاد صالح وعشرة في فرقة أولاد بوزيد وأولاد فاضل.

أرادوا أن يأخذوا منهم اليمين أهل أستور لم يكن لهم في الساقية المذكورة سبيل، وقدموا المنقورين أهل الساقية حتى وصلوا إلى مجرى ماء تمنت الشريف (4) حتى ذرعوا ما كان يسقوا الشرفاء (5) أربع وأربعين عصا من فوقه إلى أسفاله، وفي عرض التراب من أسفاله تسع عصاوي، وفي وسطه ست عشر ، وفي جوفه أربع عشر عصا وثلاث ذراعا وفي كل عصا سبع ذراعا (6) ونصف بذراع مبارك بن الصالح (7) وبذراع السيد السعيد بن الحنافي الخليلي (8).

وجعلوا الحدود لذلك ورجعوا لضريح الولي سيد الحاج عبد الله (9) واجتمعوا المنقورين الموضوعين في رسم أهل أستور واحد بعد واحد وجلسوا عند ضريح الولي المذكور من صلاة العصر إلى الغروب وتخلفوا أهل أستور على اليمين المذكور ولم يفرغوا أهل اليمين المذكور من الضريح حتى ظهرت الكوكبة المعلومة (10) على الغروب.

والواسطة بين الفريقين أيت ولان (11) وأيت أونير (12)

- فمن أيت ولان سعيد أوباسوالمسافي ، ومع يشو وباسوالمسافي لعليلوي ، والحسين أو محمد ، وبَهَ أو عمرو.

- ومن آيت وزين (13) حمو أو يشو نايت هْرَ ، ومع حميد أحسين الخرفي ، ومع حمو أوحدَى ومع أحمد أو يشوومُرَّن المسعودي.

- ومن آيت أونير داود أوموح أفعداس المسكوري وحمو أوموح بن ماما صالح ، وزيدا واحمد البُجَگْجوي وسعيد اوعلي نايت سعدان ، وحمو اوداود بوشَمَّمُ الحَمْدِ ويه او الحسين نايت حْدَى الحَمْدي.

- ومن اخرزن (14) حمو وعلي ، وباسو وحمو نايت هْرَ.

- ومن آيت سليلو يسين احمد ، وبه احمد ابربوش.

وشهدوا بذلك هؤلاء آيت ولان وآيت أونير بأنهم واقفين حاضرين ناظرين حتى توجهوا أهل اليمين المنقورين في الروحة الموضوعين في رسم أهل أستور بالعدد المذكور واحد بعد واحد بلا نقصان وجلسوا لدى الضريح المذكور أعلاه حتى ظهرت الكوكبة المذكورة أعلاه وحيث أرادوا المنقورين أن يعطوا اليمين لأهل أستور لم يكن لأهل أستور من مجرى ماء سَرُكَصِّدْ إلى فم الساقية المذكورة سوى ما ذكر في ثمنت الشريف.

شهد عليهم بما فيه وعرفهم بحال كمال وبتاريخ متم ذي الحجة الحرام عام 1348 عبد ربه سبحانه الطيب بن العربي بن محمد بقصر بوخلال ستره الله في الدارين آمين.

ملاحظة : احتفظنا بالصيغة الأصلية لنص الوثيقة ولم نحاول تصحيح أخطائها الإملائية والنحوية لأنها كتبت بلغة أقرب إلى الدارجة منها إلى اللغة العربية.

الملحق رقم 1

شرح بعض الأعلام والمصطلحات

(1) نقروا : النقر لغة هو الضرب بالمنقار، والنقب أيضا كما في اللسان (ج5، 228-227)، ومعنى النقر في الوثيقة هو الإختيار. فيأتي معنى نقروهم اختاروهم.

(2) أهل أستور: قبيلة أستور من القبائل الكبرى بواحة ترناتة، وتتشكل من عدة قصور أهمها أستور لكبير وأدرباز ونتكضيض وغيرها.

(3) الروحا : قبيلة كبرى استوطنت بلاد درعة منذ القرن العاشر الهجري وتتشكل من قبائل الروحة الفوقانيين بواحة تينزولين، والروحا الوسطانيين وهم المقصودون في الوثيقة، ويتكون الروحا الوسطانيون من ثلاثة فرق هي فرقة أولاد بوزيد، وفرقة أولاد صالح، وفرقة أولاد فاضل. وتضم كل فرقة من هذه الفرق عدة قصور. ثم الروحا التحتانيين ويمتد مجال انتشارها بالمدخل الجنوبي لواحة فزواطة. انظر البوزيدي: التاريخ الإجتماعي لدرعة، الدار البيضاء 1994، ص. 179-180-181.

(4) ماء تِمنْت الشّريفْ : هذا المكان هو الذي وضع فيه قادوس حق المرور بساقية سيدي بلال. وتستفيد من ماء هذا القادوس بعض قبائل أستور مقابل مرور ساقية سيدي بلال بأراضيها. ويظهر من خلال منطوق الوثيقة ومضمونها أن قبائل الروحة تعترف فقط لقبائل أهل أستور بهذا القادوس دون غيره.

(5) الشرفاء: لم نتمكن من تحديد هوية هؤلاء الشرفاء ولا يستبعد أن يكونوا من الذين نزلوا في زمن غير معروف في قصر أستور جسب ما أورده الفضيلي (الدرر البهية).

(6) عصا : نظرا لغياب أدوات للقياس الطولي معترف بها من المتنازعين فقد اتفقوا على تحديد هذه الوحدة القياسية بأنفسهم، فكانت عصا من جريد النخيل، ثم اختاروا اثنين واحد من أهل أستور وآخر من الروحا وقاسوا العصا بذراعيهما والذراع عادة ما يقدر طوله بخمسين سنتمترا أو نصف متر فيكون طول العصا هو كما يلي 3,50=0,50x7 أمتار.

(7) مبارك بن الصالح : لم نتمكن من تحديد هويته ولكن يظهر أنه ممثل أهل أستور ضمن اللجنة التي قامت بتحديد مقاييس أرض الشرفاء.

(8) السيد السعيد بن الحنافي الخليلي: من مرابطي زاوية سيدي البغداد بقصر ابن خليل. وهو ممثل الروحة ضمن اللجنة التي قامت بمسح أرض الشرفاء.

(9) الحاج عبد الله : هو عبد الله بن محمد بن يوسف العشابي من علماء الأندلس الذين استقروا بدرعة. كان موطنه بواحة ترناتة بالقصر الذي ما يزال يعرف بقصر أولاد العشاب وقد أجازه عدد من العلماء من أمثال ابن عرفة والعقباني وعبد الرحمان بن خلدون. توفي الحاج عبد الله سنة 852 هـ ودفن بالحدب الذي يحمل اسمه بوسط ترناتة. وقد كانت قبائل الروحة تجل الحاج عبد الله وتقيم تجمعاتها العامة بجانب ضريحه كما أنها تؤدي يمينها الجماعي عند قبره كما هو في هذه الوثيقة. وقد ترجم للحاج عبد الله غير واحد. ومن أهم من ترجم له محمد المكي بن موسى الناصري في الدرر المرصعة. مخطوط خاص ص. 151.

(10) الكوكبة المعلومة :أشعة الشمس الحمرا، وهي آيلة إلى الغروب ولم نتمكن من تحديد الهدف من أداء اليمين في هذا الوقت بالذات.

(11) آيت ولان : صحيها آيت وللال. يشكل آيت وللال الخمس الأول في اتحادية آيت عطا ويجتمع في هذا الخمس كل من قبائل مسوفة وقبائل آيت أونير (Les Ait Atta: 75)، والمقصود بأيت ولان في هذه الوثيقة هي قبيلة مسوفة التي تعتبر الحليف الأساسي والحامي لقبائل أستور. وفي هذا الإطار حضر أربعة من أعيان قبائل مسوفة للإستشهاد على اليمين التي سيؤديها المنقورون من قبائل الروحا بضريح سيدي الحاج عبد الله.

(12) آيت أونير : يندرجون أيضا ضمن الخمس الأول في اتحادية آيت عطا. وتعتبر قبائل أونير من الحلفاء الأساسيين لقبائل الروحا بدرعة. وفي هذا الإطار حضر بعض أعيان قبائل آيت أونير إلى جانب الروحا ليشهدوا على اليمين ولفظ الصراع حول قادوس الماء بين أهل أستور والروحا .

(13) آيت أوزين : تعد قبائل آيت أوزين من فرقة آيت وللال ضمن الخمس الأول من اتحادية آيت عطا، وتقف قبائل آيت أوزين إلى جانب قبائل مسوفة في إطار التحالفات القبلية ومن هنا حضر أعيانهم إلى جانب أستور في نزاعهم مع قبائل الروحة.

(14) إخرزن : تندرج قبائل اخرزن ضمن فرقة أيت الربع من أيت وللال وغالبا ما كانت قبائل اخرزن بدرعة تناصر قبائل مسوفة في صراعها مع آيت أونيرومن في لفهم. ومن هذا المنطلق كان حضور بعض أعيان أخرزن إلى جانب حلفائهم.

التعليق على هذه الوثيقة

تندرج هذه الوثيقة ضمن الوثائق التي تؤرخ لبعض الصراعات الخطيرة التي كانت تطرأ بين القبائل حول الماء . ففي سنة 1348هـ/1929م، قامت قبائل أستور وفتحت قادوسا جديدا في المجرى الرئيسي لساقية سيدي بلال التي تمر بأراضيها . وقد كان رد فعل قبائل الروحا ومن في لفهم عنيفا ، بحيث هاجمت هذه الأخيرة بلاد أستور، وقطعوا النخيل من جذوره وحاصروا قصور أستور ومنعوا السكان من الخروج تحت طائلة القتل . وقد تدخل أهل الصلاح بين المتنازعين وقبلت قبائل الروحا بتأدية يمين بضريح سيدي الحاج عبد الله تؤكد فيها أن قبائل أستور لا تستفيد من حق المرور إلا بقادوس تمنت الشريف .

وفي إطار العمل على حل هذا المشكل حضر حلفاء كلا الجانبين كشاهدين على اليمين وكضامنين له حتى لا تتفجر الأوضاع من جديد بين قبائل الروحا المالكة لساقية سيدي بلال وقبائل أستور التي تمر الساقية بأراضيها. وحسب بعض المعلومات فإن هذا المشكل لم يحل بصفة نهائية ،وكاد يؤدي إلى مواجهات عنيفة بين الجانبين في مطلع عهد الإستقلال .

ولا يزال المشكل قائما إلى اليوم وتشتد حدة الصراع عندما يقل الماء ،لأن فتحة بسيطة في قادوس أهل أستور تجرف ماء الساقية لشدة انحداره ولوجوده في قعر ساقية سيدي بلال .

ولا تزال بحوزتنا وثيقة أخرى تحدد أسماء « المنقورين» من قبائل الروحا وأسماء أعيان أهل أستور الذين حضروا مراسم تأدية اليمين بضريح سيدي الحاج عبد الله في نهاية شهر ذي الحجة عام 1348هـ/1929م .

الملحق رقم 2

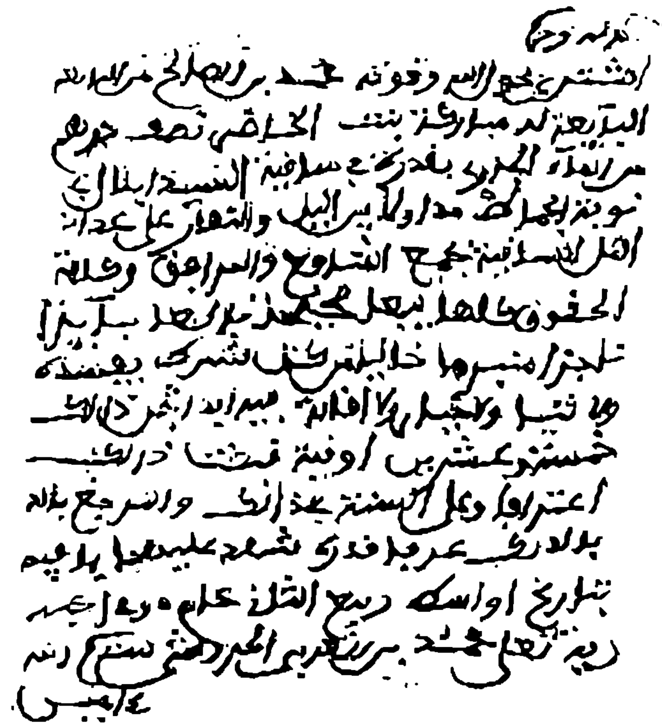
الحمد لله وحده
اشترى بحول الله وقوته محمد بن ابي صالح من المرأة
البائعة له مباركة بنت الحاج [illegible] نصف جزءها
من الماء الجاري بقدر ربع سلافية النسبة [illegible]
نوبة الجماعة مداولا بين الليل والنهار على عدد
ايام السلافية بجميع الشروع والمراجع وشلية
الحقوق كلها بيعا صحيحا [illegible]
[illegible] خال من كل شرط [illegible]
ولا ثنيا ولا خيار ولا اقالة [illegible]
خمسة وعشرين اوقية [illegible]
اعترافا ونال المشتري ما ابتاع والمرجع بالله
بالدرك [illegible] شهد عليهما [illegible]
بتاريخ اواسط ربيع الثاني عام [illegible]
ربه تعالى محمد بن [illegible]
[illegible]

الملحق الثاني

الحمد لله وحده

اشترى بحول الله وقوته محمد بن الصالح من البائعة له مباركة بنت الخاضر نصف درهم من الماء الجاري بقدرة في ساقية السيد ابلال في نوبة الجماطْ مداولا بين الليل والنهار على عداد أهل الساقية بجميع المنافع والمرافق وكافة الحقوق كلها بيعا صحيحا قاطعا جائزا منبرماً خاليا من كل شرط يفسده ولا ثنيا ولا خيار ولا إقالة فيه أبدا بثمن ذلك خمسة وعشرين أوقية قبضت ذلك اعترافا وعلى السنة في ذلك والمرجع بالدرك عرفا قدره شهد عليهما بما فيه بتاريخ أواسط ربيع الثاني عام 1290 عبد ربه تعلى محمد بن العربي الحروشي ستره الله ءامين.

الملحق الثالث

أسماء نوبات الماء بساقية سيدي بلال واحة ترناتة درعة

نوبة :

1. أولاد العشاب . العشابيين
2. الدعانيين - I
3. الدعانيين - II
4. بني عيسى
5. الحريزية
6. الإبن خليلية
7. المرابطون - I
8. المرابطون - II
9. أولاد الهاشمي
10. أولاد بوخليفة

11. أولاد علي

12. البرشات - I

13. البرشات - II

14. أولاد بن موسى

15. أولاد الغنامي

16. أولاد بابا علي

17. أولاد السيد محماد

18. أولاد السي ابراهيم

19. الجماط

20. اگـــــرنــوزگـــاغ

21. أولاد حدو صالح

22. أولاد حمو علي

23. ولاد عبو

المحـــور الثاني

تقنيات استغلال وتوزيـــع المـــاء

تقنيات استخراج المياه الباطنية
في مناجم الفضة بالمغرب (2 هـ - 7 هـ/ 8 م - 13 م)

ذ. الموساوي العجلاوي
كلية الآداب ،عين الشق

لاشك أن تاريخ تقنيات استغلال المياه السطحية والباطنية بحاجة إلى معطيات وحقول جديدة، لإعادة كتابة جزء من تاريخ التقنيات بالمغرب. ولمعرفة مدى استيعاب وتكييف الوسائل للتحكم في استعمال الماء، الذي لانجادل في دوره الأساسي في الحياة اليومية للإنسان المغربي عبر الأزمنة التاريخية التي مرت.

للتطرق إلى موضوع تقنيات استخراج المياه الباطنية في مناجم الفضة، نطرح التساؤلات التالية :

- هل استغل المغاربة قديما المياه الباطنية ؟
- ماهي التقنيات المستعملة لاستخراج المياه الباطنية ؟
- ماهو الإطار الزمني لاستعمال هذه التقنيات ؟
- ماهي مجالات استعمال المياه الباطنية المستخرجة ؟

نؤكد في البداية على ندرة المعطيات النصية في توفير مواد الإجابات على التساؤلات المطروحة، إلا أن مناجم الفضة بالمغرب تحتضن شواهد عدة للتقنيات التي استخدمها المنجميون القدامى للتغلب على المياه الباطنية التي كانت تعيق عملهم، وتحول دون استغلالهم للأحجار المعدنية الفضية الخالصة L'argent natif، الموجودة بالخصوص في الطبقات التي تغطيها الفرشات المائية. ومن هنا جاء اهتمام المنجميين القدامى بالمياه الباطنية.

سنجيب على هذه التساؤلات المطروحة إذن، انطلاقا من المعلومات التي وقفنا عليها، في ثلاث مناجم للفضة ،لعبت دورا كبيرا في تاريخ المغرب. ويتعلق الأمر بزگندر وعوام وايمضر.

فمنجم زگندر يقع بجبل سروا على ارتفاع 2000 إلى 2800م على بعد 5 كلم شمال قرية أسكاون. وتم تحديد الإطار الزمني للنشاط المنجمي والتعديني لمنجم زگندر خلال القرنين السادس والسابع الهجري(12-13م) ويشكل الزاد الرئيسي لتمويل حركة ودولة الموحدين بالكتلة المعدنية الفضية ،ويتجاوز عمق الأشغال الباطنية في زگندر 150م.

أما منجم عوام ،فيقع بالأطلس المتوسط، غرب مدينة مريرت، على الطريق الرابط بين آزرو وخنيفرة. وامتد نشاط هذا المنجم على الأقل منذ عهد الأدارسة إلى نهاية دولة الموحدين. ووصل عمق الأشغال الباطنية في منجم عوام إلى أكثر من 200م.

ويقع منجم إيمضر بالأطلس الصغير، شمال جبل صاغرو على ارتفاع 1500 إلى 1800م وإلى الجنوب الشرقي من قرية ايمضر، الواقعة على الطريق الرئيسي بين بومالن والراشيدية. ووصل عمق الأشغال المنجمية الباطنية بايمضر إلى 70م [1].

توفر هذه المناجم الثلاث التي تنتمي إلى مجالات جغرافية مختلفة ،معطيات حول تقنيات استخراج المياه الباطنية. فمنجم زگندر يوفر معطيات مادية للتقنيات المستعملة في القرنين السادس والسابع الهجري، وكان مستوى الفرشة المائية موجودا في حدود المستوى 2050 (انظر الخريطة). وتم العثور على كيزان طينية (جرات) وقطع من الألواح

(1) انظر مقالنا :

La mine d'argent d'Imidar et la question de Todgha(VIIIe - XIe Siècle) : vers une hypothèse. Hesperis Tamuda. Vol XXXII 1994. p. 11-34.

الشكل رقم 1 : توطين المناطق المنجمية

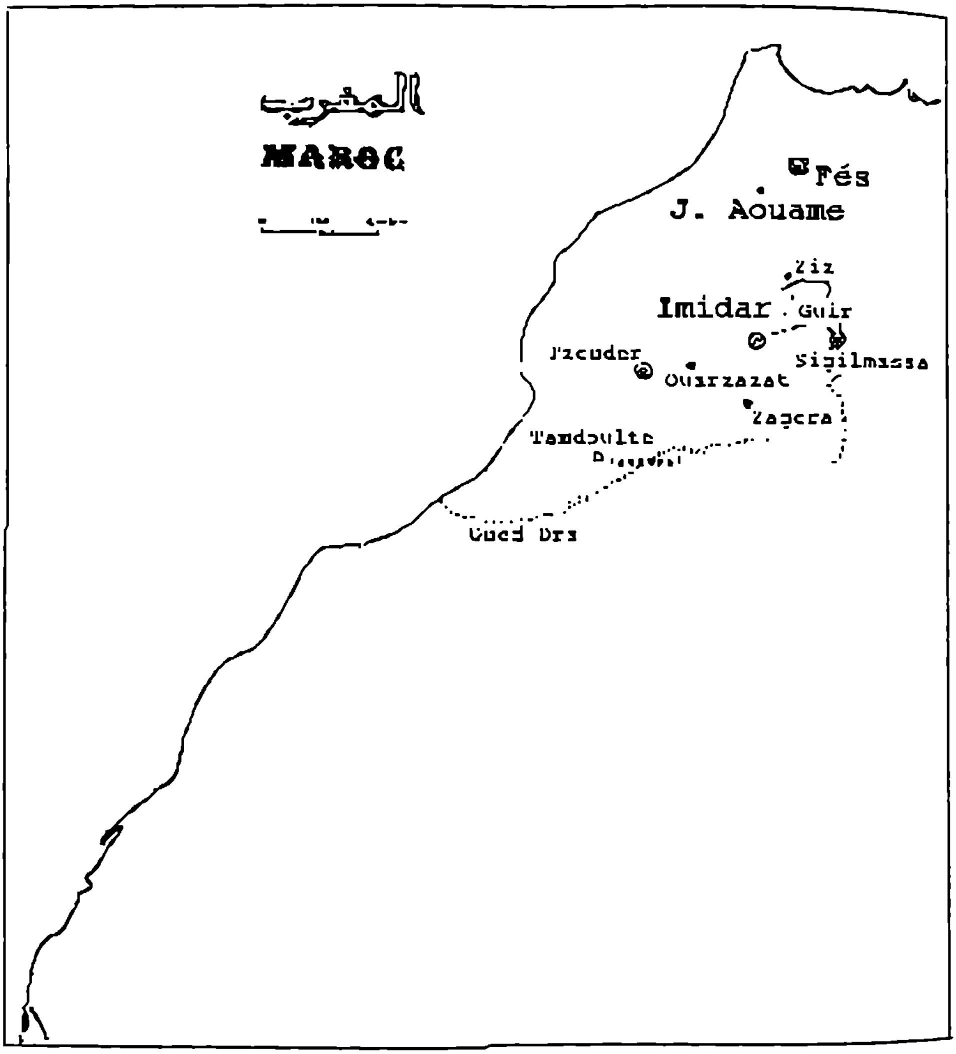

الخشبية وبقايا حبال. وهذه الأشياء كلها تدخل في تكوين الدواليب (آلات استخراج المياه الباطنية) التي كانت تستعمل في تفريغ الدهاليز والآبار من المياه الباطنية. ويوجد نص للقزويني (6 هـ/ 13م) في كتابه «آثار البلاد وأخبار العباد»(2) يتحدث عن عمليات الحفر واستخراج المياه في منجم زگندر، وقداعتمد في معلوماته على رجل مغربي إسمه الفقيه علي بن عبد الله الجنحاني ، يقول النص :

«وذكروا أنهم إذا نزلوا عشرين ذراعا نزل الماء، فالسلطان ينصب عليه الدواليب ويسقي ماؤها ليظهر الطين، فيخرجه الفعلة إلى ظاهر الأرض ويغسلونها، وإنما يفعل ذلك ليأخذ خمس النيل، وماؤها يسقى ثلاث دفعات، لأن من وجه الأرض إلى الماء عشرين ذراعا، فينصب دولابا في الغار على وجه الماء، فيسقي ويصب في حوض آخر ثم ينصب إلى ذلك الحوض دولابا ثالثا فيستقي ويجري على وجه الأرض إلى المزارع والبساتين ...»(3).

لقد استعمل القزويني المصطلح الصحيح باستخدامه كلمة الدولاب عوض الناعور، إذ أن هناك اختلافا بين الآلتين، وقد وضح ذلك كتاب لمؤلف غير مذكور بعنوان «الحاوي للملل السلطانية»(4)، فميز بين الناعور الذي تفوق طاقته السقوية طاقة الدولاب الذي يبقى أقل سرعة من الناعور، فإذا كانت تديره دابة واحدة، وإذا كان كاملا في عدد كيزانه، فإن ما يسقيه يصل إلى 10 أجربة في اليوم (1 جريب = 1,47هـ) ويقول صاحب كتاب الحاوي أن الكوز الكبير يحمل 15 رطلا أي حوالي 7,5 لتر.

إن الجرات الطينية التي عثر عليها في زگندر لاتتجاوز حمولتها لترين من الماء ، إلا أننا لانستبعد استعمال الكيزان الخشبية الكبيرة في زگندر ، والتي تصل سعتها إلى 7.5 لتر، لأنه عثر على مثيلاتها في منجم عوام (5).

(2) زكرياء القزويني : "آثار البلاد وأخبار العباد" طبعة بيروت، 1979، أنهى القزويني النسخة الأولى سنة 661هـ/1263م تحت عنوان : عجائب البلدان ثم كتب نسخة ثانية سنة 674هـ/ 1275 م، أكمل فيها النسخة الأولى بالعنوان أعلاه، وتوفي القزويني سنة 682 هـ/ 1283م.

(3) زكرياء القزويني : المصدر نفسه ص 299 ، 200.

(4) مؤلف غير مذكور (5هـ- 11م) :«الحاوي للملل السلطانية» مخطوط رقم 2462 : المكتبة الوطنية باريز.

(5) سيوجد نموذج من هذه الكيزان الخشبية في متحف وزارة الطاقة والمعادن بالرباط.

الشكل رقم 2 : منجم زكندر

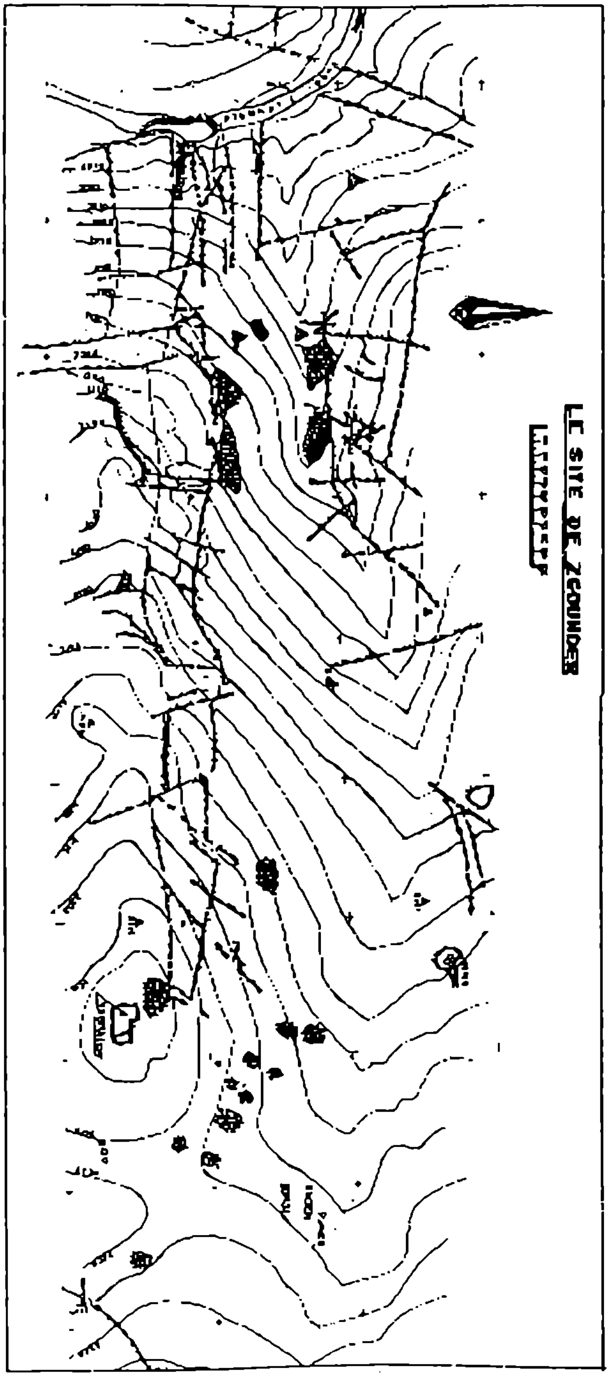

الشكل رقم 5 : كوز من طين تم العثور عليه بمنجم زكندر

وصل المنجميون القدامى إلى أعماق 150م، وكان مستوى الفرشة المائية في مستوى 2050م (انظر الخريطة) كما أبانت عن ذلك الدراسات الجيولوجية الحديثة. والمعطيات الواردة في نص القزويني تتطابق مع المعطيات الأركيولوجية في الجزء الغربي من المنجم باتجاه واد زگندر. ويمكن استعمال وبناء دواليب مائية على ثلاث طبقات، وعلى بعد 10م من سطح الأرض [6]. فالمنطقة المحفورة عند مستوى 2050م ظلت موقعا لرصد وتفريغ الفرشة المائية نحو الوادي حيث تقع مدينة زگندر القديمة المذكورة في المصادر التاريخية.

وتم العثور في أعماق المنجم على غرف من حجم 120م^3 (10مX4مX3م)، وهي تتوافق مع الأحجام التي يمكن أن تنصب عليها الدواليب المذكورة، أي غرف لايتجاوزعلوها 3م.

إن استعمال الدواليب ،وفر وسائل تقنية لتفريغ الفرشة المائية، التي نزلت إلى مستويات منخفضة، وهو الشيء الذي سهل عملية استغلال الأحجار المعدنية الفضية في أعماق فاقت 150م.

إن هذه المعطيات ستظهر مدى تمكن المنجميين القدامى من التحكم في تفريغ الفرشة المائية بمنجم زگندر بواسطة الدواليب، وهي طريقة تتوافق والمعطيات الجيولوجية والطبغرافية للمنجم.

وفي منجم عوام ، استخدم المنجميون القدامى نفس الوسائل التقنية المذكورة أعلاه ،لتفريغ الفرشة المائية، أي تركيب الدواليب على مستويات مختلفة. وقد وصل المنجميون في عوام إلي عمق 200م تحت سطح الأرض . وهذا يعني أن تفريغ الدهاليز والآبار من المياه كان عملية مستمرة . وقد عثر في هذا الموقع على كيزات فخارية وخشبية مربوطة بواسطة حبال ببقايا عجلة (انظر الإحالة رقم 5 من هذا المقال).

ويتشابه موقع عوام مع زگندر طبغرافيا، ولذلك نجد تشابها أيضا في التقنيات المستعملة في تفريغ الفرشة المائية ، باستخدام الدواليب.

---

(6) 1 ذراع : يساوي تقريبا 0,50 سنتم.

الشكل رقم 3 : الجزء الغربي من منجم زكندر

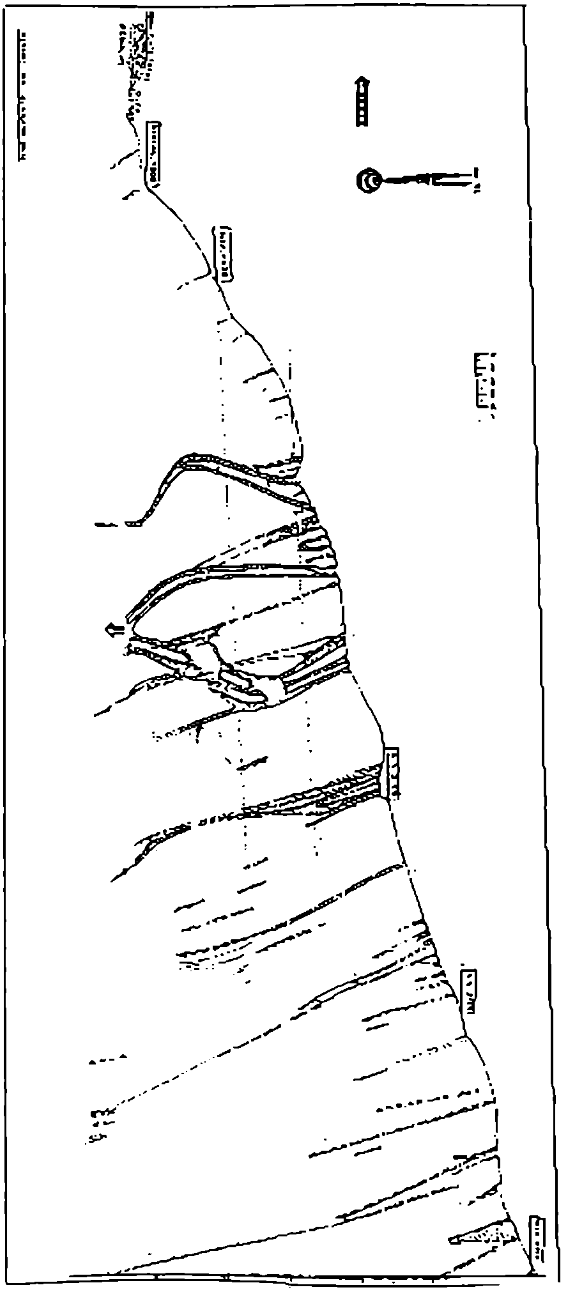

أما منجم ايمضر فيقدم لنا تقنية لتفريغ المياه الباطنية مخالفة لتلك التي استعملت في منجمي زگندر وعوام ، نظرا للاختلاف الطبغرافي بين المجموعتين. استعملت في منجم ايمضر تقنية الخطارة لاستخراج المياه الباطنية التي كانت تعيق استقلال الموقع A (انظر الخريطة) والذي كان بدوره غنيا بالأحجار المعدنية الفضية L'argent natif ، وتشاء الصدف أن يكون مستوى الفرشة المائية قريبا من سطح الموقع A ، كما أن تقنية الخطارة ليست غريبة عن المنطقة ، إذ أن تفحص خريطة گولميمة 1/250000 يؤكد الاستعمال الواسع لتقنية الخطارة علي الخصوص بواحة سكورة القريبة من إيمضر.

تربط خطارة ايمضر بين الفرشة المائية وواد «أقا المعدن »بواسطة سرداب منحدر نحو الواد، ورصت أرضية السرداب بأحجار تسمح بانسياب الماء نحو الواد، وتحول دون غوصه مرة ثانية. وتم ربط سرداب الخطارة بعدة آبار، كما تغطي أرضيته طبقة رقيقة من الطين. ولعبت هذه الخطارة دورا أساسيا في تفريغ الفرشة المائية للموقع A والتي نزلت إلى مستوى 70م تحت سطح الأرض. وهو العمق الذي وصله المنجميون القدامى. ويغطي الطبقات التي كانت تحتضن بالخصوص الأحجار المعدنية الفضية الخالصة.

1. الإطـــار الزمني لاستخدام تقنيات الدواليب والخطارات

ارتبط استخدام تقنيات الدواليب والخطارات باستغلال الطبقات التي تحتوي على ركاز معدني فضي هام ، ويمكن تحديد الإطار الزمني لاستخدام الدواليب والخطارات بتحديد الفترات التي استغلت فيها مواقع الفرشات المائية .

في العهد الموحدي عرفت النشاطات المنجمية في كل من زگندر وعوام ازدهارا كبيرا ، عكسه وجود كتلة نقدية فضية هامة ، والحالة هذه لابد أن يتزامن عمق الأشغال المنجمية الباطنية مع عمليات تفريغ الفرشات المائية نحو سطح الأرض، لإتاحة العمل في الدهاليز بشكل مريح ،وللكشف عن الركاز المعدني الفضي الخالص الموجود في الطبقات المغمورة بالمياه .

بالنسبة لجبل عوام أثبتت كل الدراسات الحديثة أن المنجميين القدامى تجاوزوا عمق 200م. وتوقفت الأشغال بالمنجم أواسط القرن الثالث عشر الميلادي /7هـ. وتدل المعطيات النصية على أن ذلك التوقف ارتبط بالصراع الموحدي المريني (7) بالإضافة إلى أن التحاليل

(7) انظر: B. Rosenberger " Autour d'une grande mine d'argent du Moyen Age marocain: Le Jbel Aouam"Héspeis Tamuda. Vol V 1966. p. 15-78 "Les Vieilles exploitations minières et les Centres mètallurgiques du Maroc essai de carte historique" R.G.M." n°17 et 18.

الشكل رقم 4 : منجم تدغة

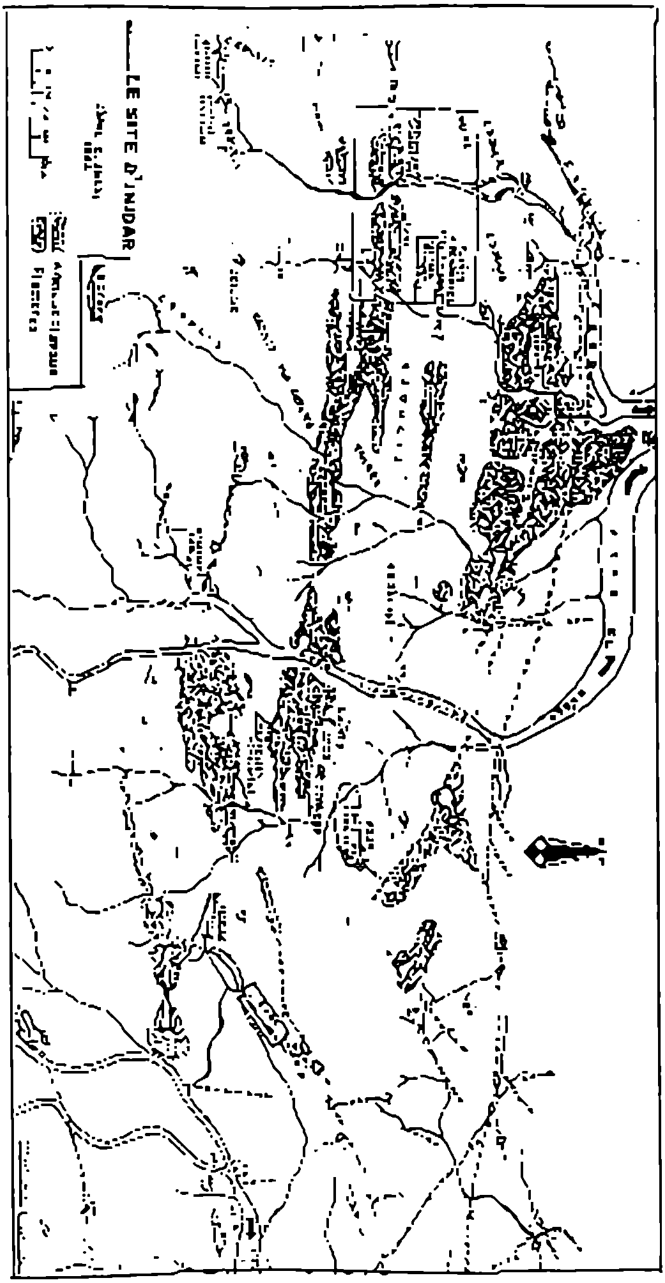

المختبرية ، وبالخصوص تحديد أعمار بعض اللقى الخشبية والعثور على قطع نقدية موحدية، أكدت توقف النشاطات المنجمية أواسط القرن الثالث عشر الميلادي [8]. ويؤكد موسى السعدي على أن الأشغال القديمة بمنجم عوام تجاوزت عمق 200م وأن المنطقة تحتوي على فرشة مائية قوية . أي أن استخدام الدواليب في منجم عوام يعود إلى مرحلة سابقة للقرن الثالث عشر الميلادي/ 7 هـ [9] وكل الدلائل تشير إلى أن منجم عوام عرف نشاطات قديمة جدا، على الخصوص في عهد الأدارسة الذي تميز بإصدارات نقدية فضية مستمرة وذات جودة عالية. وهذا دليل على أن دور السكة الإدريسية كانت تتمون باستمرار بكتلة معدنية فضية صافية. ويقع منجم عوام وسط مجموعة من أهم دورالسكة الإدريسية كوليلة وفاس وتاجرجرا ومريرة ووزقور ... [10]، ولاشك أن هذه الدور كانت تستورد الفضة من منجم عوام. وكشفت الدراسات الحديثة أن مستوى المياه في الموقع كان أعلى بكثير مما هو عليه اليوم ، وأن بعض المناطق الغنية بالفضة استغلت في مستوى 20م تحت سطح الفرشة المائية[11]، لذا لانستبعد استعمال الدواليب في عهد الأدارسة أيضا . ويمكن أن نحدد الإطار الزمني لاستعمال الدواليب في منجم عوام من أواخر القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري / أواسط القرن الثالث عشر الميلادي.

بالنسبة لمنجم زگندر، ارتبط تاريخ الأشغال المنجمية والتعدينية بهذا الموقع بالخصوص بالفترة الموحدية، وتم ذكره في عدد من المصادر يعود أقدمها إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، فقد تحدث البيدق في كتابه أخبار المهدي بن تومرت عن غزوة سيروا أيام الخليفة أبي يعقوب (1163-1184) حينما : ارتدت بنو واوزگيت وحصروا العدانين في أغبار ..." [12] وحاصرت هذه القبائل منجم زگندر وأخذت خمس الإنتاج، وأعاد نفس الرواية كل من أبي صاحب الصلاة وابن عذاري وابن أبي زرع وابن سعيد.

---

(8) Moussa Saadi, Techniques utilisées par les anciens mineurs au Maroc, Revue "géologie" 1970, p. 566-577.

(9) موسى السعدي ، المصدر نفسه

(10) D . EUSTACHE : Les ateliers monétaires du Maroc, Hespéris Tamuda, vol XI, 1970, p.95-102.

(11) موسى السعدي : المصدر نفسه، ص. 572.

(12) أبو بكر البيدق :«أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين». طبعة الرباط، 1971. ص. 90.

ذكر المراكشي في كتابه المعجب عند حديثه عن السوس، مدينة زكندر :«ومدينة أيضا صغيرة تدعى زكندر، هي على معدن الفضة يسكنها الذين يستخرجون ما في ذلك المعدن» (...) وأما تارودانت وزكندر فدخلتهما وعرفتهما، ولم أزل أعرف السفار من التجار وغيرهم وخاصة إلى مدينة المعدن المعروفة بزكندر...»(13).

ويظل نص القزويني المذكور أعلاه النص الوحيد الذي يتحدث عن زكندر بتفاصيل أدق ،خاصة ما يتعلق بالاستغلال المنجمي. دلت التحريات الجيولوجية الحديثة أن مستوى الفرشة المائية كان أعلى مما هو عليه اليوم ويطابق المستوى 2050م،وذكر القزويني أن الماء كان يوجد في حدود العشرين ذراعا (حوالي 10م) وهذا يطابق المعطيات الجيولوجية والأثرية في زكندر. ويمكن أن نستنتج بأن الأشغال الباطنية تمت في القرنين السادس والسابع الهجري /12م-13م، وهي الفترة التي تطلبت استغلال الدواليب لتفريغ الفرشة المائية نحو سطح المنجم.أما فيما يخص ايمضر، فمن المؤكد أن الخطارة التي حفرت بين الموقع A وأقا المعدن، تعود على الأقل إلى القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ذلك أن عمليات تحديد عمر الأشغال المنجمية بالموقع A والعثور على ثلاث قطع نقدية بنفس الموقع، اثنتان فضيتان إدريسيتان والثالثة نحاسية. يؤكد تزامن استخدام خطارة ايمضر مع الوجود الإدريسي والخوارجي المدراري بالمنطقة. وإذا كانت المؤشرات النصية والمعطيات الأركيلوجية في منجم ايمضر تتجه كلها نحو مطابقة الموقع مع المدينة القديمة تدغة المذكورة في المصادر العربية، فإن القطع الفضية الإدريسية المسكوكة بتدغة تؤكد أيضا على أن المنجم عرف نشاطا ملحوظا في القرن الثاني الهجري والثالث الهجري. فالقطع الأولى سكت بتدغة سنة 164هـ/ 781م ثم نجد قطعا إدريسية أخرى سكت مابين سنتي 172هـ و174هـ/ 788م و 790م ثم قطع أخرى سكت باسم خلف بن المضا سنوات 175هـ و176هـ و177هـ/ 791م و792م و793م (14).

2. مجالات استعمال المياه الباطنية

من خلال المعطيات النصية والأركيولوجية ، استغلت المياه الباطنية في مجالين اثنين :

(13) عبد الرحمن المراكشي «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» طبعة الدار البيضاء، 1978، ص. 509.

(14) انظر مقالنا :« La mine d'Imidar et la question de Todgha »، الإحالة رقم 1 من هذا المقال.

1. مغا سل الركاز المعدني: احتضن منجم ايمضر عدة مغاسل لمعالجة الركاز المعدني، ويوجد نموذج منها في شرق الموقع، وهي عبارة عن 100 حفرة تختلف أقطارها من متر إلى مترين وأعماقها تتراوح بين نصف متر ومتر واحد. وهيئت الحفر في منحدر باتجاه الشمال الغربي (انظر خريطة منجم ايمضر) بحيث أن طبغرافية الموقع تسمح بالتحكم في جريان الماء، فبعد وضع الأحجار المعدنية المدقوقة على شكل طبقات رقيقة، يتم ربط المغسلة بالساقية. وهكذا يجري الماء بقوة تمكنه من حمل الأحجار العقيمة والخفيفة ، بينما تسقط الأحجار المعدنية الثقيلة في الحفر.

نجد في نص القزويني حول زگندر تصريحا واضحا لغسل الركاز المعدني أو "الطين المعدني" التي يخرجها «الفعلة إلى ظاهر الأرض ويغسلونها...».

عثر في كل مناجم الفضة بالمغرب على آلاف الأطنان من الأتربة المعدنية العقيمة، وهي نتاج لعمليات غسل الركاز المعدني، والظاهر أن المياه الباطنية استغلت بشكل جيد في عمليات معالجة الركازات المعدنية.

2. السقي والشرب : استغلت المياه الباطنية المستخرجة من مناجم الفضة في السقي والشرب. فالفرشة المائية المستغلة في منجم ايمضر تصب عبر الخطارة في واد أقا المعدن الذي يخترق التجمع السكني الواقع إلى جنوب المقلع A (مدينة تدغة) والذي يغطي مساحة 60 هكتارا، ونطرح احتمال أن يكون هذا الماء المستخرج من المقلع A، والذي استغل من لدن ساكنة المنجم، قد أدى في نهاية المطاف إلى الموت البطيء للإنسان والحيوان والنبات، نظرا لحمولته القوية من مادة الزرنيخ (L'arsenic) كما دلت على ذلك التحليلات المختبرية للفرشة المائية لمنجم ايمضر، وربما قد يكون الزرنبيخ، سبب أو من أسباب محتملة لاختفاء مدينة تدغة المذكورة في النصوص العربية القديمة. أما في زگندر وجبل عوام، فطبغرافية الموقعين تسمح وتسهل عملية انسياب الماء نحو الوادي والذي كان يحتضن المدينتين: مدينة زگندر بالنسبة لمنجم زگندر وإغرم أوسار المدينة المرتبطة بمنجم جبل عوام.

نص القزويني حول زگندر يذكر أيضا أن الماء المستخرج من قلب المنجم يصب في اتجاه المزارع والبساتين: :«فيسقى ويجري على وجه الأرض إلى المزارع والبساتين».

خـــلاصـــات

1. إن التقنيات المستعملة في استخراج المياه الباطنية بمناجم الفضة بالمغرب تبرز المهارات التقنية للمنجميين القدامى الذين نجحوا في تكييف التقنيات المتوفرة لديهم مع المعطيات الطبغرافية للمواقع. إن تشابه طبغرافية منجمي زگندر وعوام، حتمت استعمال تقنية الدولاب التي استغلت في استخراج المياه الباطنية بشكل تدريجي من طبقة إلى أخرى، وساعدت أحجام الدواليب المستعملة في نجاح هذه العملية التي أدت بدورها إلى وصول المنجميين القدامى إلى أعماق كبيرة جدا: 200م في جبل عوام و150م في زگندر.

إن هذه المعطيات الأركيولوجية تسلط الضوء على جانب من تاريخ التقنيات وتطورها بالمغرب، وتؤكد أن تقنية الدواليب استعملت بشكل واسع في العهد الموحدي.

2. إن تقنية الخطارة قد استغلت بالمغرب على الأقل منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، كما تدل على ذلك المعطيات الأركيولوجية في منجم ايمضر. كما أن حفر هذه الخطارة أبان عن معرفة دقيقة من لدن المنجميين القدامى بطبيعة الصخور وميل الطبقات الجيولوجية، إذ أن الخطارة حفرت بشكل يسمح بتفريغ المياه من المنجم إلى واد أقا المعدن، وهذا دليل على المستوى الذي كانت عليه تقنية حفر الخطارات، على الأقل في القرن الثالث الهجري.

3. إن التحديد الزمني لاستخدام تقنيات الخطارة في المغرب الثالث الهجري / التاسع الميلادي، يطرح تساؤلات حول بعض المعطيات النصية وتأويلاتها والتي تحصر استعمال هذه التقنيات بالأخص في العهد الموحدي.

استغلال الماء في الواحات
نموذج فجيج (فكيك)

ذ. أحمد مزيان
كلية الآداب،ظهر المهراز، فاس

تقديم

عندما نتحدث عن الواحات تنطبع في الذهن صور لجزر خضراء متناثرة تمتد أحيانا لمسافات طويلة وسط مجالات صحرواية وشبه صحراوية لاتخلو من زوابع رملية ومن حرارة مفرطة صيفا وقساوة برد شتاء، مع تساقطات مطرية شحيحة غير منتظمة لايتجاوز معدلها السنوي: 180-200 مم.

ولكي يأخذ المهتم نظرة حول أهمية الماء في هذه المجالات الصحرواية يكفي الاطلاع على ماهو مدون في كتب الرحلات الحجية، بدءا بماء الموائد للعياشي في ق. 17 إلى مصنفات شيوخ الزاوية الناصرية في القرنين 18-19، ليطلع على معاناة الحجاج من قساوة البرد وندرة الماء (1).

(1) نعني هنا على الخصوص رحلة أبي العباس أحمد بن ناصر الدرعي إلى الديار المقدسة عام 1121هـ1709/م . مخطوط: خ.ح رقم 7648 . والرحلتين الكبرى عام 1196هـ/ 1781م . خ،ح ، رقم 5658، والرحلة الصغرى عام 1211هـ1796/م خ،ح رقم 121 للشيخ محمد بن عبد السلام بن ناصر الدرعي للحج أيضا.

إن للبيئة الطبيعية دورا هاما في التأثير على أشكال الانتاج ومدى قدرة الانسان على التحكم في بعض عواملها أو التكيف معها. وتتضاعف أهمية العوامل الطبيعية وثقل سلبياتها بالنسبة لانسان الواحات. ذلك أن حياة الواحي صراع دائم ضد عوامل طبيعية جد قاسية من أجل البقاء ـ لذلك فإن معرفة المجتمع الواحي ومراحل تكوينه التاريخي وامتداده المجالي أوتقلصه لايمكن إدراكه إلا بدراسة عميقة لعنصر الماء. لأن ظهورالواحات نفسها يرجع إلى عيون متفجرة أو أودية جارية ،وبقاؤها يرتبط بمدى السيطرة على هذه الموارد المائية وتعهد قنوات الري وتوزيع الماء واستغلاله استغلالا دقيقا.

لقد تم استغلال العديد من الوثائق المحلية والمعاينات الميدانية ووثائق السلطة المركزية وكشوفات الرحالة العرب والأجانب خلال القرون، منذ القرن الثالث أو الرابع الهجري، إذا ما استندنا فقط على صورة الارض لابن حوقل. وهذا التراكم النسبي للمادة المعرفية مكّن من إماطة اللثام عن العديد من جوانب حياة المجتمعات الواحية في كل الشمال الافريقي. ومع ذلك فمازلنا لا نملك الإجابة على كثير من الأسئلة حول أصول تقنيات الإنتاج وتطورها وانتقالها من مجتمع إلى آخر؟ ماهو الجديد الذي أضافته التجربة المحلية لهذه التقنيات؟ أصول الفئات الحرطانية وغيرها من الفئات المهمشة في المجتمعات الواحية؟ التطور الذي حصل وسط هذه الفئات المهمشة وتأثيره في تكسير الهرمية الاجتماعية الموروثة؟ إلى غير ذلك من الاسئلة التي مازالت في حاجة إلى معالجة دقيقة [2].

نظام السقي في الواحة الفجيجية

مصادر المياه في الواحات هي إما سطحية كالاودية، أو مياه باطنية كالعيون. وبما أن هذا العرض سيركز على الواحة الفجيجية فإننا بالضرورة سنهتم بالمصدر الثاني، لأن سكان الواحة يعتمدون في سقي بساتينهم على مياه العيون.

لقد لاحظت في البحث الذي قمت به حول الواحة الفجيجية [3] تشابها كبيرا في تنظيم وتوزيع الماء في واحات الشمال الافريقي، إنطلاقا من واحات إقليم سوس ودرعة الى الجريد التونسي، وأضيف هنا الآن إلى هذه العينات المذكورة تنظيما مشابها آخر في سلطنة عمان بشبه الجزيرة العربية. وإذا كنا لحد الآن لانعرف بالتدقيق كيف نشأ وتطور نظام

(2) سبق «لبول باسكون» أن طرح مجموعة مماثلة من هذه الأسئلة في كتابه: «دار إليغ» انظر:
PASCON (Paul) " La maison d'Iligh , et l'histoire du Tazeroualt" Rabat. 1984 ,p. 10.

(3) أحمد مزيان ، فجيج (فگيگ) مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن 19 (1845 ـ 1903)، طبع بمطبعة «فجر السعادة» عام 1988.

السقي في الواحات منذ قرون الى ماهو معروف الآن، فإننا نسجل على الاقل أن إنسان الواحات استطاع الاهتداء منذ زمن بعيد إلى وسيلة تقنية لتنظيم وتوزيع الماء حافظت على تماسك المجموعات المستقرة والتحامها. والبكرى في«المسالك والممالك» حسبما نعلم هو أول من أشار إلى تقنية توزيع الماء في واحة «توزر» بالجنوب التونسي في القرن 5 هـ/ 11م،تشبه مواصفاتها ماكان جاريا في الواحة الفجيجية .هذه التقنية تعتمد على القياس الزمني لتوزيع الأنصبة المائية على ملاكها الزراعيين في ما يمكن أن نطلق عليه«الساعة المائية». ويتعلق الأمر هنا بإناء مثقوب يملأ بالماء ويعلق على معلق في الهواء، ينفذ منه الماء إلى الارض. وخلال المدة التي يستغرقها إفراغ الإناء من الماء يكون المالك يسقي بستانه. وتعد هذه المدة الزمنية وحدة قياس أساسية في توزيع الماء. وهكذا طوال اليوم يملأ الاناء ويفرغ لـ 192 مرة حسبما ذكره البكري (4) ولقد قمنا بعملية حسابية لمعرفة المدة الزمنية التي يستغرقها إفراغ الإناء من الماء. فإذا كان البكري يقصد بعدد 192 مرة، طوال الليل والنهار، فإن الناتج سيكون كالتالي :

(24 س X 60 دقيقة)% 192= 7،5دقائق (وذلك بتحويل ساعات اليوم إلى دقائق وإجراء عملية القسمة للحصول على الناتج المذكور).

فيكون الناتج إذن الذي هو سبعة دقائق ونصف ، وحدة القياس الزمني لهذا الإناء الذي كان يعتمد في واحة توزر آنذاك.

وإذا مارجعنا إلى الواحة الفجيجية نجد وحدة قياس زمنية أساسية مشابهة لتوزيع الماء على المستفيدين، ويتم ذلك بواسطة إناء نحاسي على شكل نصف دائرة به ثقب بأسفله، يوضع في صهريجة صغيرة أو خابية مليئة بالماء لينفذالماء إلى الاناء عبر الثقب، وعند امتلائه تماما يغوص إلى القعر مسجلا بذلك وحدة قياس أساسية يطلق عليها اسم الخروبة، ويستغرق امتلاؤها 45 دقيقة.

وبداخل إناء الخروبة دوائر أو علامات محسوبة بدقة، وكل منها يؤشرإلى جزء من أجزاء الخروبة. فهناك نصف الخروبة والثلث والربع والخمس والسدس والثمن لنستجيب إلى مقدار مايملكه كل مالك من نصيب أو أنصبة من الماء في الفجارات (5)

(4) أبو عبد الله البكري : المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك نشره «دوسلان» في الجزائر عام 1957 .

(5) أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 141.

وتقسم مياه كل فجارة في جميع القصور الفجيجية على مدار 15 يوما وهو مايشكل دورة مائية كاملة يمكن نعتها ب «الدورة المائية الكبرى»، يتمكن خلالها كل مستفيد من نصيبه في الماء. وعلى هذا الأساس، فلمعرفة عدد الخراريب التي تقسم إليها الفجارة الواحدة، علينا بضرب 15 يوما x 32 خروبة فيكون الحاصل 480 خروبة.

ويقسم اليوم السقوي الى نوبتين: نوبة ليلية ونوبة نهارية، وكل نوبة = 12 ساعة، بيد أن تعديلات تدخل على هذا الحساب من فصل لآخر تبعا لطول وقصر النهار والليل (6).

والخروبة المائية بفجيج هي ملكية خاصة يجري عليها مايجري على كل الأملاك العقارية كالارض والنخيل والدور السكنية، من بيع وشراء ورهن وتفويت وتوريث وكراء ونقل . وتختلف أثمان الخراريب المائية حسب صبيب الفجارة من قصر لآخر. فعلى سبيل المثال فإن ثمن الخروبة المائية من فجارات قصر الوداغير أو الحمام الفوقاني أقل بكثير من ثمن الخروبة بفجارة تزادرت بقصر زناكة (7). وتختلف أثمان الخراريب المائية بفجيج أيضا تبعا للأحوال الاقتصادية الناتجة عن التقلبات المناخية ودورات الإمطار والجفاف الطويل، وكذلك تبعا لسوء الأحوال الأمنية وانقطاع طرق التجارة. فعلى سبيل المثال انخفض ثمن الخروبة المائية خلال المجاعة التي شهدتها فجيج عام 1315 هـ/1897م (8).

وقد سعى سكان القصور الفجيجية لحل مشكل السقي ليلا، ومايطرحه من صعوبات الرؤية وبرودة الطقس في أيام الشتاء ببناء الصهاريج ليخزن فيها الماء إلى طلوع النهار. وتبنى هذه الصهاريج بالحجر والجير المخلوط بالرماد، ومقاساتها تختلف من مكان الى آخر، بعضها يتخذ مقياس 25-20 م طولا، ومابين 8-12 عرضا، وحوالي 2-2,5 عمقا (9) والصهاريج المائية لايقدم على بنائها إلا ذوو الأملاك المائية الكبيرة، وأحيانا يشترك مالكان أو ثلاثة في بنائها بأرض أحدهم. ويستفيد مالك الصهريج من مامقداره 5 دقائق من الماء عن كل خروبة يريد مالكها إفراغها في الصهريج لوقت الحاجة إليها.

---

(6) نفسه، ص. 142.

(7) الخروبة في فجارة أبي مسلوت بقصر الوداغين تتراوح مابين 50-80 ريال "دورو" فرنسية خلال النص الثاني من القرن 19م وأعطى «دوكاستري» ثمنا متوسطا للخروبة المائية في فجارة «تزادرت» بقصر زناكة في أواخر القرن 19م، وهو 600ف أو 120 دورو فرنسية انظر :

DE CASTRIE (H) " Notes sur Figuig (B.D.G.P) . 1882 , p. 8.

(8) ورد ذلك في تقييد محلي مؤرخ في أوائل شوال عام 1315 / 1897، راجع احمد مزيان المرجع السابق، ص. 48.

(9) FOURIER (L), " Distribution d'eau dans L'oasis de Figuig " Institut Colonial international, Bruxelles. 7 ° serie. T. IV . 1901. p. 375 - 380.

وكان «فوريي» يشغل رئيس (بيرو عرب) بمركز بني ونيف (جنوب فجيج) بعد احتلال قصر بني ونيف علم 1901.

ولأجل المقارنة إرتأينا أن نسوق بعض الامثلة المشابهة من جنوب المغرب ومن خارجه سواء من حيث تقنيات السقي أو الجهاز المكلف بتوزيع الماء. فقد ذكر باسكون في كتاب "دار إليغ" أن في قرية "تيكاگ" بحوض "تومنار" شمال شرق إليغ، تنظيما سقويا يعتمد على آلة قياس زمنية تسمى "تناست" بها ثقب صغير أسفلها ينفذ إليها الماء لحين امتلائها، في مدة 15 دقيقة. وتعتبر وحدة قياس محلية أساسية(10).

أما "دانييل مولياس" (D.MOULIAS) فقد تحدث عن آلة قياس مشابهة في واحات "تولگة" والأغواط، جنوب الجزائر تسمى «المشكودة» وهو إناء نحاسي مخروطي الشكل وبه ثقب في الأسفل، عندما يملأ بالماء يفرغ في مدة 46 دقيقة و26 ثانية مسجلا وحدة قياس رئيسية بهذه الواحات (11). وهذا الزمن الذي تستغرقه وحدة قياس المشكودة مطابق تماما للخروبة الفجيجية.

ونجد نظاما مشابها للسقي في جزئياته بأماكن أخرى مثل واحات الجنوب التونسي بواحات توزر تحدثت عنه :لوسيت فلانسي" في أطروحتها" الفلاحون التونسيون والأرض"(12) وكذلك الحبيب عطية في مقاله تأميم الدولة لماء الواحات في الجريد التونسي، ضمن منشورات "C.N.R.S"(13).

وفي سلطنة عمان يوجد تنظيم مشابه أيضا في منطقة الشرقية، فالدورة المائية تبدأ مع طلوع الشمس إلى طلوع آخر موالي، أي 24 س. وتقسم هذه الدورة إلى نوبتين نهارية وليلية ، وتقسم الدورة أو مايسمونه هناك ب «البَدّة » إلى أجزاء منها ربع بدة ومقدراها : 3 س ثم الأطهر (athar) ومقدراها نصف ساعة ، وهذه الاخيرة تعتبر الوحدة الزمنية الأساسية في السقي والشائعة في الاستعمال وعليها يقع البيع والشراء والكراء ... (14).

لاحظنا كيف يُقَنَّنُ توزيع الماء على المستفيدين، عبر هذه الأنواع من آلات القياس الزمنية المتشابهة، بحيث لا نجد أي نصيب من ماء غير مستغل. فمن يشرف إذن على توزيع الماء في الواحات ؟

---

(10) PASCON (P). " La maison d'iligh ".

(11) MOULIAS (Daniel) " L'organisation hydraulique des oasis Sahariennes" (thèse). Alger. 1927 p. 115.

(12) VALENSI (L) ," Fellah Tunisiens , L'économie rural et la vie des campagnes aux 18° et 19 ° siecle", Mouton, Paris, La haue. 1977.

(13) ATTIA(Habib)," Etatisation de l'eau dans les oasis du Jerid Tunisien. états, tarritoires et terroirs au Maghreb " C.N.R.S. 1985, p. 361-375.

(14) Collette de Cour grandmaison, " Note sur la transmision des droits d'eau dans les oasis de la Sharquia (Sultanat d'Oman) (Heriter en pays musulman) C.N.R.S. 1987.

لقد أوضحنا أن ماء السقي في عموم الواحات ملكية خاصة وعلى هذا الأساس فإن مايسمى بأرباب الماء هم أولى بتدبير شؤون توزيعه، ونعني بهم الملاك الكبار. وغالبهم أو بعضهم على الأقل ممثل في جماعة القصر. فالجماعة إذن هي التي تُوَكّل على الجميع متصرفا يباشر عملية توزيع الماء والسهر على حسن تنظيمه يطلق عليه اسم «السرايفي» بفجيج من ذوي المعرفة الدقيقة بهذه الشبكة المعقدة التي يختلط فيها ماهو بشري بما هو طبيعي. وغالبا ماتتدخل اعتبارات أخرى في اختياره، منها المركز الاجتماعي وحجم الثروة المائية التي يملكها أو تملكها عائلته. ومن مهام السرايفي توزيع الماء على المستفيدين حسبما يملك كل منهم أو ما يستفيد منه بالكراء أو الرهن. ويتم توزيع الماء كل يوم أو من فصل زراعي لآخر حسب النظام المعمول به في كل قصر من القصور الفجيجية. وعلى السرايفي أن يكون على علم بعمليات الشراء والبيع والتفويت وما الى ذلك مما تخضع له الخروبة المائية. وفي مقابل هذه الخدمات يسمح له بالاستفادة من قسط معلوم من الماء كنوبة كاملة مثلا خلال السنة تؤخذ من الماء الجماعي (15).

جهاز المراقبة والتوزيع الموكول للسرايفي بفجيج، نجد شبيها له أيضا في توزر بالجريد التونسي يطلق عليه " أمين العرف " لكن هذا الشخص لايباشر هذه المهمة بصفة مباشرة بل ينوب عنه شخص يسمى "أمين الصَّرفية" أو " الصَّيْرفي " يسهر على توزيع الماء على المستغلين وإلى جانبه شخص آخر يسمى "أمين الشريق " أو أمين الخماسين يكلف بالسهر على حسن استغلال الغروس في البساتين وخاصة منها شجرة النخيل (16).

أما في الشرقية بعمان فتخصص لكل فجارة أو بئر مائية وتسمى هناك با"لفلاج "هيئة مكونة من "وكيل " وكيل "الفلاج " ومن مساعد أو عدة مساعدين يطلق عليهم اسم "العرفاء " أي العارفين بقضايا الماء (17).

تأثير استغلال الماء على البنى الاجتماعية

كان المجتمع الفجيجي كغيره من المجتمعات الواحية مقسما الى فئات تراتبية واضحة، بيد أن شكل الهرم الاجتماعي بفجيج تتحكم فيه طبيعة علاقات الانتاج وليس الانتماء للنسب وحده. فإذا استثنينا الفئات المهمشة في المجتمع، فإن قمة الهرم الاجتماعي تحتله جميع الأسر الثرية من فئة الأحرار سواء كانوا شرفاء ومرابطين أو من لا ينتسب لهذين

(15) انظر أحمد مزيان : المرجع السابق، ص .143-144.

(16) H. Attia " étatisation .... p. 271 - Valensi , p. 172.

(17) Colette le cour grandmaison . p. 270.

البيتين. ومن هذه الأسر الغنية تتشكل جماعة القصر صاحبة السلطة المطلقة المهيمنة على كل شؤون القصر في إطار من التوازن والتراضي بين الأسر والعظام القوية المذكورة. وتأتي في المرتبة الثانية داخل الهرم الاسر " المستورة" إن صح التعبير ذات الامكانات المادية المحدودة، والأسر الفقيرة من شرفاء ومرابطين وأحرار من عامة الناس. وتحتل الفئة الحرطانية قاعدة الهرم الاجتماعي. إلا أن الهرم الاجتماعي بالواحة الفجيجية حسبما سبق لي التأكيد عليه في البحث المذكور يتسم بمرونة كبيرة عكس ماهو موجود بواحات أخرى كتافيلالت وتوات وگورارة وغيرها، خاصة مايهم العلاقة بالفئة الحرطانية، إذ يتميز الهرم الاجتماعي الفيجيجي بالانفتاح على هذه الفئة المهمشة عكس مانجده من انغلاق في الواحات المذكورة (18).

فالفئة الحرطانية بإمكانها مثل غيرها أن تشتري ماتريد من الأملاك الزراعية داخل القصر وخارجه، وفي متناولها الاشتراك مع غيرها في العمليات التجارية. كما أن سكناها مندمجة مع عموم سكن القصر، ولاتتميزبقصورها الخاصة إلا في حالة قصر بني ونيف خارج الواحة الفجيجية الأم، أو انعزال بعض الأسر من هذه الفئة بأحياء دروب خاصة بها (19).

لكن الفئة الحرطانية لايمكنها أن تمثل داخل الجماعة ولم يسبق في تاريخ القصور الفجيجية أن وجد في جماعاتها فرد واحد من هذه الفئة. فمماذا تتشكل ثروة سكان القصور الفجيجية ؟

كان محمد الوزان (ليون الافريقي) قد أشار إلى أن الكثير من سكان القصور الفجيجية أغنياء يتعاطون للتجارة مع مراكز الشمال كفاس وتلمسا ن ومع مراكز الجنوب كتوات وتافيلالت ومدن السودان كتومبوكتووغيرها (20). وإشارة الوزان هذه حجة إذا ما أخذنا موقع فجيج الاستراتيجي بعين الاعتبار، إذ يتحكم في مفاوز امتدادات جبال الاطلس

(18) في البند رقم 120 من القانون العرفي لقصر "الجارة" بتافيلالت الوارد نصه عند العربي مزين يقول بالحرف : « وأما شهادة الحراطين فإنها غير جائزة داخل البلد».

MEZZINE (L) " Le Tafilalet, Contribution à l'histoire du Maroc au XVII° et XVIII ° siecles" P. Faculté des lettres, Rabat, 1987, p. 150.

وآنظر كذلك بحث محمد أعفيف حول واحات " توات "

(19) ورد عند "إدموند دوتي" في مقاله أسفله عند زيارته للواحة الفجيجية عام 1902 أن قصر بني ونيف يسكنه حوالي 100 من الحراطين يشتغلون كخما سين لصالح ملاك قصر زناكة بفجيج انظر :

DOUTTE(E)" Notes et impression sur Figuig "Revue de la géographie,1903, p. 178.

(20) محمد الوزان (ليون الافريقي)، وصف إفريقيا ، ترجمه عن الفرنسية : محمد حجي ، محمد الاخضر، منشورات الجمعية المغربية للتاليف والترجمة والنشر، الرباط 1400 هـ/ 1980 .

الصحرواي، وهو نقطة إلتقاء وعبور بالنسبة للقوافل التجارية وقوافل الحجاج في المنطقة الصحراوية. وهذه الوضعية بطبيعة الحال مفيدة تجاريا لسكان الواحة الفجيجية. غير أن هذه الاستفادة لم تكن تهم سوى شرذمة قليلة من التجار الفجيجين. أما الثروة الحقيقية الدائمة والمعتمد عليها سواء في التمايز الاجتماعي أو الزعامة السياسية فهي ماتملكه الأسر من الخراريب المائية والأراضي الزراعية. وعندما نفحص أسباب الصراعات الانقسامية بين القصور الفجيجية في القرن الماضي وقبله، نجد أكثر هذه الاسباب مرتبطة بالماء (21).

ورغم حل مشكل تنظيم وتوزيع الماء بالطريقة الدقيقة والمضبوطة القائمة على القياس الزمني في القصور الفجيجية، فإن جميع القوانين العرفية بهذه القصور خصصت بندين أو أكثر لمعالجة بعض التصرفات السلبية من الاشخاص، تهم استغلال الماء كالسرقة أو عرقلة ماء الساقية الجاري إلى أحد البساتين وما الى ذلك (22).

ونظرا لما كان يمثله الماء وبساتين النخيل من ثروة حقيقة في المجتمع الواحي الفجيجي، فإن التجار أنفسهم كانوا يوظفون أرباحهم التجارية في شراء العقارات وبالاخص منها الماء. وهذا النزوع لشراء الأملاك الزراعية نجده في عدة أماكن من الجنوب المغربي. فتجار دار إليغ أنفسهم كانوا يحولون قسما هاما من أرباحهم التجارية إلى شراء الأراضي والأقساط المائية (23). وكانت الأسر الغنية في الواحة الفجيجة تنعت بأن لها "أصولا، والأصول يقصد بها الماء والارض. فالمجتمع القصري الى جانب قوة المال وقوة العصبية (العظام القوية) مبني على مفهوم الاصل، إذ يُحْتَفَظُ بالأصل في كل شئ، والأصل هو المرجع في كل ماله علاقة بملكية وسائل الإنتاج وبالمكانة الاجتماعية الرمزية، كما يحتفظ باسم الأسرة أو القبيلة التي شكلت النواة الأولى للقصر أو الربع. فبعض قصور فجيج مثل قصر زناكة نسبة إلى صنهاجة النواة الأولى التي قام عليها القصر، وقصر الوداغير نسبة إلى سلالة الشريف عبد الرحمان الودغيري، وقصر أولاد سليمان نسبة إلى الجد المدعو "سليمان". وبما أن المجتمع الفجيجي كغيره من المجتمعات الواحية الصحراوية مهتم بأصول العائلات، فإن هناك اهتماما كبيرا بالنسب، ليس فقط الانتساب إلى البيت النبوي، بل الاهتمام بأصول العائلات الحرة بإطلاق. فالعائلات البارزة في القصر المعتمدة

(21) راجع احمد مزيان، المرجع السابق، الفصل الثاني من الباب الثالث.

(22) نفسه.

(23) PASCON (P), op.cit. p.

على غناها المادي وعصبيتها القوية، عادة ماتجنح إلى استمالة الكتبة من الفقهاء المهتمين بالأنساب بمقابل مادي ليبحثوا عبر مسالك رسوم ملكيات أجدادها، وكتب الأنساب خيطا يربطها، إن لم يكن بنسب شريف فعلى الأقل بشخصية قديمة مشهورة بصلاحها أو بقبيلة ذات وزن في التاريخ.

واحتفظت الأنصبة المائية في كل فجارة من الفجارات بفجيج بأسماء ملاكها الأقدمين الذين اكتشفوها وحفروا قنواتها أو الذين انتقلت إليهم ملكيتها منذ أجيال. فعلى سبيل المثال نقرأ في عقد يرجع إلى أواخر القرن 18م أن إخوة أربعة اشتروا من المسمى «ابي حفص بن عبد الهادي بن الناجم المحرزي خروبة ماء واحدة من خليج تِغْزَرْتْ في نوبة السبت المنسوب لأولاد سلطان في أواسط رجب الفرد عام 1197» ماي 1783(24). وفي رسم آخر نقرأ مايلي :«اشترى محمد بن بعزة بن الرقاد الودغيري من البائع له العياشي وأخيه أبي جمعة (...) خروبة واحدة من ساقية الصهريج (...) في نوبة الثلاثة المنسوبة لأولاد شُوشْ كما في رسم الجماعة بثمن (...) في منتصف صفر الخير 1302» دجنبر 1884 (25).

واحتفظت وثائق العقود الفجيجية القديمة أيضا بأسماء الفجارات المنسوبة لقصور قديمة اندثرت بفعل الهدم والسطو من طرف قصور قوية مُتَغَلِّبة، فرغم تحول مياه هذه الفجارات إلى يد الغالبين فإنها احتفظت مع ذلك باسم القصر المندثر مالكها الأصلي، فلازالت فجارة "الودارنة" بقصر أولاد سليمان الآن شاهدة على نسبتها لقصر الودارنة المنقرض، وكذلك الأمر بالنسبة لساقية بني سكون المنتسبة لقصر بني سكون الذي تعرض للهدم وتشتيت ساكنته من طرف قائد الجيش الاسماعيلي المقيم بفجيج عام 1710/1122 (26). وبعض الفجارات سميت بأسماء أشخاص تربطهم بها علاقة معينة مثل: فجارة "علي" وفجارة "أبي مسلوت" في قصر الوداغير.

وتنقسم بساتين الغابة بالقصور الفجيجية إلى جهات وأسماء مثل: الأرباع، والأحياء بالقصور السكنية وتحمل جهات الغابة أسماء معينة إما طبوغرافية حسب موضعها مثل

(24) وثيقة خاصة ، وأولاد سلطان المذكورون أعلاه، هم فرع من النواة الأصلية التي قام عليها ربع أولاد مخلوف بقصر الوداغير بفجيج، ولم يبق لهذه الأسرة (أولاد سلطان) اليوم أي أثر.

(25) وثيقة خاصة .

(26) انظر أحمد مزيان، ص. 84، ومابعدها .

الدراع البراني والدراع الدخلاني وأزرو وبغداد وأزغار ... أو تحمل أسماء الأجداد الأوائل الذين هيأوا الأرض وزرعوها، أو الذين انتقلت إليهم ملكية مجموعة من البساتين قديما في تلك الجهة. ونقرأ في عدة عقود أن فلانا اشترى أرضا بيضا أو بستانا مغروسا في غابة «تعيَّاشين» نسبة إلى الجد "العياشي" أو غابة «زروق» أو غابة "محيو" (27).

آفاق الدراسات الواحية

يحتاج عالم الواحات إلى تكاثف جهود المؤرخين في كل بلدان الشمال الافريقي وشبه الجزيرة العربية لأجل النقاش وتبادل الآراء. ويحتاج المؤرخون إلى إشراك جهود ذوي الاختصاصات الأخرى في هذا الميدان كالأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين واللغويين (المختصين في علم اللغات) البربرية والعربية الدارجة حسب تنوعاتها الإقليمية والمحلية.

لقد سبق لأحد الجغرافيين أن قال بأن: « مستوى الفرشةالمائية في الواحات ليس معطى طبيعيا بل هو نتاج اجتماعي» (28). ولقد اعتمدت حين استنتجت أن المجتمع الواحي إذا ماقل اهتمامه بتنظيم الماء وصيانة القنوات فإن مستوى الفرشة المائية سيتناقص ويتبعه تناقص في الرقعة المزروعة وأشجار النخيل (29) وقد بدأت هذه الاستنتاجات تتحقق على أرض الواقع لأسباب عديدة ليس هذا مجال استعراضها. ولأجل الحفاظ على ماتبقى من معالم الواحات التي لازالت بادية للعيان، في حين أصبح بعضها في طي التاريخ نجهل بعض حقائقه، أدعو بالمناسبة إلى إنشاء معهد للدراسات الواحية أو على الأقل تكوين "مجموعة بحث في عالم الواحات" على النطاق الوطني أولا لتمهيد الطريق من أجل التنسيق مستقبلا مع مجموعات أو معاهد مماثلة في الوطن العربي.

(27) قد يكون الاسم نسبة لأحد زعماء قبائل بني مرين المسمى "محيو" وينتسب إليه مؤسس نواة الدولة المرينية عبد الحق ابن محيو، لأن بني مرين جاءوا في الأصل من منطقة الجنوب الشرقي وبالذات من بلاد فجيج وما يجاورها. انظر: ابن أبي زرع: «الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس» دار المنصور، الرباط 1973. وكذلك كتابه: «الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية».

(28) H . ATTIA, Au cours des journées sur l'Afrique, Grenoble 1971.

أوردته «ڤلانسي» في المرجع المذكور، ص. 173.

(29) Valensi, ibid, p. 173.

الماء في المغرب: التقنية والتنظيم
ملاحظات حول القرنين 17 و18

ذ. محمد حبيدة
كلية الآداب، القنيطرة

نقرأ في عرض تقدم به أرباب محرثة بدرعة امحمد بن محمد الدرعي في أواسط القرن السابع عشر: "إن أحييت لنا هذه الساقية فلك هذه الأرض"(1). مثال إيحائي. حقا إن الإشارة تمس مجالا جغرافيا يُطرح فيه مشكل الماء بحدة، لكن في مختلف أرجاء المغرب، شكل التنقيب عن الماء قضية يومية. فالسقي يعني تجنيد طاقات تقنية وبشرية هائلة، ويعني أيضا تنظيما اجتماعيا محكما، ذلك أن توزيع الماء بين الجماعات لم يكن بالأمر الهين. هذا التحدي المزدوج هو الذي سنحاول معالجته.

تفحص النصوص يمكن من إبداء ملاحظات أولى أساسية. فالفرشة المائية الباطنية مثلت أهم الموارد المائية التي استدعت استثمار أعمال وجهود ضخمة، بشرية ومادية وهندسية. لقد تطلبت أيضا خبرات خاصة تهم في المقام الأول تقنيات

---

(1) محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، الرباط: 1982، ج. II، ص213 وص 4.

"جيو-فيزيائية"حول طبيعة السطح،وحول الإمكانيات المائية ،وحول الأعماق الممكنة(2). وتعتبر الخطارات أهم نموذج في هذا الباب. هذه التقنية التي نلحظها في النطاقات القارية وشبه الصحراوية كالحوز وتافيلالت ودرعة،تقضي ب"(حفر)سلسلة من الآبار في خط مستقيم ثم (تجميع)أعماقها بواسطة قناة جوفية يكون ميلها أدنى من مثيلها على وجه الأرض". وهكذا،عند الإقتراب من السطح يلامس الماء السواقي ويغذيها لتروي بذلك الأجنة والمزارع (3). أما أكبر الخطاطير فقد وصل طولها إلى خمس كيلومترات وعدد آبارها إلى ثلاث مائة وحدة(4). إنه نظام معقد استلزم توظيف استثمارات مهمة:ثلاثون مثقالا حسب نص من القرن 17(5). والراجح أن هذه التقنية الهيدروغرافية شبه صحراوية.فالمرابطون كانوا قد أقاموا في منطقة مراكش شبكة حقيقية من الأروقة الجوفية،وذلك منذ بداية القرن 12(6). عمل استمر طوال تاريخ المنطقة. إنه "عمل تقليدي فعال" إنه أيضا فعل اجتماعي طويل الأمد.فحتى بداية القرن 20،في أنحاء عديدة من البلاد،كان "الحفارة" و"الگرابة"رجال واحات.إن التنقيب عن الماء هو أولا وقبل كل شيئ حرفة صحراوية (8).

في الأراضي المرتبطة بالمدن استلزمت تعبئة المياه تقنية مغايرة:الناعورة أو السانية (9).

---

(2) انظرفتاوي الرسموكي، مخطوط خ.ع، الرباط، ق725، ص.111، والعبدوني يتيمة العقود الوسطى في مناقب أبي عبد الله سيدي محمد المعطي الشرقاوي، مخطوط خ.ع، الرباط، ك .305، ص. 282.

(3) J. Dresh, l'agriculture en Afrique du Nord, paris, 1956, p. 69.

(4) G. Deverdun, Marrakech des origines à 1912, Rabatn, 1959, p. 16.

(5) نوازل السكتاني، مخطوط خ.ع، الرباط، ج. 1066، ص.320-321.

(6) تاريخ تقنية الخطارة بالمغرب قد يعود إلى فترة أبعد من ذلك : القرن التاسع وربما الثامن.انظر El Moussaoui el Ajlaoui ; La mine d'argent d'Imidar et la question de Tadgha VIII-X siècle, vers une hypothèse, Hespéris -Tamuda . Vol XXXII . 1994, p. 11-33

(7) In F. BRAUDEL, Civilisation matérielle, économie et capitalisme,Vol., XV - XVIII, Paris 1979.

(8) يجب الإشارة أن الإجماع حول أطروحة الأصل الصحراوي ليس نهائيا، فعلى عكس ما تفيده أبحاث كولان ودريش ودوفيردان وكرانكيوم وباسكون والعربي مزين،تتجه مثلا دراسة كوبلو نحو منح هذه التقنية أصلا أندلسيا. انظر G. Goblet les quanats une technique d'aquisition de l'eau . Mouton éditeur . 1979 . p. 152-155.

(9) راجع على الخصوص : G.S. Colin, la noria marocaine et les machines hydrauliques dans le monde arabe, Hespéris, 1932, p. 22-60.

الآبار والخطارات والعيون قدمت معدلا ت صبيبية متباينة. فحسب دراسات ميدانية لا يمنح البئر إلا 200 م^{3} في اليوم،على أكثر تقدير.وهي كمية تمكن فقط من سقي هكتار واحد تقريبا،أي"عشر صبيب الخطارة"(10). ومهما يكن فإن دور البئر في التزود بالماء الشروب يبقى مهما.فبئر واحد بإمكانه تلبية حاجيات قريتين كاملتين(11). فهناك فعلا آبار "من الغزارة والملامسة للسطح ما قد يجعل منها عيونا"(12). أما العين إذا كانت ذات وفرة، "عجيبة القدر" كما يقول ابن زيدان بخصوص عين تاكمة بمكناس(13)، فيمكنها تقديم كمية من الماء قد تصل إلى 135 شكل،أي ما يعادل 151632 م^{3} (14).

لقد تمكن الفلاحون من تطويع ذكي للماء الجوفي وماء النهر.ففي الجبال،نلحظ بواسطة كتب النوازل برامج سقي حقيقية:تجميع المياه في سدود تخزينية مشيدة في عالية المجرى وإعداد سلسلة من الأسداد في مستوى أعلى من الآخر،وفق انحدار الوادي،مما يمكن أيضا من تراكب قنوات السقي التي تقوم بتوزيع الماء عبر معازل تروي الأراضي المتدرجة على طول النهر(15).

والملاحظ أن السدود والسواقي غالبا ما تكون هشة.فقد شكل التراب والجير والأغصان المواد الأساسية للبناء(16). وهو ما يفسر سهولة تدمير السيول لها،لكن أيضا سرعة إعادة بنائها. النتيجة:مردودية ضعيفة.لقد أبان بول باسكون بخصوص النظام السقوي التقليدي في الحوز أن ما يقرب من نصف كمية المياه تضيع كلماقطعت أكثر من عشرين كلم.مردودية إجمالية لا تتعدى إذا 50٪ "هنا تكمن مردودية ضعيفة جدا ،يقول نفس الباحث،مقارنة مع مثيلتها في شبكة عصرية منيعة تصل إلى 80 أو90٪ "(17).

(10) P. Pascon , Le haouz de Marrakech. Rabat, 1983, T. I, p. 114

(11) نوازل السكتاني، ص .320-حول طرق إعداد وتعبئة مياه الآبار،انظر :
E. LAOUST. Mots et choses bérbéres, Paris. 1920. p.433-437. et fig. 96-101.

(12) R. Ricard Mazagan et le Maroc sous le règne du Sultan Moulay Zidan" 1608-"d'aprés le 1627 "discours de Gonsalo Cotinho gouverneur de Mazagan, Paris, 1956. p. 21-22

(13) ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الرباط، 1929، ج I. ص. 94.

(14) رقية بلمقدم، زوقاف مكناس في عخد مولاي اسماعيل، مطبعة فضالةوالمحمدية، 1993،ص. 244، 571.

(15) انظر فتاوي الرسموكي، ،ص. 271، نوازل السكتاني، ،ص.320-321.

(16) فتاوي الرسموكي،ص. 271.

(17) باسكون،ن.م.ص.87.

في المقابل، تشيرنصوص كثيرة إلى أعمال أكثر متانة، أكثر مناعة. يتعلق الأمر، في غالب الأحيان بتشييدات مخزنية. وهو ما نلمسه منذ العصر الوسيط، كما تدل على ذلك قناة أغمات-مراكش التي بناها المرابطون(18). والواقع أن القنوات المتينة مكلفة جدا. فمصاريف إعداد قناتي عين تاكمة وواد بوفكران بمكناس، وصلت في عهد المولى إسماعيل إلى 4620 مثقال بالنسبة للأولى و3780 للثانية (19). في فاس ،في مراكش، في سلا تتحدث المصادر أيضا عن أعمال من نفس الطراز. أعمال نعتها الملاحظون الأوربيون بالهائلة(20). هائلة حقا هندسة توزيع مياه فاس التي تطلعنا عليها وثيقة بتاريخ 1715، وذلك بمستواها التقني والتنظيمي. فقد جُمعت مياه النهر في السد ووزعت في قنوات موصلة بهدف سقي البساتين وتحريك الأروحة وتزويد البيوت الكبرى والمساجد والمدارس والسقايات. تقنية مبتكرة سهرت عليها حرفة منظمة "القوادسية" متخصصة في وضع القنوات وإصلاحها وكنسها(21).

التحدي الآخر: الإستعمال الإجتماعي للماء. فحصة الإجتماعي فاعلة على نحو حاسم في العملية الزراعية(22). عموما يمكن التمييز بين نمطين "المياه نوعان، تقول النوازل، مياه تابعة لأراضي ممتلكة، وأخرى لأراضي غير ممتلكة"(23).

*النمط الأول ، يفترض حرية الإستعمال. فالمالك بإمكانه استغلال سواقيه وإعدادها وإعادة بنائها وإصلاحها وبيعها وكرائها(24).

(18) الحسن الوزان، وصف افريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، ط .2، بيروت، 1983، ج I، ص.136.

(19) أوقاف مكناس، ص.561-562.

(20) انظر: M. Morsy, La relation de Thomas Pellow, une lecture du Maroc au XVIIIe siécle Paris, 198, p. 103.

(21) I.S. Allouche, Un plan de civilisation de Fès au temps de Moulay Ismaïl, texte inédit, avec une étude succinte sur la corporation des "Kwadsya". Hespéris, 1934, p. 49-63.

(22) L. Valensi , Fellahs tunisiens L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII et XIX° siécles, Paris, 1977, p. 172.

(23) الكيكي، مواهب في الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال ومطالع التمام في عدم الحيازة بلا أحكام، مخطوط خ ح، 11582، ص. 119.

(24) الزياتي، الجواهر المختارة مما وقفت عليه النوازل بجبال غمارة، مخطوط خ.ع، الرباط، د 1698، ج. II، ص.173. انظر أيضا أجوبة العباسي، طبعة حجرية، ج.I، ص.190، ج.II، ص.10، وشرح العمل الفاسي للسجلماسي، طبعة حجرية، ج.II، ص. 99-101.

*النمط الثاني، فيجمع عددا من الفلاحين أو كل الجماعة القروية(25).

النمط الثاني وهو الأكثر انتشارا،يشد اهتمامنا على نحو خاص. فهو ينطوي على ممارسة زراعية معقدة:النوبة أو دولة الماء. ممارسة تكتسي مكانة مركزية في النسق الفلاحي الجبلي.نوازل العلمي توضح هذا الأمر على الشكل التالي:"جماعة تاغزوت من بني حسان: نحن كانت ببلادنا ساقية قديمة يجري إلينا ماؤها من سفح جبل،نسقي به أشجارنا ومواشينا وعليها مداشر بعضها من بني حسان وبعضها من بني بوشداد،وكل مدشر وأهله بعضهم مع بعض وفيما بينهم لهم معزل معلوم من الساقية المذكورةينتفع به في يومه ونوبته سلفا عن خلف لا يتخطى أحد من تلك المداشر ولا من أهلها نوبته ودولته من قديم الزمان (...) يتوارثونها وارثا عن موروث حتى الآن قام الحاضر معنا هذا ومن انضاف إليه من قبيلته قطعوا علينا الماء الموصوف ومنعونا من الإنتفاع به من غير موجب"(26).

النص غني بالإشارات. لكن قراءة أولى قد تجعل من النزاع حول الماء عنصرا مركزيا. حقا أن المسألة تشكل ظاهرة بارزة. فالخلافات حول الموارد المائية بين سكان العالية وسكان السافلة غالبا ما اقترن بتوتر شديد خاصة بين الجبل والمدينة،كما هو الشأن بالنسبة لفاس وتازة في علاقتهما مع المرتفعات المحيطة بهما(27). والحال أن نظرة متأنية لمثل هذه النزاعات وإشارات النص ككل تمنح إمكانية التركيز في المقام الأول على عنصرين أساسيين:

أولا : نظام جتماعي لتحويل وتوزيع المياه

ثانيا : التزام عريق بالنوبة

هما عنصران متكاملان،فلقد سارت الهيدروليكية الجبلية وفق نسق اجتماعي،نسق الإلتحام.في هذا الصدد تمكن الأبحاث الجغرافية والسسيولوجية المعاصرة من فهم النصوص

(25) انظر الأجوبة الكبرى لعبد القادر الفاسي، ،طبعة حجرية، ،ص.328، نوازل السكتاني، ،ص.323، أجوبة العباسي، جII، ،ص.92، نوازل الكيكي، ،ص.382-384.

(26) نوازل العلمي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، 1983، ج.II، ،ص.203.

(27) R. LETOURNEAU, Fés avant le protectorat, Etude économique et social d'une ville de l'occident musulman, Rabat, éd., La porte, p. 236-237.

وعبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الإستعمار. قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و18 ،الدار البيضاءومطبعة النجاح الجديدة، 1995، ،ص.368-373.

التاريخية وتتبعها في الزمن(28). إن مرصد الأمد الطويل هو الكفيل بتلمس هذا الثبات التاريخي،لكنه ثبات نسبي. فعلى نحو دوري،بفعل قلة التساقطات أو الجفاف كانت تظهر لحظات توتر في شكل نزاعات، نزاعات تجعل منها سلطة الوثيقة أمرا حاسما. ولنا في دورية الخلاف حول ملكية وادي مصمودة بفاس مثالا على ذلك (29).

في المناطق المتاخمة للصحراء أخذ الماء وجها مميزا في النسيج القروي (30). فإذا كان الجبل يجعل من "تجميع الماء وإعداد التراب أمرا واحدا"(31)، فإن الواحات ميزت بين الأداتين ووضعت الأولى موضعا أكثر حيوية.فكل الجهد البشري يقوم هنا على خلق الماء.إن البنية الزراعية الواحية ذات خاصية فريدة."للماء الحكم الأول والأخير"(32). من ثم نفهم الطابع المميز لحق ملكية الماء.يقول كرانكيوم" في الواحات الأرض متوفرة،لكن إنتاجيتها مرتبطة بسقيها، وعليه فإن ملكية الماء تظهر أكثر أهمية من ملكية الأرض وتكتسي بالتالي مكانة حاسمة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية الصحراوية"(33). هكذا تنطوي ملكية الماء على نظام معقد. فحصص الماء التي يتمتع بها المالك تنقسم إلى ملكية تامة وأخرى غير

---

(28) راجع : J. DRESH, Documents sur les genres de vie de montagne dans le massif central du grand Atlas, pub. de I.H.E.M., 1941, p. 11-14 et G. Berque, les structures sociales de Haut Atlas, Paris, P.U.F., 1955, p. 142-159.

(29) إن الخلاف حول وادي مصمودة الذي عالجه عبد القادرالفاسي في خطاطته،"نتيجة المقدمات المحمودة في الرد على زاعم ملكية وادي مصمودة"(مخطوط خ.ع،الرباط،5715ك،ص. 99-103وضمن مجموع)ليس بالأمر الجديد.فمنذ العصر الوسيط كانت المسألة تظهر وتختفي على نحو دوري.راجع ضمن أعمال هذه الندوة مداخلة الأستاذ فتحة حول"نازلة وادي مصمودة".

(30) مجموعة من المونوغرافيات حول هذه المناطق أكدت على الأهمية الخاصة للماء. انظر: L. Mezzine, le Tafilatet. Contribution à l'histoire du Maroc au XVII et XVIII siécle (1977), Rabat, 1987, p. 267-269.

محمد أعفيف، ،مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي، توات في القرن التاسع عشر، ددع، الرباط، 1982 ،مرقونة، ص.57-61، 112-117. أحمد مزيان ،فكيك،مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن التاسع عشر، (1903-1945)، 1986 ،مطبعة فجر السعادة، 1988، ،ص.135-137. أحمد البوزيدي،التاريخ الإجتماعي لدرعة،مطلع القرن السابع عشر-مطلع القرن العشرين. دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاديةمن خلال الوثائق المحلية،ددع،الرباط، 1988 ،مرقونة،ص.428-438.

علي أنكام، اسهام في دراسة زاوية قصرتمكروت، 1645-1729، ددع، الرباط، 1991، مرقونة، ص.191-195.

(31) بيرك، ن.م.ص. 146.

(32) دزيش، ن.م. ص.72.

(33) G. GRANGUILLAUME. de la coutume à la loi : droit de l'eau et staut des communautés locale dans le Taout précolonial. peupls Méditerranées. n° 2, 1978, p. 122.d

تامة (34). جعلت السلطة تسن سياسة جبائية خاصة أيضا. فالماء وقد اعتبر منتوجا أكثر منه وسيلة إنتاج خضع للضريبة. أمر أثار كما نعلم نقاشا في حينه (35).

تظر إذا المياه المحكمة والمدخرة والخاضعة لنسق الجماعة بالجبال والواحات والمدن. أما في السهول فقد ظلت الحقول تحت رحمة السماء واتبعت بالتالي نظام الزراعة البورية. غير أن هذا لا يعني أن الأراضي الواطئة ظلت كليا على هامش تقنية السقي. لكن الملاحظ أن القائم بها على نحو منظم كان هو المخزن وليس الفلاح(36). فالشبكة السقوية التي غطت مزارع قصب السكر بالحوز وسوس خلال القرن 16 وبداية القرن 17 استجابت أساسا لظرفية عالمية ولحاجيات المخزن(37). وبالتالي لم تخلف أثرا ملموسا في الزمن الطويل على الحياة الفلاحية بالسهل.

---

(34) ن.م.ص.123.

(35) راجع : A.G.P. MARTIN, quatre siécle d'histoire marocaine d'après les archives et documentations indigénes, 1923, p. 95-96.

(36) يجب التشديد على كلمة "منظم" لأن السقي في الحقول السهلية لم يكن مجهولا تماما. غير أنه كان متفرقا في المجال ومنقطعا في الزمن، وذلك وفق ظرفيات ديموغرافية-اجتماعية-سياسية. فنحن نقرأ مثلا في مصدر إيبيري يعود إلى أواخر القرن السادس عشر :"حقول شاسعة (بمنطقة مراكش) تنتج الكثير من القمح بفضل السقي". انظر R. Ricard, Le Maroc à la fin du XVIe siécle d'aprés la Jornada de Africa de Joronimo de Mendoça, Hespéris, 1957, p. 189.

(37) راجع: BERTHIER, Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydroliques, Rabat, 1966, p. 89.127.

استراتيجية استغلال الماء في دائرة وادي زم
خلال فترة الحماية

ذ. صالح شكاك
كلية الآداب ،القنيطرة

مقدمة

يتوخى هذا العرض معالجة استراتيجية الماء في دائرة وادي زم خلال فترة الحماية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة :

-استراتيجية استغلال الماء في الميدان الفلاحي

-استراتيجية استغلال الماء في الميدان المنجمي

-استراتيجية استغلال الماء في مدينة وادي زم

ويتسائل هذا العرض، إلى أي حد تمكنت الحماية الفرنسية من توفير الماء بالمنطقة، ومن الموازنة بين فرص الحصول على الماء واستغلاله بين المغاربة والأجانب ؟

تحديد المجال المعني بالدراسة

ارتبط مجال منطقة وادي زم ووضعيتها الإدارية بسياسة عامة للحماية، تجد تفسيرها

في تقدم العمليات العسكرية نحو «تادلة» و«الأطلس المتوسط»، وفي السياسة الإدارية التي نهجتها الحماية للضبط والإستغلال.

فمنذ سنة 1913، كانت دائرة وادي زم تابعة لجهة الشاوية، وبقرار وزاري صادر بتاريخ 6 فبراير 1918، أصبحت تابعة لجهة «تادلة-زيان»(1).

ومنذ 5 مارس1921، أصبحت وادي زم دائرة قائمة بذاتها (2). وفي 13 دجنبر 1921 أصبحت دائرة مستقلة (3). وفي 6 يناير 1936أصبحت وادي زم تابعة من جديد لجهة الشاوية، يرأسها مراقب مدني، وتشرف على تسيير ثلاث ملحقات : «دار ولد زيدوح»،«أبي جعد»،«تادلة»، ثم مركزان للمراقبة المدنية بقصبة «تادلة» و«خريبكة»(4).

ويحد المجال المباشر للدائرة من الشمال :جهة الرباط، ومن الشرق والجنوب :جهة مكناس (تادلة)، ومن جهة الغرب :جهة الشاوية. ممتدة على مساحة 3110 كلم مربع (5). وتعيش عليها عدة مجموعات بشرية تتمثل أساسا في قبائل: بني خيران، السماعْلة، وَرْديغة...(6).

الظاهرة المائية قبل مجيئ الفرنسيين

في انتظار الحصول على معطيات كافية حول استغلال الماء بالمنطقة قبل التدخل الفرنسي، نكتفي ببعض الإشارات :

-فالحسن الوزان يشير في إطار حديثه عن مدينة «أدندون» إلى وجود «عين ماء، في غاية الجودة ... ويمر ماء العين بين صخور ليجري في واد يقال أن فيه مناجم كان يستخرج منها الحديد بكثرة ...»(7).

(1) B . O. n ° 277, 11 Fevrier 1918, p. 136.

(2) B. O. , n° 438, 15 mars 1921, p. 419.

(3) B. O . n° 479, 27 decembre 1921, p. 2004.

(4) L'organisation administative de la région de Casablanca. Revue de géographie marocaine, n° 1. 1940, p. 36.

(5) Paul Hubert, Maroc - Adresse, Annuaire du Bled et des villes ; imprimerie Française. Casablanca, Janvier 1929, p. 195.

(6) Raymond Peyronnet, Tadla, pays Zaïan, Moyen Atlas, imprimerie Algerienne, Alger 1923. p. 11.

(7) الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج.1، منشورات الجمعية المغربية للتاليف والترجمة والنشر، الرباط 1980، ص. 158.

وهناك من يعتقد أن المقصود «ببلاد الدندون»هاته، «آيت عمار»حاليا ، فهي من جهة جزء من « بلاد الدندون»، ومن جهة أخرى، اشتهرت باستغلال منجم للحديد خلال فترة الحماية (8).

أما «شارل دو فوكو»، فلا يشير في رحلته من «مكناس» إلى «بجَعد» إلا إلى مصدر مائي واحد هو «واد گْرو»، وهو الحد الفاصل بين دائرة وادي زم ودائرة «مولاي بوعزة». فهو «ثاني رافد لأبي رقراق، مجرى قليل الصبيب،نقطة ماء جارية، برك ماء من مسافة لأخرى...»(9).

ومنذ الشهور الأولى للتدخل الفرنسي بالمنطقة، قامت المصالح الجيولوجية لجهة الشاوية بدراسة هيدروجيولوجية للمنطقة تحت إشراف كل من الكولونيل سيمون"Simon" والقبطان "Cottenst" ومعاونيه(10) فصنفت المياه المتوفرة إلى أربعة أصناف :

- ماء جاري : عين مازة

- ماء غزير :وادزم –صخرة الدْجاجة–عين قَيْشر.

- أربعة آبار تتوفر على مياه غزيرة .

آبار أخرى قرب بعض الدواوير المؤقتة ، مياهها متغيرة وهي على العموم غير كافية.

وعلى العموم، فقد كان السكان يحصلون على حاجياتهم الأساسية من الماء من ثلاثة مصادر أساسية :

الآبار:كانت قليلة في مجملها ، ونظرا لضعف التقنيات، لم يكن عمقها يسمح بالوصول إلى الفرشات المائية الباطنية.

المجاري المائية :وتتمثل في الخصوص في مجاري محدودة كواد گْرو ، وواد زم ...

(8) Georges. S. Colin. Les mines marocaines et les marocains. B. E. M.V , III. n° 13 juill 1936.p. 196 .

(9) Viconte. Ch. de Foucauld. Reconnaissance au Maroc. Societé d'editions géographiques, Maritime et coloniales, Paris 1939, p. 118-119.

(10) Renseignements géologiques sur la région Chaouïa. B.C.A.F . n° 6. juin 1913. p. 234-235.

العيون : وهي مصدر أساسي، تسمح بتوفير الماء الشروب، وارتواء الماشية. وشكلت مصدرا أساسيا يغذي عدة مجاري مائية. من أهم هذه العيون : عين الحجر،عين مازة، عين الحاجْبات،عين بْويرات ...

إلا أن كل هذه المصادر كانت متغيرة الرصيد والصبيب ، متأثرة في ذلك بطبيعة التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار .

فمثلا في «الگفاف-بلاد الرباط» (11) لا تستفيد الفرشة المائية إلا ب 10./.من الأمطار (400mm)بسبب طبيعةالتربة وارتفاع نسبة التبخر (80% من الأمطار). ورغم ندرة الماء، ونظرا لحيويته، فقد كان السكان يتعاملون معه بصيغ حددتها الحاجيات (الشرب والتروية أساسا) والأعراف. وإلا بماذا نفسر ظاهرة الإنتجاع نحو نقط الماء في فصل الصيف كما أن رصيد المنطقة من رؤوس المواشي يجد تفسيره في طبيعة الأرض وفي نوع التعامل مع نقط الماء. ف« شارل دو فوكو »يصف قبائل المنطقة كالسماعلة وورديغة وبني خيران، بكونها قبائل تستطيع توفير 3000 فارس لكل قبيلة، قبائل رحل، غنية، تتوفر على قطعان هامة من الجمال والغنم والخيول ...(12).

الظاهرة المائية بعد مجيئ الفرنسيين

أجمعت كل الدراسات والتقارير التي قامت بها المصالح الإستعمارية بالمنطقة، على أن هناك ندرة إن لم تقل غيابا تاما لنقط الماء وخاصة في فصل الصيف وفي سنوات الجفاف(13). لذلك انكبت هذه المصالح على دراسة المنطقة وتوفير نقط الماء الضرورية لخدمة هدفين رئيسيين: الأمن والإستغلال.

فعلى المستوى الأول، اعتبر المراقب المدني بوادي زم أن استتاب الأمن «بگعْدة ورديغة» يعود إلى توفير نقط الماء، لذلك دعا المصالح المختصة إلى توفير المزيد من نقط الماء ضمانا للأمن والإستقرار(14)، نفس الفكرة أيدها المقيم العام "T. Steeg"الذي كاتب المدير

(11) Bolelli (Ed), Etude hydrogéologique de la région au NW d'Oued -Zem (Bled El Guefaf - Rebath) Centre des études hydrogéologique. Rabat, 26-2-1953, Archives n° H 3-1, p. 1.

(12) De Foucauld, Reconnaissance au Maroc, Op. cit., p. 117.

(13) Pascal Durand, La sécurité du Maroc central par l'eau, B.C.A.F (R.C), n° 11, 1929, p. 656.

(14) Lettre n° 4218 /I , centre d'etudes hydrogéologique, Rabat 30 Novembre 1928, Archives n° H 3 - 1.

العام للأشغال العمومية في هذا الشأن، واعتبر أن ندرة المياه مابين شهري ماي وشتنبر تشكل نقطة سياسية حساسة لما يمكن أن تتبعه من خطورة على الأمن والإستقرار [15].

وكانت نقط الماء المستحدثة أو المستصلحة سببا في تأسيس عدة قصبات، وفي ظهور بعض الإستغلاليات الفلاحية. «إنها أرض تم إحياؤها وتطورها بسبب التفكير الجدي للسلطات بشأن حفر نقط الماء. إن الأمن والماء شرطان أساسيان لإلصاق الخيام بالأرض» [16].

ولتحقيق هذه الشروط وغيرها عملت المصالح المحلية على إصلاح العيون والرفع من صبيبها وتجديد مجاريها أو تحويل اتجاهها، والعمل على تعميق الآبار المتوفرة وحفر آبارأخرى. ففي جنوب الدائرة مثلا، تم حفر أربعة آبار خلال سنة 1928(بلاد الحَلْسة سدرة شراكة - الغزاوْنة عين قَيْشَر). وتم تعميق أخرى كآبار (حَرْطيطة على عمق 45 مترا وبصبيب 150L/m ملك الشعاب على عمق 44 مترا وبصبيب يبلغ. 500 L / M). [17]

وبالموازاة مع هذه الدراسات التقنية ، وضعت الحماية الفرنسية إطارا قانونيا ينظم استغلال هذه المياه. وهي إما على شكل ظهائر عامة :ظهير 1 يوليوز 1614- ظهير 8 نونبر 1919-ظهير 1غشت1925-ظهير 2 يوليوز1932 ...أو قرارات وزارية تهم بعض جوانب استغلال الماء بالمنطقة، كالقرار الوزيري بتاريخ 18نونبر1929 المتعلق بمعاينة حقوق الماء في واد زم [18]، والقرار الوزاري بتاريخ 17فبراير1939 والمتعلق بحقوق الماء في عين مازة [19] .

الماء والإستغلال الفلاحي

رغم ندرة الماء فقد سيطر المعمرون على أجود الأراضي. ففي سنة1927كانت الإستغلاليات الأوربية تمتد على مساحة 5000 هكتار، يقطنها حوالي 100معمر. وفي «بلاد الرباط»وحدها تكونت 29 مستعمرة على مساحة 600 هكتار. بمعدل تراوح مابين75 هكتارا و80 هكتارا للإستغلالية الواحدة [20].

(15) نفسه.

(16) Pascal Durand. La sécurité du Maroc central par l'eau, Op. cit. p. 657.

(17) Ibid . p. 655.

(18) الجريدة الرسمية، عدد 894، 13 دجنبر 1929، ص. 2704 - 2706.

(19) الجريدة الرسمية، عدد 1383، 28 أبريل 1939، .ص. 762 - 763.

(20) Pascal Durand. La colonisation au Tadla. B.C.A.F (R.C) n° 1, 1930, p. 8.

وقدمت السلطات المحلية للمعمرين كافة التسهيلات لتجهيز استغلالياتهم وللرفع من الإنتاج، مع التركيز على توفير نقط الماء في الأراضي التي يباشرون استغلالها أو في أقرب نقطة ممكنة . ووضعت رهن إشارتهم كافة المعلومات المتعلقة بالبنية الجيولوجية والإمكانيات المائية التي تتوفر عليها الأراضي المقبلين على استغلالها (21).

وعلى المستوى الفلاحي ، اشتهرت المنطقة بتربية المواشي على الخصوص، كما يتضح من الجدولين التاليين: (رقم 1 و 2) .

ووعيا من مصالح الحماية المحلية بأهمية تربية الماشية بالمنطقة، ولتجاوز النقص الحاصل في المياه، تم توجيه اهتمام المعمرين نحو «تسمين المواشي»لتجاوز أي نقص قد يحصل في مردود الزراعة البعلية(22). ففي سنة 1926كان عدد رؤوس المواشي بالدائرة 333.155 رأسا، ملك منها الأوربيون 1787 رأسا من النوع الجيد، 1700رأسا منهافي ملكية شركة "Merinos Marocain"(23).

وفيما يخص المياه المتوفرة لتروية المواشي ، اعتبر المشكل مؤقتا،بحيث من الممكن تجاوزه بالإعتماد على القروض . وانطلاقا من المياه المتوفرة لهذا الغرض قسم تراب الدائرة إلى ثلاثة أقسام (24) :

---

(21) Lettre n° : 3161 M. Rabat 9 décembre 1924, et. lettre n° 1534 S.A. Rabat 30 décembre 1924, Centre d'études hydrogéologiques, Rabat, Archives H 3 - 1.

(22) Bernard (inspecteur de l'elevage). L'elevage du mouton dans la région d'Oued-Zem. B.C.A.F (R.C) n° 11, Novembre 1930. p. 656.

(23) Bonjean. Le mouton dans la circonscription d'Oued -Zem. Op. cit., p. 78.

(24) Bernard , L'elevage du mouton ...., Op. cit. , p. 656.

الجدول رقم 1

عدد رؤوس الأغنام (مارس 1926) (25)

المنطقـــة	العدد
* أولاد بَحَرْ الصغار	60.856
* أولاد بحر الكبار	56.493
* موالين الدندون	53.702
* الگناديز	23.712
* بني سمير	30.214
* السماعلة	108.178
* مجموع الدائرة	333.155

الجدول رقم 2

تطور عدد رؤوس المواشي بدائرة وادي زم (26)

	الأبقار	الأغنام	الماعز
1944	73.889	357.682	117.101
1950	30.196	340.363	152.382
1954	43.151	265.558	74.722

-قسم يتوفر على مياه تروية كافية طيلة السنة ، ويشمل قبائل :الگناديز-بني خيران-السْماعلة.

قسم لايتوفر على كفايته من مياه التروية إلا في فصلي الشتاء والربيع ويشمل قبيلة ورديغة .

(25) Bonjean, Le mouton dans la circonscription d'Oued -Zem, Revue de géographie marocaine, T. VII , 1° trim , 1928, p. 61.

(26) Flament R (Dr), Le territoire d'Oued -Zem, etude du " milieu ", B.E.S.M , V. XVIII, n ° 63, Décembre 1954 ; p. 488.

-قسم لا يتوفر على كفايته من مياه التروية ، ويشمل قبائل : بني سمير وبني عمير . لذلك وضع برنامج مستعجل يهدف إلى توفير المياه بشكل كاف وخاصة بالنسبة للقسم الأخير .

وفي هذا الإطار، وحسب ظهير 12 ماي 1914، تأسست «جمعية مزارعي ومربي الماشية بواد زم وتادلة » والتي كان هدفها دراسة وإنجاز الأعمال الهيدروغرافية (27). يقول Raymond Auberty، رئيس هذه الجمعية (28): «الأرض غنية، فمع أقل التساقطات، تنبت غطاء نباتيا وفيرا .وإذا لم تكن هذه الأرض مستغلة بشكل جيد، فمرد ذلك إلى قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها. كما أن القبائل التي تقطنها مازالت غير موجهة نحو الزراعة، فهي تقطن أراضي جماعية لذلك لم تكتسب حب الأرض الذي يمكن أن تمنحها إياه الملكية الفردية، مصدر الأمان .هذه الأراضي قليلة السكان، غير محددة ، متصارع حولها وقابلة للنزاع،وهي بذلك تقدم تسهيلات مهمة لإقتنائها من طرف المعمرين ...».

ولتجاوز النقص الحاصل في الأمطار ،لابد من الإستغلال المحكم لمصادر المياه «الطبيعية». والخلاصة :«الأرض الجيدة والمياه يشكلان مغارس نموذجية لمعمرين ذوي تجربة».

الماء والاستغلال المنجمي

ارتبط هذا الإستغلال بمنجمين رئيسين : منجم الفوسفاط بخريبكة ومنجم الحديد بأيت عمار.

منجم الفوسفاط بخريبكة

قبل الشروع في استغلال الفوسفاط، لم يكن يستقر من قبائل ورديغة إلا 5% قرب بعض الأضرحة أو الآبار (29). ومنذ نشأتها ، ومدينة خريبكة تعرف تطورا كبيرا في ساكنتها. فإذا كانت نسبة السكان الحضريين قد ارتفعت في المغرب ب 72٪ مابين 1936 و1951 فإن نسبة سكان مدينة خريبكة ارتفعت في نفس الفترة بنسبة 175٪. وفي سنة 1952، كانت ثالث مدينة عمالية بعد الدار البيضاء وأسفي، ضمت ثلث عمال المناجم في المغرب (30).

(27) Paul hubert, Annuaire, Bled et villes, imprimerie Française, Casablanca, 1 janvier 1928, p. 237.

(28) Ibid, p. 238.

(29) Hervé Bleuchot, une ville minière marocaine, Khouribga, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n° 6, C.N.R.S., 1969, p. 30

(30) Ibid, p. 45.

ونظرا لهذا التطور الحاصل في عدد سكان المدينة ، ونظرا للتزايد المستمر لمصالح المكتب الشريف للفوسفاط المستهلكة لكميات هامة من الماء، وضع هذا المكتب سياسة محددة تهدف إلى تجاوز النقص الحاصل في الماء بالبحث المستمر عن مصادره. فعمل على مد قنوات من ثلاث عيون رئيسية : «عين خالة »و«عين بويرات » و«عين النجا» على بعد يتراوح ما بين 10كلم و20 كلم. وبواسطة محركات كهربائية تم ضخ المياه لتغذية خزانين رئيسيين، تنطلق منهما قنوات مطمورة تزود مصالح الإستغلال المنجمي وتوزع الماء على منازل الأطر الأوربية (31).

أما المغاربة الذي كانوا يقطنون الخيام والنوايل، فقد عين المكتب الشريف للفوسفاط رؤساءيشرفون على تنظيم استقرارهم وعلى تزويدهم بالمياه (32).

إلا أن مشكل تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب ظل قائما ، خاصة أثناء سنوات الجفاف .فإذا كان عدد سكان المدينة قد انتقل من: 29000 نسمة سنة 1939 إلى :53000 نسمة سنة 1948 فإن نسبة استهلاك الماء قد ارتفعت في نفس الفترة من 239.755 متر مكعب إلى 464.257 متر مكعب (33). وفي نفس الفترة ارتفع استهلاك مصالح المكتب الشريف للفوسفاط من 1200 متر مكعب في اليوم إلى 2000 متر مكعب في اليوم(34). هذا في الوقت الذي تراجع فيه صبيب العيون الثلاث. ففي 18 أكتوبر 1953 كان صبيبها قد تراجع إلى نسب ضعيفة: عين النجا 33 متر مكعب /الساعة. عين خالة 7 متر مكعب /الساعة.عين بويرات28 متر مكعب /الساعة (35).

ونظرا لعدم نجاعة سياسة «قطع الماء»أو جلبه بواسطة الشاحنات من آبار بعيدة (36). فقد اضطر المكتب بتنسيق مع «مركز الدراسات الهيدروغرافية»إلى وضع سياسة تهدف إلى توفير 500.000 متر مكعب كاحتياطي يؤمن الحاجيات:

استغلال مياه «عين المويلح»، فهي من جهة تحتوي على احتياطي هام، ومن جهة أخرى لا تبعد إلا ب 15 كلم شمال شرق المدينة(37).

(31) L'annuaire marocain, Industriel, Agricole, Economique, Commercial, Financier. les imprimeries reunies. Casablanca 1950, p. 490.

(32) Hervé Bleuchot, une ville minière marocaine, Khouribga, op. cit. , p. 36.

(33) Thibault (C). Comment sera assurée l'alimentation de Kouribga, C.E.H., Rabat, 1948, Archives G 3/3, p. 1.

(34) Jean Archambault, Etude hudrogéologique de l'alimentation en eau de Khouribga, Direction des traveaux publics du Maroc, Rabat, Novembre 1953, Archives G 3/3, p. 2.

(35) Ibid. p. 1.

(36) Thibault, op. cit. , p. 2.

(37) Note relative à l'alimentation en eau de Khouribga. C.E.H. Rabat, 4 janvier 1947. Archives G 3/3. p. 1.

الإسراع بإتمام الدراسات التقنية والجيولوجية والمالية ...لبناء سد «واد زمراين»، على بعد 15 كلم شمال شرق المدينة. والذي قدرت حمولته نظريا بحوالي 7.500.000 متر مكعب (38). وبدون هذا السد ، كانت المدينة ستعرف نقصا خطيرا في الماء.

منجم الحديد بأيت عمار

يقع هذا المنجم شمال شرق واد زم بحوالي 30 كلم. اكتشف سنة 1925. وشرع في الإنتاج سنة 1936على يد «الشركة المغربية للمناجم والمنتوجات الكيماوية»، واستقطب هذا المنجم عددا مهما من اليد العاملة ، بحيث كان يشغل 80٪ من العاملين في مناجم الحديد. ولتوفير المياه اللازمة للإستعمالات اليومية ، عملت الشركة على تعميق الآبار القديمة ، وحفرت أخرى جديدة. وعن طريق الضخ يمر الماء من خزان ليوزع بعد ذلك على منازل الأوربيين مصفى ومطهر. كما أقامت الشركة وحدة ثلجية توفر للأوربيين 400كلغ من «الماء الجمد» يوميا في فصل الصيف (39).

إلا أن توالي سنوات الجفاف ، وتزايد عدد السكان المرتبطين باستغلال المنجم،دفع بالشركة منذ 1938 إلى البحث عن مصادر إضافية للمياه. فركزت على «عين مازة»، التي كانت مصدرا لسقي حوالي 5 هكتارات وتروية 1000 رأس من الماشية وتزويد أكثر من 200 خيمة (40).

ولتنظيم تزويد المنجم بنصيب من مياه هذه العين ، تطلب الأمر صدور قرار وزيري بشأن حقوق الماء في هذه العين (41).

وتم الإتفاق بين إدارة الشركة والمستفيدين من مياه «عين مازة» على كراء شهري ، تستفيد بموجبه الشركة من 50٪ من صبيب العين، على أساس70 فرنك للخدام الواحد (خمس الهكتار) أي 750 فرنك للهكتار الواحد، بما مجموعه 1.750 فرنكا شهريا لكل المستفيدين (42).

(رسم رقم 1 ، هامش رقم 43)

(38) Ibid . p. 2.

(39) Les mines marocaines, la mise en valeur du Sous-Sol. Réalités marocaines n° 4 et 5 Fantana - Maroc, Casablanca, janvier 1953, p. 214.

(40) من وثائق المنطقة.

(41) الجريدة الرسمية ، عدد 894، 13 دجنبر 1929، ص. 2704-2706 .

(42) من وثائق المنطقة.

(43) من وثائق المنطقة (بتصرف).

رسم رقم 1
توزيع مياه عيون "مازا"

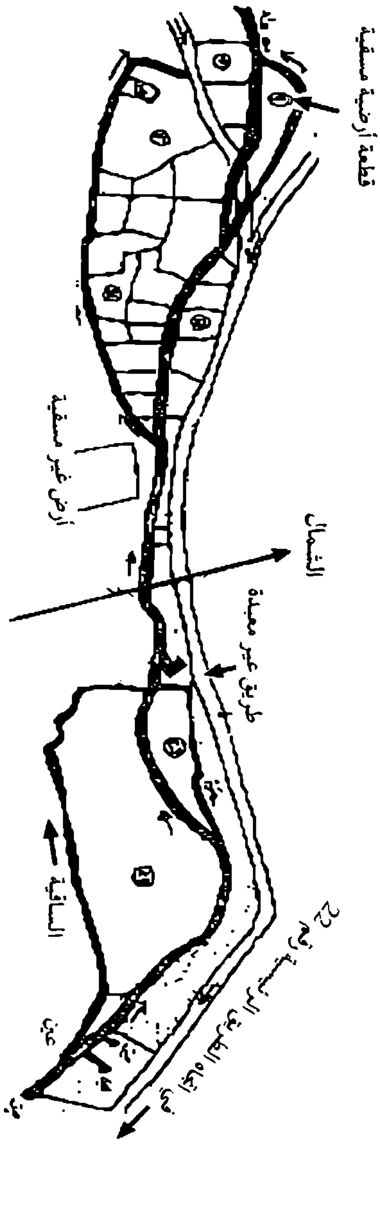

الاستعمالات اليومية في مدينة ود زم

في دجنبر 1912 وضع الحجر الأساسي لمدينة «وادزم»التي لم تكن إلا نقطة ماء في الطريق الرابطة بين «ابن أحمد»و«بجعد»، بالنسبة لجيوش آتية من الغرب في اتجاه الأطلس المتوسط (44).

في هذه النقطة ، توقف رئيس التجردة العسكرية، وأعطيت الأوامر لتوفير الماء. وفي هذه الأوامر إشارة رمزية تحكمت في مستقبل هذه المدينة. وهنا نستحضر صرخة الفرحة من الفارس المتقدم ملتفتا إلى رئيس التجردة «هنا التوقف، سيدي المقدم، هاهي نقطة الماء» (45).

لقد اختيرت وادي زم لكي تكون مركزا عسكريا ثم مدينة على أساس استراتيجية عسكرية ثم على أساس توفر الماء. وفي ذلك يبرر محتل المنطقة « رئيس التجردة » هذا الإختيار:«اخترت وادزم لأنها نقطة ماء جيدة، وللتغيير الواضح لطبيعة الأرض . ويمكن خلق هذا المركز فوق حمادة كثيرة الحجارة، وفي نقطة سليمة تمكن من الحصول على الماء بطريقة مؤمنة »(46).

ورغم تأسيسها على أساس أنها نقطة ماء، فقد ظلت المدينة تعاني من نقص في الماء، وخاصة في سنوات الجفاف، ونظرا لتزايد عدد سكانها وخاصة من الأوربيين وما ارتبط بهم من مصالح مستهلكة للماء. ففي رسالة موجهة من المراقب المدني إلى مهندس الأشغال العمومية بتاريخ 17أكتوبر 1933، يطرح فيها حلولا لتجاوز النقص الحاصل في كمية الماء (47):

- توفير كمية إضافية للمدينة ، قدرت ب 600 متر مكعب /اليوم.
- تشجيع السكان على حفر آبارهم الخاصة .
- حفر قناة لتحويل جزء من مياه «عين الحاجبات» .

(44) René Seguy, Comment naissent les villes au Maroc : Oued - Zem, point d'eau. France - Maroc Mars 1921, p. 41.

(45) Ibid , p. 43.

(46) Raymond Peyronnet, Tadla, pays Zaïan, Moyen Atlas, op. cit., p. 152.

(47) من وثائق المنطقة.

- ضرورة المعالجة الصحية للمياه، فالمدينة في حاجة إلى مياه تتوفر فيها الشروط الصحية، خاصة وأن جميع المياه التي في سافلة المدينة عرفت بخطورتها.

وإذا لم تتوفر هذه الشروط يجب التفكير في مشروع للحصول على المياه من جبال الأطلس المتوسط.

وفي أواخر سنة 1936، لم يكن عدد المشتركين سوى 43 مشتركا، في حين بلغت كمية الإستهلاك في نفس السنة حوالي 15.899 متر مكعب[48]. وتجد هذه الكميات المستهلكة تفسيرها في كون معظمها كان يوجه للزراعة البقلية بالمدينة وضواحيها.

ونظرا للمشاكل التي طرحها الإستغلال المكثف لمياه وادي زم بين المستفيدين، صدر قرار وزيري بتاريخ 15 جمادى الثانية عام 1348/18 نونبر 1929[49] بشأن معاينة حقوق الماء في وادي زم بين العين المدعوة (عين ناعورة الريح) وبين (بستان التين الثاني) وبشأن استعمال المياه المتهيئة الممكن التصرف فيها ومن كيفية توزيعها الحالية. ثم منح المراقبة المدنية وإدارة المعارف والعلوم «كمية من الماء مستمر قدرها لتران اثنان في الثانية»، وما تبقى من كمية الصبيب وزعت بين المستفيدين الأوروبيين على الشكل التالي :

(انظر الصفحة الموالية)

(48) La distribution d'eau dans les villes du Maroc. B.E.M. V : V. n° 20. Avril 1938. p.123.

(49) الجريدة الرسمية، عدد 894، 13 دجنبر 1929، ص. 2704-2706.

الجدول رقم 3

توزيع الماء على المستفيدين الأوربيين

المستفيد	عدد الساعات
قطعة 5 (كوربيطو)	6
« « 6 (مبرلو أوبيرطي)	7
« « 7 ————	8
« « 8 (دوبوي)	9
« « 9 ————	6
« « 10 (إدارة الأملاك المخزنية)	8
« « 11 (أوبرطي)	15
	———— المجموع : 59
قطعة 3 (سولومياك)	6
« « 4 ————	6
الهندسة العسكرية	5
قطعة 14 (تربية المواشي)	34
ماء مهيأ قابل للتصرف فيه	5
	———— المجموع : 56
قطعة 12 (لوران)	7
قطعة 13 (جابان)	6
الهندسة العسكرية	40
	———— المجموع : 53
المجموع الكلي :	681

الرسم رقم 2

مركز واد زم : قناة عين الحاجبات (50)

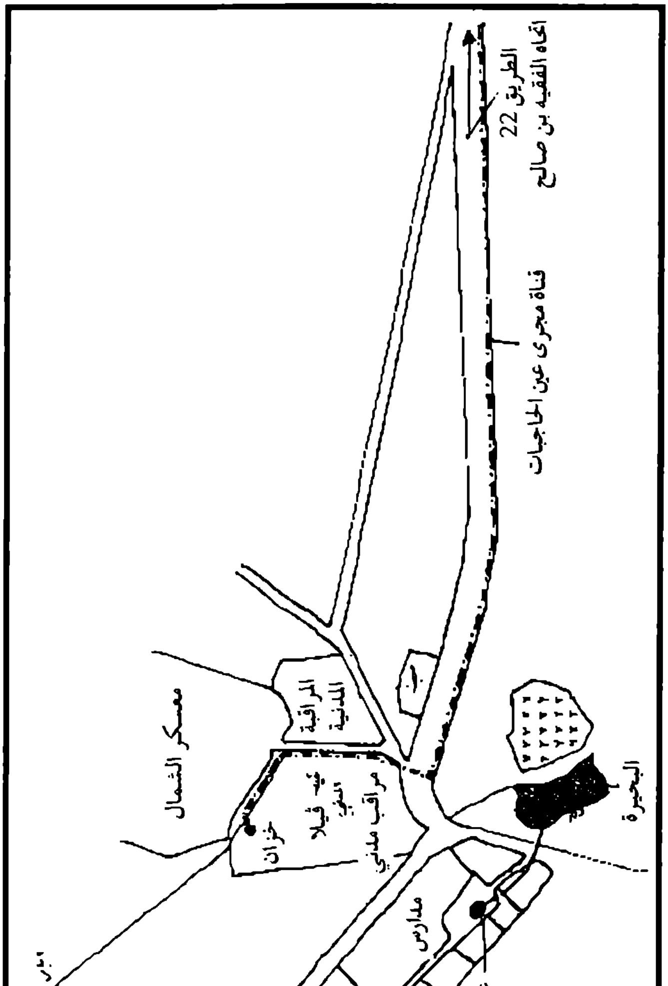

(50) من وثائق المنطقة (بتصرف) .

الرسم رقم 3 :

الآبار الرئيسية بواد زم (51)

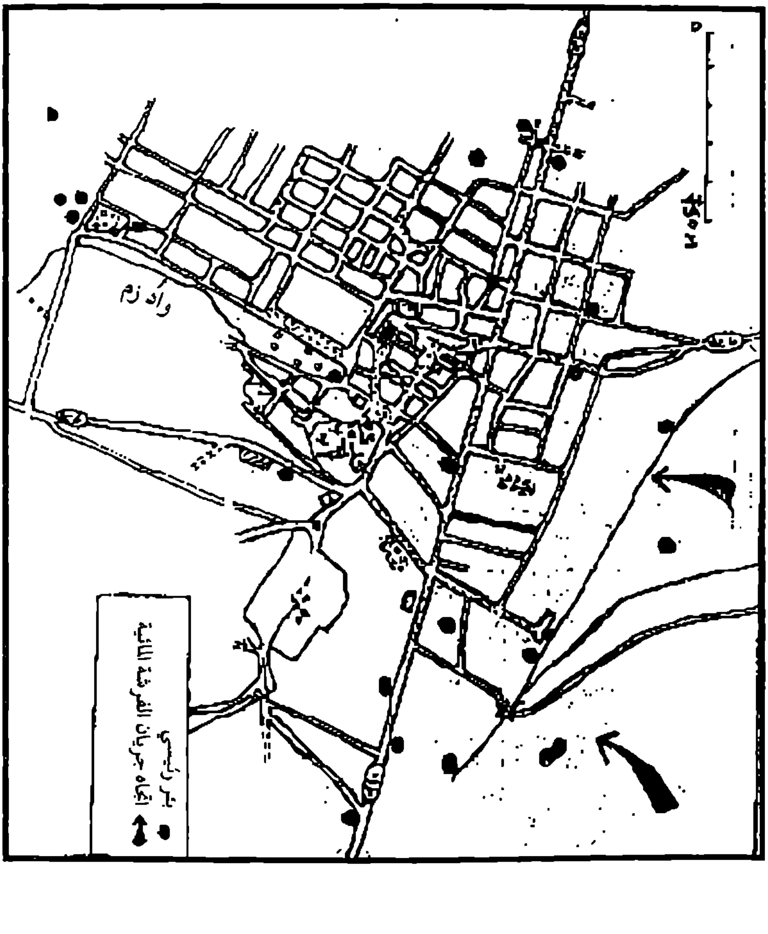

Maroc. Service de tourisme " Michelin". imp. Kapp. 2° trimestre. Paris 1954 / 1955. p. 161. (51) et . Russo (P). Etude Hydrogéologique de la circonscription d'Oued-Zem. B.C.E.E.S. n ° 1. Rabat 1933.

أما الحقوق المترتبة على المياه الكائنة بين "عيون أم الحنش وبستان التين الثاني" فوزعت على الشكل التالي :

الجدول رقم 4

المستفيد	عدد الساعات
مسيو بيبان	36
بوشعيب	7
بالسطير	24
فالانطان	30
فلوري	35

إلا أن هذا القرار الوزيري طرح مشكلة في التطبيق باعتبار أن الكميات الممنوحة للمراقبة المدنية وإدارة العلوم والمعارف كانت تمتص حوالي 50٪ من الصبيب لذلك وابتداء من 18 يوليوز 1932 تنازلت مصالح المراقبة المدنية عن هذا الإمتياز، فأصبحت تستفيد من كل الصبيب مدة 57 ساعة أسبوعيا،أي 33٪من مياه البحيرة في انتظار تغيير القرار الوزير(52).

ومنذ هذا التاريخ أصبح التوزيع الأسبوعي لإستغلال مياه بحيرة وادي زم للسقي على الشكل التالي (53) :

الجدول رقم 5

المستفيد	عدد ساعات السقي
المراقبة المدنية	57
التعليم	15
شركة تربية المواشي	16
المصالح العسكرية	20
أعضاء نقابة البقليين	60

(52) من وثائق المنطقة.

(53) من وثائق المنطقة.

وإذا كان الأوربيون قد احتكروا استغلال هذه المياه لسقي "بساتينهم"فإن المشكل لم يكن أقل حدة في استغلال مياه "عين الحاجبات"بضواحي المدينة. ذلك أن السكان المغاربة المستفيدين من مياه هذه العين، كانوا يشتكون دائما من تعسف المعمرين وسطوتهم على حقوقهم في المياه. ومنذ 20 يوليوز 1933، قنن التقسيم الأسبوعي لمياه هذه العين بين كل المستفيدين على الشكل التالي(54):

الجدول رقم 6

من فاتح ماي إلى أواخر أكتوبر:

	أولاد موسى	Petros	أولاد حداد	Raynaud
الجهة اليمنى	12	19	41	---
الجهة اليسرى	6	3	12	48

من فاتح نونبر إلى آخر أبريل:

الجهة اليمنى	12	21	45	12–
الجهة اليسرى	6	-	9	22

إذا قارنا بين المستفيدين من أولاد حداد والبالغ عددهم حوالي 44 فردا، والمعمر "Petros" وجدنا أن الأولين يستفيدون من 107 ساعة سقي أسبوعيا،أي بمعدل 2.43س للفرد الواحد، في حين يستفيد الثاني وحده من 43 ساعة سقي في الأسبوع. أما المعمر الثاني "Raynaud" فيستفيد من 72 ساعة سقي.

مع ذلك، فقد استمرت شكايات المغاربة ضد هؤلاء المعمرين الذين لم يحترموا هذا التقسيم، واستمروا يتجاوزون الساعات المخصصة لهم بوسائل مختلفة.

(54) من وثائق المنطقة.

خلاصات

لا يمكن فصل الإستراتيجية التي نهجتها إدارة الحماية بالمنطقة في ميدان المياه عن استراتيجية عامة توخت الضبط والإستغلال.

- قسمت استغلال الماء ووضعت على ذلك قيودا وشروطا،مزاحمة بذلك السكان المغاربة في استغلاله،وبتحويلها الماء لسلعة كسرت التوازن التقليدي المبني على ثنائية تجمع بين الإمكانيات الذاتية للقبائل والإمكانيات الموضوعية التي توفرها الطبيعة.

- لم تضف مصادر جديدة للمياه، اللهم إذا استثنينا بعض الآبار، فقد بقيت المجاري المائية والعيون هي هي...وما أضافته تمثل في تجهيزات وتقنيات لا ننكر أهميتها في توفير المياه، ولكن مع إعطاء الأسبقية للمعمرين ومصالح الحماية بالمنطقة...

اتخذت من الماء وسيلة من وسائل أخرى للحفاظ على الأمن وتكثيف الإستغلال،وتوجيه السكان نحو الإستقرار حتى تسهل مراقبتهم وضبط تحركاتهم ..

المحور الثالث

الماء وبعض القضايا في تاريخ المغرب

حول استمرار أحد مظاهر الديانات المائية القديمة بمغرب العصر الوسيط

ذ. أحمد سراج

كلية الآداب المحمدية

الماء هو العنصر الأساسي في قيام الحضارات. لذلك رأينا أهم الحضارات الإنسانية تتطور حول مجاري الأنهار الكبرى (النيل، بلاد الرافدين، التبر، ...). إن أهمية الماء في حياة الإنسان جعلت هذا الأخير يؤسس كيانه الحضاري والثقافي في بعض الأحيان حول هذا المعطى الطبيعي. لا داعي للتذكير بالدور الذي لعبه النيل مثلا في حياة المصري فهو العنصر الأساسي الذي تمحور حوله فكره وثقافته وحياته اليومية .

في المناطق التي يتسم فيها الماء بالندرة، يرقى هذا الأخير إلى مستوى همٍّ سامي يكاد يغطي مفهوم السيادة إن لم يكن يضاهيه. ما يهمنا في هذه الدراسة هو تحول الماء من هم يومي،إلى هم ديني محض. أي دور الماء كعنصر ديني فاعل،انطلاقا من قيمته الحاسمة في خصوبة الأرض وخصوبة الإنسان .

لقد عرفت افريقيا الشمالية منذ فترات غابرة طقوسا دينية مرتبطة بالأرض وبخصوبتها،شكل فيها الماء محور الإهتمام الجماعي . وكان الهدف من الطقوس عموما، حمل الأرض على إعطاء منتوج وافر وجيد.

إننا نملك عدة شهادات عن العبادات المائية خلال الفترة القديمة. وإذا كنا لا نتوفر على أي شاهد مادي قبل الفترة الرومانية ،فإن وجودها في ظل روما يبدو واضحا من خلال مظاهر متعددة ،تشهد بتطور كبير لأشكال متنوعة من الطقوس المائية الليبية ،بدءا ببعض الآلهة الليبية التي يبدو أنها اكتسبت شخصيتها أو على الأقل أصولها من خلال انتمائها للطقوس المائية ،كليلْيو Lilleo وماكُورتام macurtam وماكورغوم macurgum وجنة المياه les génies de l'eau أو حتى الآبار المقدسة.les Puits sacrés إضافة إلى هذا يجب أن نصنف ضمن هذا الملف أيضا ،الآلهة الرومانية التي يشهد توطين طقوسها على علاقتها بالماء، كنبتون Néptune والنّانف Nymphes وسُكُولاب ....

ولعل من أهم هذه الظواهرالتي تسترعي الإنتباه في خصائص العقلية الدينية لدى شعوب الشمال الإفريقي، كون هذه الأخيرة تميل إلى المحافظة في نفس الوقت الذي تبدو فيه قابلة للتجديد بل وساعية إليه. ولعل هذه الذهنية التي تغلب عليها هذه السيرةالمتناقضة، هي التي جعلت شعوب إفريقيا الشمالية، خاصة منها تلك التي استقرت على الواجهات البحرية أو بالقرب منها ،قادرة على احتواء الديانات الجديدة النى جاء بها المستوطنون القادمون من مختلف مناطق المتوسط ،وتكييفها مع المعطيات والعقائد المحلية. من بعض مظاهر هذه المحافظة كون بعض العادات أو بعض الظواهر المرتبطة بالديانات القديمة استمرت تحت أشكال مختلفة خلال العصر الوسيط ،بل إلى الآن. وموضوعنا هذا يسعى إلى رصد مظهر من مظاهر هذه الإستمرارية.

يتعلق الأمر بمعلومات واردة في « مسالك البكري» - ق 11 - ففي وصفه للطريق الرابط بين أغمات والسوس ،يذكر هذا الأخير قبيلا من البربر، يوطنه على بعد مرحلة من ايجلي ويسمى بني لمَّاس، يسكنون جبلاوعرا ويصفهم بكونهم «مجوسا يعبدون كبشا» ([1]) . أعتقد أن هذه المعلومة التي لا شك وأنها أثارت انتباه كل الذين استعملوا البكري يجب ربطها ببقايا الديانات المائية القديمة التي يبدو أنها استمرت في أماكن مختلفة من افريقيا الشمالية إلى دخول الإسلام بل إلى غاية القرن الحادي عشر.

رغم العديد من المشاكل التي تحيط بعبادة الإله الكبش أو الحمل، فإن هذه العبادة قد عرفت في شمال افريقيا منذ القدم . إن معالجة هذه المشاكل ومحاولة تحليلها تسمح بالتعرف على طبيعة هذا الحيوان الذي ارتقى به الإنسان المغربي إلى درجة التقديس . وتبين في نفس الوقت عن مضمون عبادته، والطقوس المرتبطة بها ،التي لا يمكن فصلها عن الماء

والخصوبة،وغيرها من اهتمامات الفضاء الديني لقبائل الشمال الإفريقي،التي ظلت مرتبطة بمفهوم الخصوبة .

أولى هذه المشاكل ترتبط بتبني الكبش ضمن فصيلة الآلهة الحيوانية التي يتفق أغلب المؤرخين على القول بأنها كانت منتشرة لدى البربر . كيف يمكن تفسير عملية التبني هذه ؟

بالنسبة للبعض فكما أن « المقدس » يقيم في الأماكن الطبيعية، فهو يقيم أيضا في بعض الحيوانات (2)، و بالنسبة لآخرين فإن تبنيها يفسر بكون « المقدس » قد اختارها دون غيرها كموطن له (3). ولكن ألا يجب البحث عن أسباب أكثر وجاهة لتفسير تبني هذا الحيوان وأمثاله (الثعبان، الثور ...)، كموضوع للتقديس والعبادة ؟

إن الكبش كالثور والثعبان، فهو حيوان معبر. لذلك كان ستيفان كزيل يقول في تحليله للأسباب المرتبطة بعبادة الكبش بأسلوب المتسائل الحذر: « ألا يمكن اعتبار هذا الحيوان الذي تبناه الرعاة على علاقة وطيدة بالرعي، وأن قيمته تكمن في كونه يؤمن الإزدهار للقطيع» (4) ؟ إن هذه النظرية التي ظل ينتابها بعض الخجل قد اكتملت في هذا التعريف الذي قدمه مارسيل بنعبو(5)، بناء على دراسة لمارسيل لوگْلي في كتابه عن ساتورْن الإفريقي (6)؛ فعبادة هذا الحيوان تفسر،حسب بنعبو، بالهم الذي يدفع بعض الجماعات الرعوية أو الزراعية،إلى إشراك بعض الحيوانات المعروفة بالفضائل التي تجسدها ضمن طقوس الخصوبة،ومن خلالها ضمن الحياة الدينية عموما. لذلك لا يمكن القول أن عبادة الحيوانات تشكل ظاهرة دينية منعزلة مبنية على «مُقَدس » ما مستقل،ودون علاقة بالواقع اليومي لروادها، ولكن على العكس من ذلك فهي تشكل محاولة لإشراك المقدس في عناصر الحياة المادية .

من المشاكل الأخرى المرتبطة بهذا الموضوع تلك التي تخص وجود وتطور عبادة الكبش ضمن جملة العبادات التي تمحورت حول مواضيع حيوانية . بالنسبةللكرونولوجيا

---

(1) أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، تحقيق دوسلان، باريس، 1965، ص . 161 .

(2) G. Ch. Picard . Les religions de l'Afrique antique . Paris . Plon . 1954 . p 11.

(3) F. Decret et M.Fantar.L ' Afrique du Nord dans l'Antiquité.Paris.Payot. 1981. p. 253.

(4) S. Gsell . Histoire ancienne de l'Afrique du Nord . t. VI . Paris . 1927 . p. 128.

(5) M. Benabou. la résistance africaine à la romanisation . Paris . 1976. p. 276.

(6) M. Le glay . Saturne africain . Histoire . Paris . 1964. p. 136- 139 (421-431).

لا يعترف كامبْس (7) بممارسة عبادة الحيوانات في افريقيا الشمالية،اللهم لسكان المناطق الصحراوية خلال العصر الحجري الحديث . ولكن، اعتمادا على مقولة للقديس أوغيسطينوس (8)، تنسب للمصريين فقط عبادة الحيوانات، فإن كامبس يعتبر أن هذا الشكل من العبادات لم يكن منتشرا لدى الليبيين في القديم .

إننا نملك في الواقع نوعا أولا من الوثائق المادية المتعلقة بعبادة الكبش،يؤرخ بالألف قبل الميلاد . فالنقوش الصخرية التي تعود إلى هذه الفترة تحمل رسوما للكبش . وتوطين هذه الرسوم يؤكد انتشارها الواسع . فهذا الحيوان موجود على هذه النقوش انطلاقا من جبل باني بالأطلس الكبير إلى فزّان في جنوب غرب ليبيا مرورا بالواجهة الصحراوية للأطلس، (فگيگ، هضاب زوسغانة، جبال القصور، جبل عمور، وجبال أولاد نايل)، وشرق قسطنطينة،وهي كلهامناطق تصنف ضمن الجهات الجافة.

وغالبا ما يظهر الكبش على هذه الرسوم مزيّناً بطوق(collier)، ورأسه مكلل إما بهالة (auréole) أو بدائرة مزينة بالريش .وفي بعض الأحيان يُستغنى عن ذلك كله بانتفاخ بسيط للرأس. لكن هذه الأشكال كلها تعبر عن نفس الفكرة (9). فهذه الرموز التي تجسد العلاقة بين النوع وبين سادة القوى العلوية (الكواكب والنجوم) (10) كانت تبدو للباحثين منذ زمن طويل وكأنها شمسية من خلال مقاربة الكبش الليبي وآمون (إله طيبة) الذي كثيرا ما يختلط مع الإله رع (إله الشمس بهيليوبوليس). ويرى فيه جرمان مظهرا علويا celeste يؤطر قيمته الرمزية فضلا عن الإطار الصحراوي الذي تنتمي إليه النقوش. فهذه الأخيرة هي في الواقع تعبير عن العلاقة بين الحيوان وما يجسده (من قوى علوية)... إنها إشارة لحماية القطيع. غير أن عناصر أخرى تبين هذه المرة أن للكبش في حد ذاته خصوصية مقدسة : فبعض الأشخاص يظهرون أحيانا على هذه الرسوم أمام الحيوان وقد أرسلت سواعدهم وفتحت أكفهم وكأنهم في وضعية تعبّد.

ماهو التطور الذي عرفته عبادة الكبش في العصر التاريخي ؟

---

(7) G. Camps . Berbères . mémoires et identité . Paris. 1987. p. 149-150.

(8) St Augustin . Sermons . CXCVII . 1.

(9) G. Germain,"Le culte du bélier en Afrique du Nord " Hespéris. 1948 . XXXV. p. 93-124 (p. 98).

(10) Ibid . p. 99.

إنها لم تنقرض : بل إننا نجدها ممثلة على النقود التي أصدرتها الممالك البربرية وعلى النصب النوميدية : في القنطرة والگارة ولمبيس وخميسة وهيبون ....لكن الكبش في هذه الفترة لا يبدو بصورة إله، بل إنه يمثل صفة الهية . في بعض الحالات يظهر الذي أهدى النصيب ممتطيا الكبش،وفي أحيان أخرى يبدو واقفا عليه . كما صورت رسوم أخرى إنسانا وقد حمل صنوبرة في يد ووضع الأخرى على كبش. وأخيرا، نجد صور الآلهة وبعض الأصنام مزيّنة بقرون ملتوية على صدغ Tempes. وإذا كان بعض الباحثين يرون أن الإله الكبش كان دائما موضوع عبادات مختلفة خلال هذه الفترة في شكله الأصيل . وإذا كانوا يرون في تجسيد إنسان راكب على الحيوان تقليدا محليا قديما، فإن مارسيل لوغلي يرى في ذلك شكلا تم استقاؤه من الإله الكبش البدائي، والذي تم تغييره بفعل تأثير الإله آمون الذي عرفت عبادته صعودا وإشعاعا كبيرين بين القرن 16 و12 قبل الميلاد.

وهناك تصور آخر للفترة الرومانية المتأخرة،يتمثل في النصوص القديمة،التي يشير أصحابها إلى عبادة إله كبش افريقي، يدعى حسب قولهم «آمون» (11). بعض المهتمين أوّلوا ما اعتبروه جهلا من قبل الكتاب القدامى،بواقع افريقي خاضع لرومنة شديدة بكونه «محاولة توفيقية » كانت نتيجتها إضفاء غموض على الشخصية الحقيقية للإله . في حين يرى البعض الآخر في ذلك (مارسيل لوغلي) تعبيرا عن التأثيرات القادمة من مصر (آمون طيبة) . وهذه العدوى أو التأثير هو في رأيهم شبه مؤكد لكون العلاقات بين افريقيا الشمالية ومصر تعود لعهود ماقبل التاريخ،ولكونهما يشتركان في عدة عناصر عقائدية من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لأن العلاقات بين الطرفين لم تنقطع قط، بل إنها ترجمت في فترة ازدهار طيبة،بالتأثير الفعال لالهها آمون في مناطق افريقية كانت ماتزال خاضعة ومؤطرة بهياكل حضارية محلية صلبة . وهو تأثير يمكن أن نقيس مداه اليوم خصوصا خلال القرن الخامس قبل الميلاد الذي عرف تأكيد وجود عبادة آمون في سيوة .

في ظل روما نجد شواهد أخرى على موقع الكبش في الفضاء الديني للأفارقة من خلال علاقته بالالاه ساتورن saturne. فعلى الأنصاب التي أقيمت لهذا الأخير، كثيرا ما يبدو الكبش ممَثلا إما باعتباره صفة للإله أوضحية (قربانا) له، (وهو الشكل الغالب) أو مواجها له،الشيئ الذي يرمز إلى شراكة بين الإثنين. كيفما كان الحال، فإن كل ذلك يؤكد

(11) Athanase . Contra Gentes . 24 ; Servius , Commentaire sur l'Eneide . IV . 26.

أن عبادة الكبش قد اتسمت بالإستمرارية منذ فترة ماقبل التاريخ إلى القرن الحادي عشر الميلادي، أي الفترة التي وصف فيها البكري أو مصادره شعوب افريقيا الشمالية.

إن عبادة الاله الكبش تحيل في الواقع إلى اهتمامات الذين حرصوا عليها، المرتبطة بالماء وبالخصوبة . فالشواهد المتعلقة به طوال الفترة القديمة تثبت أن الأفارقة القدامى رأوا فيه شخصية إلهية واعدة بالمطر. هناك عدة عناصر تبين أن الشكل الذي عبد به الكبش، والذي ارتبط فيه بالقوى العلوية ،تجعله أيضا على ارتباط بعالم الماء باعتباره المزود بالمطر. وهذه الوظيفة الدينية لا تخص فقط الكبش الليبي رغم أن عبادته انتشرت بالخصوص بشكل كبير في افريقيا الشمالية ومصر . إذ نجد ها أيضا في اليونان التي اعتبر فيها الكبش صفة للإله هرمس . وهنا نجد أن دروه في الطقوس يتحدد فقط في المراسيم المقامة من أجل الإستسقاء .لقد دفع ذلك بالبعض للتساؤل عن إمكانية القول بأن الأمر يتعلق بوظيفة طقسية Fonction liturgique خاصة بالحيوان في حد ذاته ؟ (12). على كل يبدو أن الوثائق الإفريقية تؤكد هذه الفرضية . ذلك أن العديد من النقوش والرسوم الصخرية قد مثّلت الكبش وهو في وضعية تبول ،وفي رسوم أخرى مثلت شخصيات أمام الكبش في نفس الوضعية . إن تفسير ذلك يحتمل افتراضين، فإما أنهم يدعونه للفعل في الحالة التي لا يقوم فيها به بمحض إرادته ،أو أنهم يشاركونه الفعل . وهذه العملية تشير بوضوح إلى أن الكبش يعتبر إلها واعدا بالمطر .

إن هذه العلاقة الوطيدة بين الكبش والماء قد انعكست في الأسطورة التي نقلها Nigidius Figulu و Hygin والمتعلقة بتشييد معبد الإله جوبيتر -آمون بواحة سيوة. إذ تحكي الأسطورة أن جيش ديونيسوس الذي كان يتابع حملته في الصحراء، أصابه عطش شديد من جراء الجفاف، فقاده كبش إلى نقطة ماء، فكان أن قرر بناء المعبد في ذلك الموضع تخليدا لهذا اللقاء الإلهي .

أضف إلى ذلك أن التقاليد المغاربية قد حافظت على بعض مظاهر هذه الطقوس، فضلا عن النص الصريح للبكري الذي اتخذناه قاعدة لهذه الجولة في تاريخ عبادة الكبش ،وعلاقتها بالماء ،يمكن أن نذكر بدور الكبش في الإحتفالات الشعبية الخاصة بالإستسقاء ،حيث يبدو أحيانا على رأس الطقوس المخصصة لهذا الغرض . فللتأثير على

(12) M. Leglay , Saturne , Histoire , p. 137.

القوى العلوية، غالبا ما يتم اختيار كبش أسود،وهو لون يرمز إلى سماء ممطرة. وفي بعض الحالات يقوم البعض بوضع كبش في مجرى وادي، فإذا تبول فذاك يعني أن السنة ستكون ممطرة (13). وهكذا يبدو أنه منذ عصور ماقبل التاريخ إلى الآن، مرورا عبر الفترة الوسيطية،بقي الكبش على علاقة وطيدة بالماء في الذهنية الدينية البربرية ...

إن وظيفة الكبش تجعل منه الضامن للإزدهار الزراعي باعتباره ضامنا للمطر. يمكن أن نقيس هذا الرابط بين الكبش وبين قوى الخصوبة التي يجسدها بتلك النقوش الصخرية التي يبدو فيها هذا الحيوان في حالة قذف (تمني)، والتي ترمز مباشرة إلى علاقته بالهموم المرتبطة بالإخصاب. إذ أنه يحيل إلى مفهوم يصبح فيه رمزا لقوة الخصوبة التي تحيل بدورها إلى خصوصية الخصوبة المرتبطة بالمطر . هذه القوة تجعل منه شعارا ضامنا للسعادة وللأبدية في العالم الآخر. ولعل في تمثيله على المآثر الجنائزية خلال العهد الإمبراطوري دليل على ذلك. إن شخصية ساتورن لهي مدينة بالكثير للإله كبش الذي حمل تلك الوظائف كلها قبل ساتورن منذ زمن طويل ...

إن مظاهر استمرارية العبادات المائية لا تقتصر فقط على المثال الذي ذكرناه وحاولنا العودة به إلى أصوله الأولى،قبل أن نتتبع مراحل تطوره. فهناك أمثلة أخرى يمكن أن نشير إليها باقتضاب، رغم أنها لا تهم المغرب الأقصى مباشرة. يمكن أن نضرب مثلا لذلك بما أورده البكري (14)، عن صنم مصنوع من الحجارة،مبني على ربوة تسمى كُرزَة طرابلس،ومن حواليه قبائل البربر يقربون له القرابين،ويستشفون به من أداويهم، ويتبركون به في أموالهم. ولقد رأى الباحثون منذ مدة أن هذا النص يجب أن يربط بنص آخر لكوريبيوس(15) ق.6 ق.م يشير فيه إلى أن قبيلة لغواتن Lagwatan (لواتة) المستقرة بمنطقة سرت،تعبد ثورا يدعى كرزيل Gurzil ولد من اتحاد الإله آمون وبقرة . إن خصوصية القدرة على ضمان الماء لم تكن حكرا على الكبش فقط،بل ميزت الثورأيضا،الذي جسد في الرسوم والنقوش القديمة . لكن عبادة الثور ذات الأصل المتوسطي تطورت في القطاع الشرقي،خاصة في مصر حيث انتشرت عبادة الاله أبيس Apis الزراعي،المجسد في صورة

(13) E .Laoust, Mots et choses berbères, Paris, 1920 (réédition 1983) ; Joleaud, " Gravures rupestres et rites de l'eau en Afrique du Nord, rôle des bovins, des ovins et des caprins dans la magie berbère préhistorique et actuelle", dans journal de la société des Africanistes, III, 1933, p. 197 - 282.

(14) البكري، م . مذكور، ص 12.

(15) Johannide , II , 110 -1.

ثور. أما بالنسبة لإفريقيا الشمالية ،فالتماثيل الخاصة بالثور ليست منتشرة بكثرة في الداخل كما هو الحال بالنسبة للكبش . لقد جسد الثور عند الأفارقة قوة الخلق المرتبطة بالصواعق وبالأمطار . ولذلك كان غالبا ما يمثل على الأنصاب المقامة ساتورن وكأنه الضحية المقدمة كقربان كما هو الشأن بالنسبة للكبش . لقد أشار فنطر (16) أنه في المنطقة التي يتحدث عنها البكري ،يوجد تجمع يحمل اسم "كوريزة "ينساب بالقرب منه نهر يحمل نفس الإسم. وقد اعتقد الباحث أن هذا النهر يمكن أن يكون على علاقة بوظائف الاله الثور. وإذا اعتبرنا هذا الرأي صحيحا ،فيمكن القول بأن قوى الاله الثور التي تخول له القدرة على الشفاء والخصوبة ،هي مرتبطة بالفضائل المائية ،وهو ما يفسر قرب التمثال الذي نصب له من الوادي.

ومن الأمثلة على استمراريةهذا النوع من العبادات في العصر الوسيط أيضا ،ما يرويه البكري عن وجود صنف من السودان يعبدون حية كالثعبان العظيم ،تقطن مغارة عليها مسكن قوم متعبدين معظمين لتلك الحية (17). إذا كنا نعلم بأن الثعبان قد أصبح رمز الهة الطب عند الرومان والإغريق على حد سواء، فإنه جسد في افريقيا الشمالية –خصوصا خلال الفترة الرومانية –شخصية متعددة الأدوار (18). ومن تلك الأدوار ماله علاقة بالماء . ذلك أن الأفارقة وجدوا في انسياب الثعبان ما يذكر بانسياب الماء، وهو انسياب يرمز إلى مبدأ الخلق والتجديد . ومن الأمثلة البارزةعلى ارتباط عبادة الثعبان بالماء الإهداء الذي عثر عليه في Aquae Flavianac، والذي قدم للثعبان ولحوريات Nymphes العين على حد سواء، إضافة إلى العديد من الاهداءات التي رفعت لداركوDarco . ثم إنه في تيبازة يخبرنا La pas-sion de sainteSalsa. عن وجود صنم يجسد ثعبانا من برونز ذا رأس مذهبة (19). وهي كلها أمثلة تؤكد جانبا من شخصية الاله الثعبان التي لها علاقة بالماء . فهو يمثل لدى الأفارقة القدامى جنِّيَ هذا العنصر الحيوي ...

(16) L'Afrique du Nord dans l'Antiquité . p. 55 -56.

(17) البكري، ص 175، كتاب الاستبصار، ص 218 .

(18) M . leglay op. cit ? p 338 -339. أعطى لائحة الوثائق الأدبية والمنقوشة التي تتعلق بعبادة الثعبان في إفريقيا الشمالية .

(19) G. Camps. Berbères. 150-151.

ومن الأمثلة الشهيرة على استمرارية هذه العبادات المائية،أو على الأقل استمرار ذكراها خلال العصر الوسيط،ما يرويه محمد بن الحسن الوزان (20) في كتابه "وصف افريقيا "عن موقع عين الأصنام قرب صفرو الذي كان يحتضن في القديم - حسب قوله - حفلات دينية دأب الدارسون على تسميتها ب " ليلة الخطأ" . لا أحد يجادل في أن هذه الطقوس عرفت في شمال افريقيا منذ العهد الروماني على الأقل (21). وهناك نصوص تثبت وجود نفس الطقوس التي تحدث عنها الوزان أو التي غالبا ما كانت تقام قرب مصادر المياه الشيء الذي يدل على أن هدفها الخصوبة . . .

نستشف من ذلك كله أن العديد من مظاهر العبادات المائية،قد استمرت بأشكال مختلفة،في افريقيا الشمالية والمغرب،على الخصوص خلال العصر الوسيط . وطبعا فنحن لم نتحدث إلا عن الإشارات المباشرة التي وردت في النصوص إلى بعض مظاهر هذه العبادات،ولم نحاول أن نتتبع بعض التقاليد والعادات التي لازالت موجودة ومنتشرة إلى الآن في بعض المناطق المذكورة،والتي يمكن ربطها بطقوس مائية قديمة،انطلاقا من مقاربة انثروبولوجية، وهو الشيء الذي سبق أن قام به العديد من الباحثين خلال هذا القرن. إن المظهر الذي ركزنا على دراسته في علاقته بالماء (عبادة الكبش)،يؤكد من جديد أن الماء شكل محورا أساسيا في الفضاء الديني والعقائدي للبربر، وأن أهميته في مجال اتسم مناخه بطابع شبه جاف،جعله يتخذ في الذهنية البربرية مكانا متميزا،ركزت حوله العديد من الطقوس الدينية،التي سعت إلى جعل هذا العنصر الحيوي أكثر ثراء،حتى يساهم في خصوبة الأرض والإنسان الذي يعيش عليها.

(20) Jean Léon l'Africain , Description de l'Afrique , trad. epaulard . Paris . 1956 . p.152.

(21) Nicolas de Damas . Frag. Hist. grec . III . p. 462 , n° 135.

نازلة وادي مصمودة بفاس (*)
مثالا عن النزاعات حول الماء

ذ. محمد فتحة
كلية الآداب ،عين الشق

تزخر مجاميع النوازل بالغرب الإسلامي ،بأعداد هائلة من المسائل المتعلقة بالماء بالمنطقة. وسواء تعلق الأمر بمجالات وفرة المياه أو بالمجالات التي شحت فيها الطبيعة بهذه المادة الحيوية، فإن النزاعات حول الماء كثيرة جدا، وتعكس مشاكل متنوعة، سواء من الناحية المنهجية أو من الناحية الشرعية والعرفية. فالتعامل مع كتب النوازل يطرح ولاشك سؤالا مشروعا عن مدى استجابة هذه النوعية من النصوص للإجابة عن كثيرمن التساؤلات بشأن قضايا الماء ، لأنه من المؤكد أن كثيرا من النزاعات، وفي مجالات لاتتوفر على شهادات بشأنها ،كانت تجد حلولا لها في إطار عرفي نجد صداه في كتب النوازل، ولأن النوازل وأجوبتها تعكس معطيات مجالات معينةفقط، ذلك أن الناس كانوا يتوجهون بأسئلتهم إلى أقرب الفقهاء، أي إلى أقرب المدن إليهم كفاس وسبتة ومكناس وتازا. وقد نستدل عليها من خلال بعض الرموز الطبوغرافية أو الاعلام ،كما هو الشأن بالنسبة لنازلة وادي مصمودة التي نقدمها في هذه الدراسة.

(*) وادي مصمودة : نهر وحومة بعدوة الأندلس بفاس.

ولهذا فإن النوازل المتوفرة ،وبالرغم من كثرتها، فهي لاتهم في الغالب مجالات واسعة، بل تقتصر على مناطق السقي بجوار المدن وبداخلها، وبالواحات، وقرب الأودية والعيون. وهذا يعني أن تصوراتنا عن هذا الموضوع في الماضي، تبقى رهينة بمصادرنا، لأن ما تعكسه من معطيات يرتبط بالمجالات التي تعاملت معها فتاوي الفقهاء، وبما احتفظ به جامعوا النوازل من عينات فتاوي، لأنهم اعتنوا بجمع أدوات للاستعمال الفقهي، ولم يكن هدفهم إطلاعنا على أحوال المجتمع.

من جهة ثانية، وبالرغم من هذه التحفظات، فإن كتب النوازل تمثل مصدرا أساسيا للتعرف على مسائل المياه وأحوال الري بالمغرب، وبالغرب الإسلامي بشكل عام، سواء ما تعلق منها بالتقنيات والتشريعات والأعراف.

إن المعلومات المتوفرة في هذا الشأن، تعكس بالأساس منازعات وخصومات بشأن مياه الشرب أو مياه الري. وهي خصومات تناولها الفقهاء من زاوية شرعية توفيقية، لأنها تعتمد كثيرا على تقارير أهل الخبرة والمعرفة، أي العرفاء الذين ينتدبهم الفقهاء من أجل المعاينة وإبداء الرأي. وهذا يطرح في الواقع مشكلا جوهريا هودرجة تدخل أعراف الناس وعوائدهم في الإنتاج الفقهي النوازلي، لأن النصوص التي تعتمد عليها تنتمي بالضرورة إلى مجال ساد فيه تحكيم الفقهاء. فما بالك بالمناطق البعيدة عن نفوذهم. وإلى أي حد استوعبت النوازل المحفوظة ،معطيات تلك المجالات التي تسود الأعراف في معاملاتها وأنظمتها ؟

I. تأتي نوازل الماء كغيرها من النوازل، في شكل خصومات ترتبط بمشاكل الاستفادة من الماء والحقوق عليه. وهي في هذا تطرح قضايا تتعلق بالملكية الفردية والجماعية، وتبرز الأضرار التي تلحق بالمالكين والمستفيدين من جراء الغصب والتعدي، وتعكس تداول الحقوق على الماء بالبيع والشراء والسلف والكراء.

يمكن القول أيضا إن هذه النزاعات تتجلى في مظاهر شرعية وعرفية في آن واحد، وهي وإن عرضت على الفقهاء بهذا الشكل، فإن أجوبتهم تعكس مرونة كبيرة، فقد راعت المعطيات المحلية وعوائد الناس، كما احترمت مقتضيات الشرع في الأمور التي تخالف نصا شرعيا، كما هو الحال في مسائل «الأعلون والأسفلون»، وسلف الماء الذي يجر منفعة، ودفع الأضرار الناجمة عن الانتفاع بالماء.

- فكثيرا ما حصل النزاع بين المزارعين على مياه السقي، خصوصا تلك التي تهبط من أعلى. فإذا ثبت أن الماء الذي يسقي به الناس متملك،فهو بينهم على قدر حظوظهم فيه. وإن كان غير متملك فحكمه أن يسقي به الأعلى ،ولاحق فيه للأسفل حتى يسقي الأعلى عملا بالسنة(1).

لم تكن الأمور دائما بهذه البساطة، بسبب تدخل عدة عوامل تتعلق بعدم انتظام جريان المياه ،وتأرجحه بين الوفرة والقلة، وبتغير أساليب الاستغلال، وإدخال مزروعات تحتاج إلى المياه بكثرة.

ولعل السبب الدائم لهذه الخصومات هو أنه كلما قل الماء إلا وحاول الأعلون الاحتفاظ به لأنفسهم (2). وفي كل الحالات التي هي من هذا النوع، أفتى الفقهاء بعدم منع الماء على الأسفلين مهما كان قليلا، وبهدم السدود التي توضع لحجز المياه، حتى يتمكن الأسفلون من السقي.

وهناك في كتاب المعيار نازلة عن النزاع بين أهل أزگان وأهل مزدغة السفلى بأحواز فاس، تلخص القول في الخلاف بين « الأعلون والأسفلون»، والذي نشأ بسبب إدخال مزروعات تحتاج إلى مزيد من الماء، وتزايد عدد المستفيدين الذي يعني بدوره تزايد الطلب على الماء(3). وللإشارة فهذا النزاع عمر مايزيد عن القرنين، وتوفرت لأصحابه أعداد هائلة من الوثائق التي تشمل العقود والرسوم والأحكام والفتاوى ،التي كانوا يحتجون بها كلما عرضوا أمرهم على القضاة أو الفقهاء.

- ومن وجوه النزاع أيضا ما يرتبط بتوزيع المياه المشتركة بين المنتفعين بها، ومعلوم أن التوزيع يتم بشكل دوري بحسب حظوظ كل مستفيد، فمتى استوفى كل واحد منهم حصته ،أرسل الماء إلى أرض غيره(4) غير أنه يصعب تحديد الفترة الزمنية التي يستغرقها السقي بسبب الاختلاف في الحظوظ وعدد المستفيدين ،ولهذا نصادف في النصوص اختلافا في وتيرة التوزيع ،فهي إما يومية أو أسبوعية بل وشهرية أحيانا (5).

(1) أبو العباس أحمد الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ج 8. ص. 308-384-274/10 .

(2) ن .م .س. ج.8، ص. 392-393-402-403.

(3) ن.م. س. ج. 8، ص .من 5 إلى 20.

(4) ن. .س .ج. 5 ص 153 انظر أيضا الجواهر المختارة لعبد العزيز الزياتي . مخطوط خ ع الرباط، د .1698 ج 2، ص. 149

(5) المعيار ج. 8، ص. 403، . ج. 5، ص. 153، القاضي عياض، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام مكروفلم، خ .ع . الرباط رقم 1401، ص. 123.

للمنتفع بالماء المشترك أن يتصرف في نصيبه بشتى الوجوه، فله أن يبيعه أو يكريه أو يسلفه ،على ألا يكون سلفا وراءه منفعة ،وهو ما كان الفقهاء يعارضونه، لكن إلي أي حد كان يعمل برأيهم (6).

- غير أن أكثر المشاكل ،ما كان يرتبط بحيازة المياه والحقوق عليها، فقد تنتفع جماعة بمياه معينة مدة طويلة، ثم تدعي عليها حقوقا. ووجوه ذلك كثيرة جدا (7). وقد أفتى الفقهاء بأن طول مدة الحيازة لايشكل حقا من الحقوق، وأنه حينما يظهر الماء في الأرض الغير المملوكة فهو لمن سبق إليه(8) بشرط تملكه.

- وتنشأ النزاعات علاوة على ذلك، بسبب توزيع وصرف المياه، بصرف فضل الماء إلى حقول وممتلكات الغير، أو بإحداث مجرى ماء أو ساقية ضررا بالطريق، أو العمل على جذب مياه إلى أرض معينة مع ما يمكن أن يلحق من جراء ذلك من أضرار بالمنتفعين الأصليين، أو إحداث مراحيض على مجرى الماء المستعمل للشرب، أو السقي أو الطحن (9). وفي جميع هذه الحالات، فقد أفتى الفقهاء بضرورة رفع الضرر إذا تأكد حصوله ببينة كشهادة الشهود أو شهادة العرفاء (10).

- وهناك أيضا تلك الخصومات الدائمة التي تنشأ بين المزارعين وأصحاب الأرحاء (ج رحى)، ذلك أن كلا من الطرفين كان يعتبر أن له الحق في استعمال المياه. ويبدو من خلال تتبع إحصائي لهذا النوع من النوازل أن المشاكل التي هي من هذا النوع، كانت تهم أقصى شمال المغرب بسبتة وأحوازها ،وإن كنا نرجح أن ذلك ليس دليلا على انفراد هذه المنطقة بهذا النشاط، وبالمشاكل المرتبطة به.

ومهما يكن الأمر والأسباب ،فإن هذه الخصومات كانت تنتهي لصالح المزارعين بدليل ما ورد في بعض النوازل: «فأصحاب الجنات أحق بسقيهم لجناتهم من أصحاب الأرحي وإن كانوا أنشأوا جناتهم بعد إنشاء أهل الأرحي لأرحائهم ... فإذا استغني عن السقي به صرفه

(6) المعيار ج. 8، ص. 273-394-402-404.

(7) ن.م.س.، ج. 8، ص. 417، ج. 9، ص. 72، ج. 10، ص. 276-304.

(8) ن.م.س.، ج. 8، ص. 14

(9) ن.م.س.، ج. 8، ص. 382-387-395-404-448، ج. 9، ص. 52-62-63، نوازل القاضي عياض، ص. 24.

(10) المعيار، ج. 9، ص. 62؛ انظر تعقيب الونشريسي بشأن شهادة العرفاء، «وأما شهادة العرفاء فإنما يشهدون بما يظهر لهم دليله عرفا فلايعبرون عنه إلا بقولهم ظهر لنا من دليل الحال كذا ... فالصواب إعماله»

أهل الأرحي إلى رحاهم....»[11] ولأن الثمرات إن لم تسق في وقت سقيها هلكت والأرحي لاتهلك بقطع الماء عنها،وإنما تنقطع المنفعة في ذلك الوقت ...»[12].

إن الفتاوي هنا لاتلغي حقوق أصحاب الأرحي، بل تؤخر استفادتهم من الماء فقط، وعلاوة على ذلك فقد تظهر الخلافات بين أصحاب الأرحاء أنفسهم بسبب إحداث أرحاء جديدة محل أخرى قديمة، وتغيير مجرى الماء أو رفع السواقي والسدود التي تسقيها إلى أعلى، مع ما يترتب عن ذلك من أضرار. وقد عولجت هذه النوازل من زاوية الاستحقاق وقدم الاستغلال والحيازة.

فمياه الأودية التي لاملك عليها لأحد ،يمكن للأعلين والأسفلين على السواء أن يقيموا عليها الأرحاء، وأن يستغلوها وقت الاستفادة من الماء في السقي والطحن، ولا احتجاج لأحد منهم بالسبق [13]. وتبطل حقوق أصحاب الأرحاء القديمة المعطلة، في حالة إنشاء أرحاء جديدة من قبل آخرين، ومرور العام فما فوقه، دون أن يظهر أصحاب الأولى رغبة في العودة إلى إصلاحها واستغلالها، لأن ذلك يحمل على التسليم والرضى.

II. وفي كتاب المعيار وغيره من المجاميع ، نوازل تتصل بنزاعات حول الماء، بين أهل الحضر والمزارعين القاطنين بظاهر المدينة مباشرة. ويهمنا هنا نازلة وردت في الجزء الثامن من المعيار عنونها مخرجو الكتاب ب «تنازع الفاسيين والمصموديين في كنس وادي مصمودة».

يقول أبو العباس أحمد الونشريسي في مطلع النازلة: « مسألة في وجه الحكم في وادي مصمودة حين تنازعوا مع الفاسيين في كنسه لزيادة الماء فيه لسقي خضرهم وثمارهم» بعد حمد الله وشكره والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه والمتبعين لهم ...« فإن بعض أصحابنا من الطلبة أعزهم الله تعالى سألوني أن أجمع لهم بعض النصوص الدالة على وجه الحكم في مسألة وادي مصمودة حين تنازعوا مع الفاسيين في كنسه لزيادة الماء فيه لسقي خضرهم وثمارهم، وتلخيص تلك المسائل ووجه الاستدلال فيها حسبما اتصل لدينا من ذلك، ليكون عدة وحجة يستظهر بها على أولئك الفاسيين مهما أرادوا العودة إلى فعلهم ذلك. فأجبتهم إلى ذلك رجاء ثواب الله عز وجل وحسن مثوبة في العاجل والآجل...»[14].

وقد أجاب أن أرباب الدور بالنسبة لانتفاعهم بماء النهر المذكور على ستة أصناف :

---

(11) ن.م.س.، ج. 8، ص. 385، نوازل القاضي عياض، ص. 125-126.
(12) المعيار ج. 8، ص. 389.
(13) ن.م.س.، ج. 8، ص. 402.
(14) ن.م.س.، ج. 8، ص. 20.

أولا : من جر من النهر المذكور شيئا لغسل مرحاضه ؟ أو لصهريج في داره.

ثانيا : أصحاب الآبار التي تسري إليها الرشوحات(تتسرب إليها مياه النهر عبر الفرشة المائية).

ثالثا : أصحاب القنوات والمراحيض التي تصب في النهر.

رابعا : المجاورون له والساكنون عليه .

خامسا : الذين يطرحون الزبل والتراب في أزقتهم وشوارعهم فتحمله السيول والأمطار حتى تلقيه في النهر المذكور.

سادسا : الذين يسقون منه دوابهم وما أشبه ذلك .

وقد انتهي في الأخير إلى القول : « بأن لاشيء على أحد من هذه الأصناف كلها في كنس النهر المذكور لاستقرار مائه وتكثيره وتمكن كل واحد لمنفعته على الحالة التي هي عليه. واستدل على ذلك بنصوص من المدونة وكتاب النوادر ليس هنا محل استعراضها.

ومعنى هذا أن أهل فاس لم يكونوا ملزمين حسب الونشريسي بالمساهمة في الكنس والعمل مع أرباب الجنات وتحمل نصيبهم من النفقات. لكن تطارح أسئلة أخرى بهذا الشأن(15)، أدى بالونشريسي إلى تعديل حكمه في النهاية، فأصدر فتوى مطولة من بابين ينصف أحدهما نسبيا مطالب أهل وادي مصمودة، ويتفق ثانيهما مع ما سبق له وأفتى به في البداية.

لقد توصل الونشريسي إذن بسؤال أول سبق استعراض عناصره، وستة أسئلة فرعية، كما لو كان الأمر يتعلق بمناظرة فقهية، ونورد هنا بشكل موجز هذه الأسئلة التعقيبية.

1. إن كنس النهر المذكور لم يكن للزيادة في مائه ،وإنما خوف امتلائه بما تحمله اليه السيول والأمطار ، ويبقى فيه من الأزبال والأقذار حتى يفيض على أرباب الدور.

2. سؤال بشأن جوابه بأنه لايجب الكنس على المجاورين للنهر المذكور والساكنين عليه ،فلم لايقال إن ذلك واجب عليهم لما يطرحون فيه من الزبل والأقذار.

3. سؤال بشأن جوابه بألاشيء على أرباب القنوات والمراحيض التي تصب في النهر مع أن الكنس واجب على هؤلاء لأجل ما يتقعد (يترسب) من ذلك في النهر.

---

(15) ن.م.س.، ج. 8، ص. 23.

4. سؤال بشأن قوله إنه لايجب الكنس على الذين يطرحون الزبل والتراب في أزقتهم فتحمله السيول حتى تلقيه على النهر، فلم لايقال إن الكنس واجب على هؤلاء لأن ذلك من سببهم.

5. سؤال بشأن قوله إن الكنس لايجب على أصحاب الآبار التي تسري إليها الرشوحات، إذ حياتها من النهر المذكور، بدليل اغورارها وجفافها إذا انقطع ماء النهر.

وقبل أن نتطرق إلى فحوى السؤال الأخير فإن الونشريسي بقي متشبثا بأجوبته السابقة في الحالات الخمس المذكورة. وكانت تعقيباته ذات صبغة بيداغوجية،حاول من خلالها توضيح فتواه وتبسيط استدلالاته.

6. ثم يأتي السؤال السادس كتعقيب إضافي على مسألة القنوات والمراحيض والكراسي ،التي يبدو أن إثارتها هذه المرة قد تمت ببعض التحايل الذي دفع أبا العباس الونشريسي إلى تعديل حكمه، بناء على معطيات جديدة تهم النجاسات التي يحملها النهر إلى غاية جامع الأندلس.

يقول الونشريسي في هذا الصدد :«أما ما كان من ذلك كله في موضع دخول النهر إلى حد ميضات جامع الأندلس شرفه الله بإقامة الذكر فيه؛ فقطعه لازم وتغييره واجب لأن أصل ماسيق له الطهارة.وكذلك مابنيت المقاصد عليه، وإذا كان الأصل ماسيق له ذلك الحدالطهارة، وجب قطع كل ما يؤدي إلى تغييره ونقله عن أصله ... وأما ما كان من ذلك أسفل الجامع فلاسبيل إلى قطع شيء من ذلك ...».

إن الفتوى هنا خرجت عن مقاصد السؤال، بحيث لايبدو من الجواب إشارة إلى وجوب اشتراك أصحاب الدور المعنية في كنس النهر، بل هناك دعوة صريحة إلى التوقف عن صرف المياه النجسة في المرحلة التي تسبق اتصال النهر بجامع الأندلس، ومعنى هذا زيادة في التصعيد بين أهل وادي مصمودة والفاسيين.

ومهما يكن الأمر فإن إلحاح الطلبة الذين نرجح أنهم كانوا يدافعون عن أهل وادي مصمودة، قد أتى أكله في النهاية بحيث نجد الونشريسي في الصيغة النهائية لفتواه (16) يترك الباب مفتوحا أمام أحد حكمين، يستجيب أولهما في حالة ما إذا تحقق ببينة صحيحة، لمطالب أصحاب البساتين والأجنة بوادي مصمودة. ويتمسك الونشريسي في الحكم الثاني بما سبق له أن أفتى به أعلاه، فأعفى أصحاب الدور من أية مشاركة في أعمال التنقية والكنس بوادي مصمودة.

(16) ن.م.س.، ج. 8، ص. 28 ومايليها .

إن تغيير الونشريسي لرأيه، أو استدراكه على فتواه، يأتي في الغالب نتيجة لمعطيات جديدة أتت بها بقية الأسئلة، غير أننا لانستبعد أن تكون هناك أسباب أخرى نجهل تفاصيلها، لأن ما نعرفه عن الونشريسي أن استقراره بفاس واندماجه في أوساطها العلمية لم يكن سهلا، وأن خلافاته مع فقهاء المدينة مشهورة، وبلغت بعض الحدة في القول خصوصا في مسألة تضمين الرعاة (17)، علاوة على مانلمسه من انفعال تجاه الفاسيين في نص النازلة، علما بأن الراوي هنا هو الونشريسي نفسه (18) فيبدو لنا، والله أعلم أن هناك نوعا من التواطؤ بين الونشريسي وسائليه، وقد يكونون من الطارئين مثله، فانتهى إلى الفتيا بما يلي دون أن ينسى أنه فقيه عليه أن يراعي أحكام الشرع أولا وقبل كل شيء.

يقول الونشريسي: «إذا خرب سد النهر وتعطل شربه، فإصلاحه على بيت المال، فإن أعوز بيت المال فعلى ذوي المكنة منهم، فإن تعذر هذا كله وتعذر الانتفاع بالشرب المذكور، إلا بعد إصلاح ومؤنة وثبت ذلك ببينة عادلة وتعين لإصلاحها أهل البساتين وأرباب الدور، فالحكم فيه أن ذلك لازم لمن أخذ منه الماء كأصحاب الفنادق والحمامات أو حمل منه قادوسا لداره لصهريج أو خصة أو لعرصة له ولاشيء على أصحاب الدور فيما نصبوا على ذلك من الكنف والمراحيض بعد انتفاع أصحاب هذه المنافع المعقودة».

ثم يأتي برأي مخالف نسبيا في مسألة رمي الأزبال في النهر فيقول: «وإن طرح الزبل فيه، فإن عين من طرحه فيه وتعين موضعه، أمر بإزالته وكنسه لأنه من الضرر الذي يجب رفعه».

أما الباب الثاني من هذه الفتوى، فيتعلق باحتمال آخر يكون فيه النهر قائما جاريا لم ينقطع، بحيث يتوصل كل واحد من أرباب الدور إلى منفعته الخاصة من غير كنس ولاتنقية، وأراد أهل الجنات كنسه ليتوصلوا إلى الزيادة في مائه لسقي خضرهم وثمارهم، فلا شيء على أحد من أرباب الدور، ويكون العمل والإنفاق على أرباب الجنات خاصة».

يتبين إذن أن الونشريسي قد أحسن التخلص فهو لم يتنكر لسابق فتواه بشأن الأصناف الستة من أرباب الدور بفاس، كما أنه لم يحرم أهل وادي مصمودة من حقهم في الاستفادة من الدعم والمساعدة في مهمة تنقية وادي مصمودة.

---

(17) ن.م.س.، ج. 8، ص. 341-343، انظر أيضا عمر بن عبد الكريم الجيدي العرف والعمل في المذهب المالكي الرباط، 1984، ص. 484.

(18) المعيار ج. 8، ص. 20، انظر قوله « ليكون ذلك عدة وحجة ليستظهر بها على أولئك الفاسيين مهما أرادوا العودة إلى فعلهم ذلك.

إن ما تقدم من معطيات عن موضوع قضايا الماء في المجالات السقوية يبين أن مجال السقي بتنظيماته وتجهيزاته المختلفة ،قد فرض على المنتفعين سلوكا يمزج بين الانضباط والتضامن، لم تكن تخل به فيما يبدو إلا الاستثناءات التي تعكسها النوازل الواردة في المعيار وفي غيره من المجاميع، والتي تحكمت فيها ظروف بشرية أحيانا وأخرى طبيعية في غالب الأحيان.

إن المجالات السقوية، وسواء تعلق الأمر بمياه مملوكة أو مشتركة فرضت على ما يظهر إيقاعات جماعية على المنتفعين بالمياه بدء بأعمال التجهيز نفسها، بحيث إن جر القنوات وإقامة السواقي وبناء السدود والصهاريج هي مراحل ضرورية للانتفاع بالماء [19]. كما أن استمرار الجماعة في الانتفاع يفترض استعدادها الدائم لإصلاح ما انثلم وتضامنها في ذلك، كما تبينه بعض الفتاوي [20] التي ذهبت إلى تأكيد أوفاق الجماعة وعملت على تأكيد واجب التضامن إذا كان في مصلحة الجماعة .

لكن نازلة وادي مصمودة تشذ عن القاعدة ،ولاتعكس بتاتا أية رغبة في تقديم المساعدة لفلاحي هذا النهر، بالرغم من الاشتراك في منافعه، لأنه ليست هناك أسس للتضامن بين جماعتين متناقضتين، ولنا في هذا خلاصتان أساسيتان :

– إن التعارض بين فاس وباديتها المباشرة، يعود لأسباب اقتصادية وذهنية. فالمياه غير مملوكة لأي طرف منهما، ولاتطرح المشاكل التي استعرضناها في البداية، والتي لها صلة وثيقة بأسس عيش الأطراف التي كانت تقوم بينها الخصومات بين الحين والآخر.

ويبدو لنا أن المشكل في نازلة وادي مصمودة هو مشكل تعارض بين هويتين مختلفتين ومتنافرتين من حيث نسق العيش. وأن النزاع هنا له صلة في الغالب برواسب عهود من الاحتقار والحذر اللذين يميزان عادة علاقة الحضري بالبدوي، وربما أيضا بصعوبة أحوال عيش الجميع في هذه الفترة من تاريخ المغرب. ويرتبط بهذا ماهو كامن في فتوى الونشريسي وإن كان لم يصرح به، وهو أن زمن الأعمال الكبرى والتجهيزات التي كانت تقوم بها العصبيات الحاكمة، قد ولى بسبب عجز الدولة عن تغطية المصاريف، وتحمل الأحباس والميسورين والجمهور أحيانا تبعات ذلك، فبالمقارنة مع عهود القوة يعتبر هذا دليلا إضافيا على استقرار الأزمة.

(19) ن.م.س.، ج. 5، ص. 12، ج. 10، ص. 275.
(20) ن.م.س.، ج. 10، ص. 273.

الماء والحرب في تاريخ المغرب : أية علاقة ؟

ذ. محمد استيتو

كلية الآداب ، وجدة

تواتر عن بعض أهل المغرب قولهم : "إذا رأيت قوما يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام، فتعلم أنهم في أمر الماء "[1]. وقد كان هذا فعلا واقع حال معظم أهل هذه البلاد، وخاصة أهل المغرب الأقصى [2].

وما يهمنا من أمر هذا القول، ليس البحث في ظاهرة الصراع الإجتماعي حول الماء، وإنما الإنتباه إلى ظاهرة اعتماد هذا العنصر أداة ووسيلة عسكرية في تاريخنا، الذي يعرف بكثرة المعارك والحروب والصدمات المسلحة، إلى درجة قد تبدو معها الملاحم والبطولات والمواجهات العسكرية سمة غالبة عليه.

---

(1) المعنيون هنا هم أهل "قفصة، مجهول : الإستبصار في عجائب الأمصار .نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص .152 - 153.

(2) يمكن الرجوع إلى مجموعة من العروض ضمن هذا العدد على سبيل الإستئناس. انظر كذلك كتب النوازل الفقهية، ومن بينها كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد الونشريسي، (13جزء)، وضع : محمد حجي وأحمد الشرقاوي اقبال ومحمد العرائشي ، نشر وزارة الأوقاف ، مطبعة فضالة ، المحمدية، 1983، خاصة الأجزاء 5، 7، 8، 9، 10 . راجع أيضا : محمد مزين : "وثيقة جديدة حول توزيع المياه بفاس " ، وحالاته ، مجلة كلية الآداب بفاس، ص. 388-402، العددان 2 و3، 1979-1980.

واللافت للإنتباه أن معظم تلك المعارك والمواجهات جرت خارج المواسم المطيرة التي عادة ما تكون فيها الحركة وعنصر المفاجأة وظروف الإعداد غير ملائمة، لأن الجيوش قد تصبح عرضة لمداهمة العواصف والسيول أو الثلوج، مثلما حدث في عدة مناسبات (3). لهذا كان المخططون للحملات العسكرية وقادتها يحرصون على تحاشي الحروب في مثل هذه الفصول المتميزة بظروف جوية سيئة، لا تليق أصلا إلا لطلب دفءالكوانين واجترار بطولات مواسم الصيف.

لقد فرضت الظروف المناخية نفسها إذن على جرأة الإنسان، أو لنقل ببساطة أنه خضع لأمر الماء وقوته. فهل يجرنا هذا إلى الحديث عن العلاقة بين الماء والحروب في تاريخنا ؟ . لا بأس، خاصة وأنه خارج هذه القاعدة، يلاحظ في مصادر تاريخ المغرب أن هناك فيضا من الإشارات الهامة إلى هذه العلاقة، التي تظهر بصفة خاصة في استغلال ينابيع الماء ونقطها ومجاريها في المعارك والمواجهات وسيلة من وسائل الدفاع أو الضغط والإبتزاز أو الهجوم ...

إنما مع ذلك، فإن البحث في هذه الظاهرة وفي أدواتها وأساليبها لايزال محدودا جدا، لأنها لم تثر بعد فضول الباحثين بما فيه الكفاية(*)، رغم أهمية الموضوع وجديته وطرافته، خاصة بالنسبة للباحثين المهتمين بتاريخ المعارك والحروب، والمولعين بتركيب

(3) يبرز إحجام الجيش المغربي بصفة خاصة عن القيام ب « الحركة » في فصل الشتاء ليس فقط من خلال قلة « حركاته » في هذا الموسم مقارنة بغيره من المواسم، ولكن أيضا من خلال إنكار الناس لذلك، ومن خلال فشل كثير من الحملات، وتعرض الجيش لأهوال شديدة عندما كان يتحرك في الفصول المطيرة . ومن الأمثلة على ذلك، أن أحد رجالات فاس لما أخبر بعض الناس - متوقعا - بخبر خروج السلطان المولى إسماعيل في إحدى حركاته إلى الشمال لقتال الخضر غيلان، « عجب الرجل من ذلك، لأن الوقت كان وقت مطر وبرد وليس هو محل الحركة...» الضعيف، تاريخ الضعيف، تحقيق، أحمد.العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986، ص. 60 . وأن أحمد المنصور لما خرج بجيشه في صفر 997ه/ 1589م من مراكش «في أوان البرد والشتاء (...) جاز عليهم ثلج مفرط حتى كاد أن يتلف جل الجيش من ذلك، ومات منهم جماعة لا يحصى عددهم كثرة، وغيب الأخبية، وأتلف دواب كثيرة لا تحصى، وأموالا طائلة ..." ، أحمد ابن القاضي : المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور، تحقيق : محمد رزوق، (2 ج) مطبعة المعارف الجديدة، 1936، 2 : 584 . وآن المولى اسماعيل لما تحرك إلى الجنوب في ربيع 1090هـ1679/م، ورد الخبر "أن السلطان ومن معه تاهوا بثنية الكلاوي من الثلج والوعر وهلك نحو 300من الخيل وتقلعت الأخبية وبقيت الأموال وغيرها، وطوى الناس على الجوع أياما، وأنه ماخرج من الوعر إلى الوطيا إلا بعد شدة، ولم يخرج معه إلا نحو 200 من الخيل ..." تاريخ الضعيف، مصدر سبق ذكره، ص. 63 . وفي المكان نفسه، حدث أن السلطان الحسن الأول، لما خرج من تافيلالت في شتاء 1311هـ1893/م " كان رجوعه إلى مراكش على طريق الفائجة، ولما انتهى إلى ثنية الكلاوي أصاب الناس ثلج كثير وبرد شديد تألموا منه حتى السلطان، ثم خلصوا منه بعد عصب الريق ..." ، أحمد بن خالد الناصري : الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (9 ج)، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956 9 : 205 .

(*) مما يعزز ذلك أكثر أنه لم يخصص محور في هذه الندوة العلمية للبحث في هذه الظاهرة، رغم حضورها القوي في مصادرنا ورغم أن موضوع الندوة هو الماء في تاريخ المغرب ...

مشاهدها وبناء تفاصيل أحداثها ووقائعها، ولكل من يهمه أمر إحياء هذا الماضي بجزئياته، ليستفيد منه دارس التاريخ ، ويستلهم منه الشاعر الروائي والفنان والسينمائي مواضيع إبداعهم وصورهم الشعرية والفنية..

ومعلوم أن ظاهرة استغلال عنصر الماء في الخطط القتالية قديمة ، اعتمدت كلما كانت الظروف ملائمة لذلك. ويظهر أن تاريخ الفتوحات الإسلامية حافل بنماذج كثيرة من هذا النوع (4).

وبالنسبة لتاريخ المغرب ، وبعيدا حتى عن تدخل العنصر البشري، يلاحظ أن الماء كمشكلة أو قضية ، كان حاضرا في مختلف فترات التحول السياسي الكبرى ، أو في غيرها من الفترات العويصة، حيث واكبتها كلها تقريبا عوامل مناخية مضطربة، اتسمت إما بكثرة سنوات الجفاف والقحوط، أو بكثرة التساقطات الغزيرة والسيول المدمرة وسلسلة من المجاعات والأوبئة، ترتب عنها جميعها تردي الأوضاع العامة، بل وتبدل الأسر الحاكمة أحيانا (5)، إلى حد جعلنا نتساءل في بعض المناسبات عما إذا كان تزامن فترات التحول السياسي في المغرب مع كوارث طبيعية من هذا النوع مجرد صدفة أم أن الأمر أبعد من ذلك (6) ؟ .

وعلى مستوى آخر ، فإنه وبغض النظر عن اعتماد المجاري المائية حواجز أو حدودا سياسية بين المغرب وجيرانه، كجعل وادي تافنا أو وادي كيسر حدا مع المغرب الأوسط "الجزائر "(7)، أو اعتمادها أحيانا حدا للفصل بين كياناته السياسية الداخلية، كجعل وادي أم الربيع وروافده في بعض الفترات حدا بين "مملكتين "فاس ومراكش (8)، فالملاحظ

(4) اعتمد المسلمون الماء سلاحا وأداة عسكرية في كثير من غزواتهم وفتوحاتهم ، مثل : غزوة بدر وفتوح العراق والأندلس والقسطنطينية ...، وقد وضح ذلك: رابح المغراوي : في محاضرة غير منشورة ألقاها بكلية الآداب بالجديدة بعنوان : " الماء وأثره في استراتيجية الحروب : نماذج من تاريخ الإسلام . " ضمن ندوة : الماء عنصر الحياة في الطبيعة والثقافة ، أيام 22-23 أكتوبر 1991 .

(5) ورد ذلك في الفصل الخاص ب " انعكاسات الكوارث الطبيعية على الأحوال السياسية في غرب القرن 16 م " ، ص.346 من رسالتنا عن : " الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر " ، لنيل دبلم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب ،فاس، 1988.

(6) نفسه، ص . 346 - 347 .

(7) جعل وادي تافنا حدا بين المغرب وولاية الجزائر في عهد المولى اسماعيل .انظر :الاستقصا ، م س ، 7 : 59-60 ‹ أما وادي كيسر فلا زال إلى اليوم حدا مع الجزائر منذ اتفاق المغرب مع فرنسي الجزائر على ذلك في القرن 19.

(8) جعل وادي أم الربيع وروافده حدا بين مملكة فاس الوطاسية ومملكة مراكش السعدية الناشئة . انظر : مجهول : تاريخ الدولة السعدية الدرعية التاكمدرتية ، نشر : كولان، الرباط، 1934، ص . 7 ، ومحمد الصغير اليفراني نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي ، ط . 2 ، مكتبة الطالب ، الرباط ، د . ت ص . 20- 21 .

كذلك أن كثيرا من المعارك التي دارت رحاها على أرض المغرب، معظمها جرى قرب نقط الماء وعلى ضفاف الأودية والأنهار ومشارعها. فكم هي كثيرة المعارك المنسوبة إلى وادي تافنا ووادي اسلي، ووادي ملوية أو وادي ايناون ووادي سبو ووادي اللبن ووادي ورغة ووادي بهت ووادي اللكوس ووادي مارتيل أو وادي بورقراق ووادي الشراط، ووادي أم الربيع ووادي العبيد ووادي تنسيفت ووادي سوس...إنه لمن الصعب إحصاؤها !

والواقع أنه ليس هناك مجرى مائي في المغرب إلا وجرت على ضفافه عدة معارك. بل إن من بين تلك المجاري مالايعرف أو يشتهر إلا من خلال تلك المعارك (**).

في هذا السياق إذن تأتي هذه المداخلة ، التي لا نتوخى منها الإحاطة بتفاصيل نموذج معين من صور وأساليب تلك المناوشات والمواجهات والحروب التي اعتمدت فيها مصادر المياه المختلفة سلاحا وأداة في استراتيجية القتال، وإنما غرضنا ينحصر في لفت الإنتباه إلى غفلة الباحثين عن أهمية حضور هذه الظاهرة في مصادرنا والحث على اعارتها اهتماما خاصا، لأن ذلك قد يؤدي إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات والوقائع والإفتراضات والإستنتاجات بخصوص بعض ملاحمنا، كما قد يضيف أشياء جديدة إلى تفسير ظروف ونتائج جملة منها، وإلا فإنه سيسمح على الأقل بتجاوز الوقوف في أبحاثنا عند مجرد "والتقى الجمعان " فاستعراض النتائج.

وفي هذا الصدد، سنكتفي بتناول نقط أربع، مركزين فيها بالأساس على ما تعلق منها باستخدام الماء وسيلة لخدمة أغراض عسكرية أو ما شابه ذلك.

أ- الماء أداة التحصين والدفاع

عند إمعان النظر في اعتماد الماءوسيلة للتحصين والدفاع، وفي مدى اهتمام العنصر البشري بها في تاريخ المغرب، يتبين أنه كان هناك حرص على عدم إغفال ذلك الربط الموضوعي والحيوي بين مادة أساسية للحياة وبين مشروع لأي تجمع بشري حضاري بوجه عام. ويلاحظ هذا بوضوح في كثير من مواقع الإستقرار والتجمعات السكانية ، خاصة في تلك المدن والحواضر التي لم يكن يراعى في اختطاطها فقط منافع الموقع من حيث ملاءمة طبوغرافيته واعتدال مناخه، ومدى قربه من المزرع والمحطب والمرعى ومن الطرق...، وإنما

(**) كاشتهار معركة الملوك الثلاثة بمعركة وادي المخازن وبالعكس، واشتهار وادي اسلي بمعركة أوائل الأربعينات من القرن 19 بين المغاربة وفرنسيي الجزائر .

كان يراعى فيها كذلك، وبدرجة أكبر، وقوعها على جنبات شريان مائي مهم، لدوره في تنشيط حركتها الإقتصادية، مع ما يترتب عن ذلك من تطور اجتماعي وتوسع عمراني، كحال مدينة فاس (9).

وأبعد من ذلك، فقد استغلت المياه عذبة أو مالحة في عدة مواقع حواجز وقائية، طبيعية أو اصطناعية في مجال التحصين والدفاع، وعنصر أمن، كلما كان ذلك ممكنا، لتحول دون تسلل الدخلاءوالمغيرين ... ولنا في تلك الحصون والقلاع والمدن التي تنصب على شواهق الأجراف البحرية التي تتكسر عليها أمواج المتوسط والأطلنتي خير مثال(10).

وبعيدا عن السواحل، فإن بعض القلاع والمدن الجبلية المحصنة بمجارمائية طبيعية أو خنادق محفورة، لا تزال شاهدة على اعتماد هذا الأسلوب الدفاعي، مثل مدينة دبدو بشرق المغرب، التي شيدت "على منحدر جبل شاهق منيع جدا باستحكاماته الطبيعية (...) ينزل من حدوره (...) عدد كبير من مجاري المياه تمر بداخل دبدو ..."(11)، والتي من المحتمل جدا أنها كانت تستعمل أيضا عند الضرورة في غمر الخندق الذي حفر عند سورها الجنوبي، وذلك زيادة في مناعتها وإرغام المغيرين بالتالي على خيارين: إما التجمع وضرب الحصار على المدينة، عند قدمها، في المنبسط المكشوف بالجهة الشمالية العارية، وإما التشتت وراء الخندق، عند رأسها، في المنعرجات الجبلية المعادية، وهما في كل الأحوال خياران لا يسلمان من سوء العواقب.

ولعل من الأمثلة الواضحة لذلك، أن الحصار الذي ضربه الوطاسيون على هذه المدينة في صيف 914هـ/ 1508م كلفهم ما ينيف عن ثلاثة آلاف قتيل : أكثر من ألف منهم دقت أعناقهم على إثر سقوطهم وهم على ظهور جيادهم من فوق الصخور (12)، بينما هلك عدد

(9) عن أهمية وادي فاس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية والصحية للفاسيين، انظر ع.الجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق، عبدالوهاب ابن منصور، ط. 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص. 33-35، 39، 43-45، 50-51 ...، وكذلك ابن أبي زرع، الأنيس المطرب ...، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص. 48-49، وكذلك ابن القاضي، جذوة الاقتباس ...، دار المنصور، الرباط، 1973، 1 : 42-43. وروجيه لوتورنو، فاس فس عصر بني مرين، ترجمة ك نقولا زيادة، مكتبة لبنان، 1967، ص. 17-18، 37، 48.

(10) أنظر مثلا هيئة مجموعة من المواقع والحصون والمدن المغربية المشيدة على الساحلين المتوسطي والأطلنتي، مثل طنجة وأصيلا والعرائش والأوداية وأسفي والصويرة وأغادير ...

(11) ح. الوزان، وصف افريقيا، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980، 1982، 1 : 273.

(12) نفسه، 1 : 274.

كبير من الجنود عطشا في رحلة الذهاب والإياب بين تازة ودبدو ، نظرا لشدة حرارة ذلك الفصل ، ولقلة نقط الماء بين هاتين المدينتين، وإضطرار الجيش بالتالي إلى الإسراع لقطع هذه الفلاة في أقل مل يمكن من الأيام (13). مما أنهك الجنود ،ويفسر ذلك العدد الكبير من الضحايا .

ومثل هذه الواقعة كثير في مصادر تاريخنا ، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر واقعة البحيرة (أو البحيرية)، التي جرت أوائل عشرينات القرن 5هـ/12م قرب أسوار العاصمة مراكش بين الموحدين والمرابطين، وكانت فيها المدافعات بينهم على رؤوس العيون من سواقي الرقا وبعض خنادقها العظيمة، التي بلغ مغار سعة أحدها ثلاثين درعا. وكانت الخنادق سبب انكسار الموحدين (14).

والطريف، أن أهل بعض المناطق المنبسطة الغزيرة المياه، استغلوا من جهتهم الينابيع وسيلة للدفاع، على طريقتهم الخاصة، بكثير من الذكاء، إلى درجة تدعوإلى الإستغراب. فحتى عهد قريب، كانت قبائل رعوية بمجال عين بني مطهر، بالمغرب الشرقي التي عرف عن بعض أهلها أنهم كانوا إذا مطروا استبشروا فتزوجوا، وإذا قحطوا قنطوا طلقوا (15). كانت هذه القبائل كلما شعرت بهجوم محتمل عليها تحصنت في قلاعها، ثم غمرت محيطها ماء ، مستفيدة في ذلك من كثرة الينابيع والعيون وقرب الفرشة المائية من السطح، ومن طبيعة التربة السميكة واللينةوالرخوة ، فتتحول بسبب ذلك إلى حقل من الأوحال المبتلعة، وتجعل الحركة فيه متعذرة، وعملية التسلل عبره للإقتراب من الأسوار خاصة بواسطة الدواب أو عند حمل الأثقال مجرد مغامرة ليس إلا، لأن المتسللين والمغامرين يصبحون رمية سهلة في متناول الرماة المتربصين بهم خلف الأسوار (16).

ب - نقط الماء ورقة في المواجهات العسكرية

وفي وضعيات أخرى ، في مجتمع الواحات أم في المناطق المعروفة بقلة التساقطات أو بقلة نقط الماء فيها ، كالآبار والعيون وغيرها ، خاصة في الجهات التي ساد فيها ، في بعض

(13) يذكر الوزان أنه على طول المسافة بين تازا ودبدو لم يكن الماء متوفرا إلا في ثلاث معسكرات، نفسه، 1 : 275 .

(14) ابن القطان المراكشي ، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان ، تحقيق، محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ص. 160-162 .

(15) رواية شفوية .

(16) من مداخلة للأستاذ عبدالوهاب منديل من منطقة عين بني مطهر، في رحلة نظمتها «جمعية تاريخ المغرب - وجدة» إلى عين بني مطهر ودبدو بتاريخ 1/6/1996.

الفترات التاريخية ، ما أسميناه في مناسبة سابقة "ترحالا شاذا "[17]، مثلما حدث في السهول الأطلنتية، جنوب وادي أبي رقراق في العصر الحديث، كان الصراع مريرا حول مصادر المياه تلك، سواء بين القبائل، أو بينها وبين القوات السياسية والعسكرية محلية أم أجنبية، أو مابين هذه القوات ذاتها، حيث كثيرا ما كانت العيون والآبار والموارد المائية الأخرى تستخدم ورقة ضغط أو ابتزاز أو وسيلة عسكرية لتعطيل حركة الخصم أو تأخيرها، أو دفعه إلى تغيير أو تعديل استراتيجيته أو خطته.

ومصداق ذلك، أن يحي أو تعفوفت، أحد حلفاء البرتغاليين الأقوياء بدكالة، لما بلغه خبر قدوم عامل مكناسة الناصر الوطاسي لتأديب القبائل الموالية لبرتغالي ثغر أزمور، في ربيع 1514م/919هـ، اضطر إلى الإخلاء قرية سرنو حيث مقره والفرار إلى حصن أزمور. وقام أثناء ذلك بطمر كل الآبار الواقعة على مسافة المرحلتين أو الثلاث مراحل الفاصلة بين البلدتين، ألقى فيها الحبوب والجيف ومواد سامة... فضيع بذلك على الناصري الوطاسي، وقتا ثمينا للظفر به، انضاف إلى السبعة أيام التي استغرقها عبور الجيش المغربي لأحد مفارع وادي الربيع.

وقد قاسى الناصر ، طوال الفترة التي استغرقتها حركته بدكالة، محنا وشدائد كثيرة وعويصة، خاصة بسبب ندرة المياه، إذ لم يكن قد بقي أمامه من سبيل للحصول على هذه المادة إلا بذل قصارى الجهد لحفر آبار جديدة أو استصلاح ما طمر منها، وذلك في أقصر مدة ممكنة، فيما كان البرتغاليون ينهكون قواته بالغارة تلو الغارة، خاصة ليلا، إلى أن اضطر إلى التراجع عن مسعاه وهو يجر أذيال الخيبة [18].

وفي سياق قريب من هذا، لا نعدم في تاريخ المغرب معارك هلكت فيها نفوس كثيرة أحيانا بسبب غياب الماء أو ندرته أو بعده أو منع الناس منه.فقد ذكر صاحب "نشر المثاني "دون خوض في التفاصيل أنه في جمادى الأولى من عام 1020هـ/1611م "وقعت مقتلة بموضع قرب فاس يقال له المترب ، فمات من أهل فاس سبعمائة نفر (...) في يوم احد، وجلهم هلك بالعطش "[19].

---

(17) محمد استيتو ، مرجع سابق، ص. 70.

(18) راجع الفصل 51 ، ص. 122-124 من كتاب.

(19) محمد بن الطيب القادري ، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني ، تحقيق : محمد حجي، وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط (4 أجزاء) 1977، 1982، 1986 ، 1 : 160.

وفي بعض حالات الصراع بين المغاربة والقوى الأجنبية المحتلة لثغوره الساحلية، كان يكفي المجاهدين ضرب الحصار على بعض تلك الثغور ومنع مصادر الماء عنها لتحريرها، تماما كما حدث في عملية استرجاع قلعة المعمورة من يد الأوربيين في ربيع الثاني من عام 1092هـ/ أبريل 1681م "زحف المغاربة إلى القبيبات (قرب حلق المعمورة) والفندق الذي كان فيه خزين النصارى، وحالوا بينهم وبين المدد من ناحية المرسى، وبينهم وبين البئر التي يتزودون منها بالماء حتى أوهنهم العطش،وضيقوا بمدينة المعمورة (...) فأسلم النصارى ..."[20].

وذكر القادري حول هذه الحادثة نفسها، أنه قيل إن السلطان المولى اسماعيل "قطع الماء عنهم (النصارى) وأخذها عنوة (المعمورة) بغير قتال، وقيل: قاتلهم بعد قطع الماء عنهم وأخذها عنوة. ولم يمت أحد من المسلمين في أخذها، فلذلك قيل بغير قتال. وغنم النصارى الذين كانوا بها وأموالهم وسلاحهم وآلات حربهم، وأتى بجميع ذلك إلى مكناس"[21] عاصمة ملكه.

جـ - مجاري المدن سيف ذو حدين

إذا كانت بعض المدن والحواضر قد شيدت عن قصد وحسن نية على ضفاف جريان مائي، وترامت أطرافها على جوانبها وفروعها، مراهنة عليها لضمان نوع من التوسع مع ما يتبع ذلك عادة من سعة على المستوى الاجتماعي ومن توسع عمراني وبناء مسرح مجد حضاري ...وألقت بمسألة أمنها على عاتق أسوارها العاتية، فقد تأكد في الواقع وبالملموس، في بعض الحالات، أن تلك المجاري، مصدر فخر وقوة تلك التجمعات السكانية ورمز ازدهارها، إنما هي في الوقت ذاته نقطة ضعفها، ومصدر آلامها ونكباتها. والنير الذي يسلط على رقاب أهلها، ويجبرهم على الطاعة والإنقياد لخصومهم من القبائل المجاورة أو لغيرهم، من غير حاجة إلى ضرب حصار أو تهديد بمبارزة أو قتال.

لقد كان هذا مثلا حال مدينة تازة في الفترات المضطربة، حيث كان أهلها كثيرا ما يكرهون على الخضوع لنزوات جيرانهم الجبليين، الذين كان يكفيهم لتحقيق ذلك تغيير مجرى الوادي المنحدر من جبلها، مخترقا جوامعها ومعاملها ومنازلها، ساقيا بساتينها،

---

(20) عبدالكريم بن موسى الريفي، زهر الأكم، تحقيق أسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص. 166 .

(21) نشر المثاني، م .س . 3 : 301 .

وصرفه إلى مكان آخر ليتأذى السكان من جراء ذلك، بسبب تعطل مطاحنهم ومرافقهم، وانعدام ماء الشرب أو قلته، واضطرارهم إلى استعمال ماء النطافي والخزانات العكر (22)، ولينقادوا بالتالي لخصومهم ملبين رغباتهم.

أما أهل مدينة فاس، فقد كان أمرهم أعظم بسبب الوادي الذي يخترق مدينتهم بصبيب أهم من ذلك الذي يخترق تازا، ذلك أن هذا المجرى، الذي درج سكان فاس على استعمال مائه لتنظيف شوارعهم وأزقتهم بطريقة خاصة (23)، واستعماله في مآرب أخرى (24)، استخدم أحيانا أداة عسكرية ضدهم، لتحقيق مكاسب سياسية، بشكل مثير للغاية، كما حدث أثناء انتزاع الموحدين مدينة فاس من المرابطين.

فقد ذكر أبو بكر الصنهاجي ، المعروف بالبيدق (25) باقتضاب، أن عبد المومن بن علي الموحدي، قام بقطع ماء الوادي الداخل إلى المدينة، ثم رده إلى السور، فهدم باب السلسلةأحد أبواب فاس.

أما صاحب القرطاس ، الذي أورد معلومات أوفر، فقد ذكر أنه "بعد الحصار الشديد (...) قطع (عبد المومن)عنها (أي فاس) النهر الداخل إليها بالألواح والخشب والبناء حتى انحصر الماء فوقها في الوطا، فوصل إلى مركزه ثم خرقه، فهبط الماء دفعة واحدة، فهدم سورها وهدم من دورها ما يزيد على ألفي دار، وهلك به خلق كثير، وكاد الماء يأتي على أكثرها، فدخل عبد المومن مدينة فاس "(26).

---

(22) الوزان ، م . س ، 1، 276 .

(23) يقول أبو القاسم بن حوقل إن مدينة فاس « مفروشة بالحجارة ، في كل يوم من أيام الصيف يرسل في أسواقها من نهرها الماء فيغسلها فتبرد الحجارة وجميع ما بها من الفواكه والغلات والمطاعم والمشارب والتجارات والمرافق والخانات » صورة الأرض، مكتبة الحياة ، بيروت، 1979 ، ص. 89 . ويقول الشريف الإدريسي : « أما مدينة القرويين فمياهها كثيرة تجري منها في كل شارع وفي كل زقاق ساقية متى شاؤوا فجروها فغسلوا مكانهم ليلا فتصبح أزقتهم ورحابهم مغسولة » . نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب ، بيروت، مجلد1 ، ص. 242 . وقد ظل العمل بهذه الطريقة إلى مطلع القرن 20 ، فقد ذكر لوطورنو أن عامل المدينة ، حين كانت تزعجه الروائح الكريهة المنبعثة من المدينة ، كان يأمر بتنظيف عام لها ، « فكان أعوان مصلحة المياه يفتحون سدادات في الأحياء العليا ، دون إشعار أحد ، فتتدفق عبر الأزقة المنحدرة سيول حقيقية، جارفة القاذورات وتجرف أحيانا حتى السلع التي لم يكف الوقت لحفظها ، والأثاث الصغير والحيوانات الحية التي يفاجئها السيل العارم. فيرتفع الماء في الأجزاء المنخفضة من المدينة قبل أن يجد له منفذا، ويبلغ منتصف الجسم عند المارين الذين لم يدروا كيف يتجنبونه » فاس قبل الحماية، (2ج) ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986 ، 1 : 352.

(24) راجع الإحالة السابقة، والإحالة رقم 9.

(25) أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين . دار المنصور ، الرباط، 1971، ص. 62 . نسخة ليڤي پروڤنسال، باريس، 1928، ص. 98 - 102.

(26) القرطاس ، م . س، ص. 189.

فهل تكون نجاعة هذا الأسلوب العسكري في اقتحام المدن ما جعل هذا القائد يقتنع بعدم جدوى سياسة الأسوار في حماية المدن، أو على الأقل بالنسبة لمدينة فاس، حتى أنه أمر بفتح ثلمات كثيرة في سورها، وهدم مسافات كثيرة منه، واستعاض عن ذلك بسياسة "أنا لا نحتاج إلى سور، وإنما الأسوار سيوفنا وعدلنا "(27).

وهل هذا الأسلوب ذاته أو من مضمونه استوحى المولى الشريف العلوي فكرة الإستيلاء على قلعة تابوعصامت، التي حاصرها هو الآخر بالماء إلى أن قاربت على التهاوي والسقوط من جراء ذلك، وكان من عوامل استسلامها ؟ (28).

على أي ، فإن وادي فاس استعمل ورقة ضغط وابتزاز وسلاحا حتى من قبل الفاسيين أنفسهم ضد بعضهم في زمن الفتنة والشرور. ففي الحروب الأهلية التي كانت تندلع بين أحياء مدينة فاس في بعض فترات الوهن وما أكثرها كان من عادة أهل فاس المرينية العليا قطع الماء على غرمائهم أهل فاس الإدريسية السفلى، مثلما حدث في أواخر جمادى الثانية وفي عام 1141هـ/ 1729م (31)، وقبل 20 شوال 1159هـ/ نونبر 1746م (32) إلى غاية آخر رمضان 1160هـ أكتوبر 1160م (33)... فكانت الآبار والعيون تجف وتتعطل القنوات ويتعذر وصول الماء إلى المساجد وغيرها ويضيق الأمرعلى الناس.

د - الأودية ومصباتها في خدمة المشاريع الإستعمارية

كثيرا ما استعملت القوى الإستعمارية أجزاء الأودية المغربية الصالحة للملاحة للتسرب إلى داخل البلاد، ليس فقط من أجل شن غارات محدودة، أو من أجل النهب والسلب، بل كذلك لبناء قواعد وحصون عسكرية على ضفافها في أفق الإنطلاق منها، في الوقت المناسب، لغرض الهيمنة التامة على كل البلاد أو على أكبر جزء منها. وليست المحاولات البرتغالية، التي تكسرت على ضفاف وادي اللكوس وروافده، في القرنين 9هـ/ 15م و 10هـ/ 16م إلا نماذج لذلك.

(27) الجزنائي ،م . س، ص. 189.
(28) نشر المثاني ،م .س ، 1 : 318 .
(29) نفسه، 2 : 51 .
(30) نفسه، 2 : 53 .
(31) نفسه، 3 : 317-318.
(32) نفسه، 4 : 57 .
(33) نفسه، 4 : 63 . وهناك إشارات أخرى إلى انقطاع الماء عن القرويين، منها ما ذكره الضعيف من أنه «وفي أوائل عام 1084هـ (أبريل 1673م) انقطع ماء القرويين وكان انقطع قبله ورجع »م . س ص 61 .

ففي عام 1486م 984/هـ، تسللت حامية برتغالية عبر هذا الوادي إلى قرية تعرف بجزيرة المليحة، تقع عند ملتقى وادي اللكوس بوادي المخازن، غير بعيدة عن القصر الكبير، كان سكانها قد أخلوها على إثر احتلال البرتغاليين مدينة أصيلا عام 1471م. وكان هدف هذه الحامية بناء حصن عسكري بعيد عن الساحل بهذه القرية، غير أن المغاربة تصدوا لهذه المحاولة بضربهم الحصار على الحامية وعزلها عن قاعدتها المتمركزة غير بعيد عن مصب الوادي في عرض المحيط ، وذلك بطمر مجرى الوادي بالأحجار والأخشاب وغيرها، وضيقوا عليها حتى لم يبق للملك البرتغالي بد لرفع الحصار عن حاميته حقنا لدماء أفرادها-من فتح باب التفاوض مع المغاربة (34)، وتأجيل القيام بغزو كاسح لبلادهم إلى وقت لاحق.

فهل سأل الباحثون في تاريخ المغرب ضفاف اللكوس عن هذه الواقعة، التي كادت أن تؤدي إلى أول عملية غزو يقودها ملك برتغالي على المغرب في العصر الحديث؟ وهل خبروا أعماقه بحثا عن الدليل المادي، الذي تحدثت عنه النصوص القليلة وكان أحد أدوات إفشال المشروع البرتغالي ؟ (35).

الواقع أن ما نعلمه عن هذه الواقعة يكاد لا يذكر، وأن البحث فيها شبه غائب. أما المشروع البرتغالي، فقد شاءت الظروف أن يعرف فصله الأخير في معركة وادي المخازن أو ما يعرف كذلك بمعركة الملوك الثلاثة، التي جرت في صيف عام 986هـ/ 1578م، أي بعد حوالي تسع وثمانين سنة عن واقعة جزيرة المليحة، غير بعيد عن هذه القرية، عند ملتقى وادي اللكوس بفرعه وادي المخازن.

لقد شهد هذان الواديان على هزيمة البرتغاليين وتحطم حلمهم فيه. بل لقد شارك هذان الواديان الجيش المغربي على إحكام الطوق عليهم من كل الجهات (36)، وسالت فيهما دماء قتلاهم، وحملا جثثهم، وجعلا العاجزين منهم على الفرار عرضة للقتل أو الأسر. أما

---

(34) عن هذه الواقعة، انظر :« وثيقة برتغالية جديدة تتعلق بواقعة المليحة التي انهزم فيها البرتغاليون سنة 1489م بجزيرة اللكوس تقع قرب التقائه بوادي المخازن » ترجمة وتعليق: أحمد بوشرب ، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد 2-3 ، ص. 37-387

(35) عن نية الملك البرتغالي في غزو المغرب في تلك الفترة، انظر الوثيقة السابقة.

(36) خاصة لما أمر السلطان السعدي بهدم قنطرة وادي المخازن،معبر البرتغاليين الوحيد إذا أرادوا التراجع أو تفادي السقوط في الوادي الجارف.وفي ذلك يقول المؤرخ المجهول : « وأرسل مولاي عبدالمالك أخاه مع أربعة آلاف من الخيل ومعه أهل الفحص بالفؤوس والمعاول وأمرهم أن يهدموا قنطرة وادي المخازن بالليل فأصبحت مهدومة، وكان وادي المخازن كله أجراف ومهاوي لا مشرع له سوى القنطرة من تلك الجهات قائلا لهم إن النصارى إذا انهزموا لم ينج منهم أحد فكان الأمر كذلك ،قتل من قتل وغرق من غرق وأسر من أسر ولم يفلت منهم فرد واحد...» تاريخ الدولة السعدية... م.س،صص 61-62.

المغامرون فكان مصير غالبيتهم الغرق ، ومن بينهم واحد على الأقل من أولئك الملوك الثلاثة (37)، الذين هلكوا جميعهم يوم المعركة.

وللإشارة، فإن السلطان المغربي عبد المالك السعدي، الذي توفي بدوره يوم تلك الملحمة، داخل خيمته، بسبب مرض مجهول، اختلفت المصادر حول حقيقة أمره (38)، ليس من المستبعد أن يكون سببه ماء ملوث من وادي المخازن الذي كان أفراد الجيش المغربي والبرتغالي "يشربون منه جميعا" على حد قول المؤرخ المجهول (39)، أو شربه حين إقامته في محطة سلا المعمورة، التي جرت العادة أن يجتمع فيها الجيش المغربي كلما كان متوجها نحو الشمال برسم الجهاد.

ففي هذه المنطقة بالذات أصيب السلطان عبد المومن بن علي الموحدي عام 558هـ/1163، بالمرض الذي توفي منه وهو يعد العدة لغرض الجهاد (40). وبضواحي المعمورة أيضا اضطر المجاهدون الذين انتدبهم محمد الحاج الدلائي عام 1057هـ/1547م، للجهاد فيها إلى العودة

(37) ذكر الناصري أن كلا من محمد المتوكل ودون سبستيان ماتا غريقين في وادي المخازن ، م.س ، ص. 5 : 81، وقبله ذكر اليفراني أن دون سبستيان قتل غريقا في الوادي وكذلك محمد المتوكل ، م.س، ص. 75. بينما ذكرت مصادر انجليزية أن الملك البرتغالي عثر عليه مقتولا وعليه آثار جروح في رأسه وذراعه ، كانت على ما يبدو سبب وفاته . انظر : S . I . H . M , 1° série, G . Bretagne ,t I ,p. 297 وهذه الرواية يأخذ بها كثيرون ، ومنهم يونس نكروف، في كتابه ك معركة وادي المخازن بين الملوك الثلاثة ، ترجمة : وفاء موسى ويشو وحسين حيدر ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ط 1 ، 1987 ، فقد ذكر في ص 192 أن دون سبستيان ظل يقاتل وحيدا تقريبا في المعركة بعدما انفضت جموعه من حوله إلى أن « أحاط به حوالي ستون (كذا) فارسا مغربيا أوقعوه عن حصانه وقتلوه » !

(38) ذكر ابن القاضي أن الأتراك اغتالوه بكعك مسموم . جذوة الاقتباس ، م.س ، 2 : 442-443، ودرة السلوك، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، رقم د 1428 ، بينما لم يحدد اليفراني في النزهة سبب وفاته ، م.س ، ص. 75 ، والقادري في النشر ، م.س ، 1 : 75 . أما أحد الأطباء اليهود من مرافقي عبدالمالك إلى القصر الكبير فقد ذكر في رسالة له إلى أخيه بتاريخ 16 غشت 1578 أنه : « ...حدث ...أن أكل الملك شيئا من السمك وشرب كثيرا من الماء مع أكله قليلا من البطيخ فأتخمه ذلك وغلبه القيء الذي أعقبه شيء من الحمى والوجع في المعدة وكان هذا الوجع يعاوده بين حين وحين ... فلما وصل الملك كان يحس بحمى ويغلبه قيء كبير ، وقد وقع له ذلك بسبب الحرارة الشديدة وإكثاره من شرب الماء ... وفي اليوم الثالث أصيب الملك بفواق شديد وبارتعاش في يديه وخاصة في اليد اليمنى مع ثقل في اللسان جعلني أفهم في الحين المصيبة التي ستنزل ...» ابن تاويت ، من زوايا التاريخ المغربي ، مجلة تطوان ، عدد 9، 1966 ، ص .41 وما بعدها .

(39) تاريخ الدولة السعدية ... م.س ، ص. 62 . ومعلوم أن المغرب عرف في السنة التالية لهذه المعركة التي شارك فيها المغاربة من كل الجهات، عرف غلاء عظيما - كان متوقعا - حتى عرف ذلك العام بعام البقول، « ووقع سعال عظيم أصاب الناس عامة في بعض فصول ذلك العام فلا يزال الانسان يسعل إلى أن تفيض روحه ولهذا سمي العام عام اكحيحة » النزهة ، م.س ، ص .161. كما عرف المغرب في صيف ذلك العام حميات خطيرة « فاهتاجت حينئذ سورة المرض بما كان من الأمراض الحادة ... » التي كادت أن تودي بحياة السلطان أحمد المنصور السعدي . انظر عبدالعزيز الفشتالي ، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا ، دراسة وتحقيق ، عبدالكريم كريم ، مطبوعات وزارة الأوقاف ، د . ت . صص 52-53 .

(40) القرطاس ، م.س ، ص. 202 .

إلى فاس "بعد قتال أيام بسبب مرض أصابهم من ماء شربوه هنالك، فمات كثير منهم من ذاك المرض "(41). على أية حال، لقدأظهر المغاربة في معركة وادي المخازن ذكاءكبيرا في استدراج ملك قشتالة دون سبستيان إلى الموقع الذي يناسب خطتهم العسكرية بإزاء الوادي (42). بعد أن خبروا الميدان ومفاجأته وجيشه وحلفاءه بهدم القنطرة، التي كانت منفذ البرتغاليين الوحيد في حالة التراجع أو الهزيمة، علاوة على الإستفادة من اختيار توقيت اندلاع المعركة عند الزوال تقريبا، أي في فترة اشتداد الحرارة ومقابلة أشعة الشمس للجيش البرتغالي...(43).

بفضل كل هذا، نجح المغاربة في وضع حد نهائي لأطماع البرتغاليين في المغرب ولمحاولتهم التسرب إلى داخل البلاد، بل وجعلوا كيدهم في نحورهم ؛ إذ بسبب هذه الهزيمة فقدوا سيادتهم وأصبحوا تحت سلطة غيرهم من الإسبان.

ومعلوم أنه بين محاولتي المليحة والمخازن، كانت هناك محاولة أخرى مقررة عام 1503م / 908-909هـ، إلا أن الظروف الطبيعية السيئة التي شهدتها البرتغال تلك السنة من أمطار وفيضانات مهولة وعواصف ...كل ذلك أدى إلى إتلاف محاصيل ذلك العام وإلى تفشي المجاعات والأوبئة وكثرة الموت... وبذلك تأخر المشروع مرة أخرى وكان الماء وراء ذلك (44).

كيفما كان الحال فإن البرتغاليين لم يكونوا القوة الإستعمارية الوحيدة التي استندت إلى وادي اللكوس وروافده لتحقيق أمجاد عسكرية أو أطماع استعمارية، بل إن الفرنسيين استغلوا بدورهم مصب هذا المجرى، خاصة في محرم من عام 1179هـ/ يونيه 1765م، في محاولة للسيطرة على مدينة العرائش انطلاقا من البحر ثم عبر الوادي، لكنهم انكسروا

(41) نشر المثاني ، م.س ، 2 : 41 .

(42) يذكر المؤرخ المجهول أن السلطان عبدالمالك السعدي لما ارتحل من محطة سلا إلى ناحية القصر الكبير، كتب إلى دون سبستيان المقيم بمحلته وراء وادي المخازن قائلا : «إني قد جئتك من مراكش ورحلت إليك ستة عشر مرحلة وأنت لم تدن إلي مرحلة واحدة ، فلما وصل إليه الكتاب اغتاظ وارتحل إليه النصراني من وادي تاهدارت إلى وادي المخازن فرجع مولاي عبدالمالك بالمسلمين إلى وادي وارور بإزاء القصر ونزل فيه وكان ذلك من مولاي عبدالمالك مكيدة وحيلة ، فلما سمع النصراني برجوع المسلمين استخف أمرهم وأمر جيشه بالرحيل فرحل وقطع وادي المخازن ونزل الولجة التي وقع فيها القتال وجعل النصارى الوادي عن يسارهم والكراريط عن يمينهم وخلفهم ووجهوا أمامهم الأنفاض ....» إلى ما كان من أمر هدم القنطرة ... ؛ تاريخ الدولة السعدية ... ، م . س ، ص. 61 ، وكذلك النزهة ، م . س ، ص. 74 .

(43) عن أطوار هذه المعركة ، انظر المصادر التقليدية والمراجع التي أحلنا على بعضها في هذه المناسبة وكذا يونس نكروف ، م.س . الفصلين 9 و10 ، ص. 183 - 193 .

(44) راجع الفصل 50 ، ص. 10 - 11 من كتاب : De Goïs; op. cit.

أمام قبائل سريف وبني گرفط وبني مالك وسفيان الذين "ناجزوهم بالقتال وهم بالوادي، فمنحهم الله أكتافهم، فبقي النصارى بين أيدي المسلمين بين أسيروقتيل نحو ستمائة منهم أحياء،وثمانون أقدمهم للسلطان (محمد بن عبد الله) بحضرة مراكش..."(45).

كانت هذه إذن ومضات أو مجموعة أفكار عن جانب من تاريخنا العسكري، حاولنا فيها تمرير مجموعة من الصور لمواجهات عسكرية وصدمات مسلحة ومناوشات وطرق خبر فيها الماء أداة وتقنية حربية. لتحفيز الباحثين المغاربة على الاهتمام الكافي بهذا الموضوع.

وإذا كنا قد طرحنا، في هذه المناسبة ، موضوع الماء وعلاقته بتاريخنا العسكري، وأثرنا بطريقة أو بأخرى جوانب تقنيات استعمالاته فيها، أليس جديرا أن نثير كذلك موضوع الماء والسلم أو موضوع تاريخ التقنيات، بصفة عامة، في تاريخنا ؟ (***).

(45) نشر المثاني ، م.س ، 1 : 143.

(***) نبهنا إلى هذا – مشكورين – الأستاذان عبدالاله بلمليح ومصطفى نشاط.

المـــاء والصحة بالمغرب
خلال فترة الحمايــــة

بوجمعة رويان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - القنيطرة

مقدمة

لعب الماء ولايزال دورا أساسيا في حياة الأفراد والجماعات ،وتكونت الحضارات الأولى للبشرية على مقربة من مجاري الأنهار ونقط الماء. وقد اختلفت المجتمعات في تعاملها مع الماء باختلاف ماكانت تتوفر عليه بلدانها، بحكم موقعها الجغرافي من إمكانيات مائية. غير أن بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ظلت تشكو خلال تاريخها من قلة الماء ،بسبب ما كانت تتوصل به من تساقطات قليلة وغير منتظمة ،ولامتداد الفصل الجاف على قسم كبير من السنة ،مما كان يدفع السكان إلى الإلتصاق بنقط الماء الدائمة أو العمل على خزنه أو الترحال بحثا عنه.

ومثلما كان الماء مصدر حياة للبشر فإنه يصبح في بعض حالاته بؤرة لنفث الأمراض وإشعاع الأوبئة، وهو أمر لم يكن السابقون ليدركوا خطورة شأنه بسبب محدودية معارفهم، بل إنه لم يكن ليخطر ببالهم أن هذا السائل الحيوي قد يجلب حشرات تنفث الحمى في الأجسام، أو يحمل كائنات تسبب الأمراض وتنقل عدواها.

سأتناول موضوع الماء والصحة في المغرب على عهد الحماية من خلال نقطتين تدور أولاهما حول ماء الشرب، وما كان يكتنف استعماله من أخطار على صحة الناس، وتتوخى النقطة الثانية إبراز دور المياه البرية في نقل بعض الأمراض.

I. مــاء الشــرب

لوتصفحنا الكتابات التي ألفت حول المغرب في الفترة السابقة قليلا للحماية، لوجدنا في كثير منها أن مشكلة ماء الشرب في المغرب كانت تثير الإنتباه. خاصة منها الحالة التي وجد عليها أصحاب تلك الكتابات وهم في معظمهم رحالة أو أطباء، المياه التي كان المغاربة يشربونها.

فقد لاحظ الدكتور سوليي SOULIE في تقريره أن أسباب الكوليرا التي ضربت المغرب في سنة 1895، بدءا بالمناطق الشمالية، كانت تكمن في ما كان يصل إلى الدور من الماء الملوث بعد مروره من الأنابيب الموصلة (1). ولاحظ الدكتور لوسيان راينو Lucien RAYNAUD في كتابه عن الصحة والطب بالمغرب الذي صدر في بداية هذا القرن، أن مياه شرب المغاربة كان مصدرها المجاري المائية والعيون والآبار والصهاريج: وأن تزويد المدن الكبرى كان يتم عبر قنوات عاثت فيها يد البلى والتلف. وأصبحت في بعض أجزائها مفتوحة أمام المارة يشربون فيها ويغتسلون. ثم إن معظم تلك القنوات كان يمر وسط الضيعات والحدائق والمقابر: أما ماء الصهاريج والخزانات فكان كدرا بسبب أواني الغرف (2).

وأكد إميل كيرن Emil KERN وهو من المهتمين بأمور الصحة، الذين زاروا المغرب قبيل الحماية، أن الماء الذي كان المغاربة يحفظونه في الصهاريج لاستعماله في الشرب لم يكن صالحا لذلك. واستدل على هذا الرأي بما لاحظه من فساد الصور السلبية لأشرطته التي تعرضت للتلف بما كان يشوب الماء من مكروبات. كما لاحظ أثناء تطوافه بالمغرب أن الآبار التي كان ماؤها يستعمل للشرب، كانت مفتوحة للهواء الطلق مما كان يجعلها

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر محمد الأمين البزاز «تاريخ المجاعات والأوبئة بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر» منشورات كلية الآداب، الرباط، 1992، ص. 322.

(2) RAYNAUD (L) "Etude sur l'hygiène et la médecine au Maroc", p. 39-40, Alger 1902.

معرضة باستمرار لما قد تجره الرياح من غبار وقاذورات [3]. وتلتقي هذه الملاحظات مع ما كتبه جاك كايي Jacques CAILLE من أن الماء كان يخرج نقيا من العين ويتلوث أثناء جريانه نحو المدينة بسبب عدم حراسة الأنابيب الموصلة وعدم تنظيفها، بالإضافة إلى ما كان يرتع فيها من سلاحف وحيوانات صغيرة أخرى [4].

وأثار انتباه الرعيل الأول من الأطباء الفرنسيين، الذين وفدوا على المغرب مع توقيع الحماية، أن ماء الشرب كان يفتقر إلى أبسط الشروط الصحية، وأن قنوات جر المياه لم تكن موجودة إلا في المدن الكبرى.

وقد طرح ماء الشرب على الحماية مجموعة من المشاكل، التي كان حلها يتطلب سرعة في البت والتقرير، حتى لا يتضرر الوافدون على المغرب مما قد يسببه لهم ماء الشرب من الداء. فقامت الجهات المختصة في إدارة الحماية بتحليل المياه لمعرفة مدى كدارتها، وما تحمله من كائنات مكروبية أو محللات كيماوية ومعدنية وصخرية يمكنها أن تضر بصحة الإنسان. وفي هذا الإطار أوضح الطبيبان: J. GAUD وJ.BAUMES في مقال لهما عن مشاكل الماءالشروب بالمغرب [5] أن هناك عوامل طبيعية مرتبطة بالسطح، وكمية التساقطات وفتراتها، تساهم في تلوث الماء. فنفاذية التربة في العديد من مناطق المغرب، تمكن من تسرب كميات كبيرة من المواد الملوثة إلى مستوى الفرشات المائية، ويساهم جريان المياه عند بداية الخريف في جر كل ما تصادفه السيول في طريقها، فيمر ذلك على العيون والآبار ويلوثها بما يجرفه من طمي وقاذورات.

وذهب كثير ممن يهتمون بمشكل الماء خلال فترة الحماية ، إلى أن السكان المغاربة، أو ما كان يسمى في لغة القوم بالأهالي، كانوا يتسببون في تلوث مياه الآبار والعيون والسواقي، بغسل ملابسهم وأجسامهم فيها أو بالقرب منها. غير أن هذا الأمر لم يكن لصيقا بالمغاربة وحدهم، إذ كثيرا ما يتردد في أحاديث من عاشوا فترة الحماية ذكر معمر كان يقوم بتروية حصانه أو ماشيته من العين التي يشرب منها الناس، دون اكتراث بما قد

(3) KERN (E) : " Voyage d'un hygiènіste au Maroc " Extrait de la Revue d'Hygiène et de la Police sanitaire, T XXXIII, n° 11, Nov 1911, pp 4-5.

(4) CAILLE (E) : " La Petite Histoire du Maroc " seconde serie. Edit Soc, des libraires et Edit. atlantique, 1952, p. 215.

(5) GAUD (J) et BAUMES (J) : " Problémes de l'eau potable au Maroc " in Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc, T. X, n° 3-4 , 1950.

يسببه ذلك من تكدير للمياه .وهناك رسالة مؤرخة ب 27 يونيو 1935 ، تشير إلى ما هو أكثر من ذلك، حيث يشتكي باعثوها، وهم مغاربة في الغالب، إلى القائد العسكري لمنطقة واد زم، من كون سائقي الشاحنات العسكرية، يقومون بغسلها، وغسل المناديل المستعملة في ذلك، في مكان تروية الماشية بعين الحاجبات، قرب واد زم. وتثير الرسالة انتباه القائد العسكري، إلى ما قد تنطوي عليه هذه العملية من خطورة على حياة الماشية، وتطلب منه وضع حد لمثل هذه الممارسات في أقرب الآجال (6).

كيف عالجت سلطات الحماية ماء الشرب ؟

استعملت سلطات الحماية في معالجة مياه الشرب عدة عمليات وخاصة التعقيم، إما عن طريق الغليان والتقطير أو الرشح باستعمال الرمال أو استعمال أيونات الفضة، ذات القدرة الفائقة على قتل ما قد يشوب الماء من مكروبات. غير أن عملية الجوفلة (Javélisation)، قد انتشرت أكثر من العمليات الأخرى، لقلة ما تتطلبه من تكاليف. وكانت مهمة مراقبة المياه وحراستها منوطة بإدارة الصحة العمومية، إما عن طريق طبيب البلدية في المدن، أو عن طريق أطباء كانوا يجوبون البوادي القريبة من الحواضر لمراقبة الآبار وجوفلة مياهها، وهو أمر لم يكن سكان البوادي ينظرون إليه بعين الرضى، لأن جوفلة الماء، تعطيه حسب رأيهم، مذاقا يفسد عليهم نكهة الشاي (7).

وحيث إن سلطات الحماية بدأت تعالج الماء وتعقمه بالأدوية وتصفيه، فإن تكاليف هذه العمليات جعلت هذا السائل يباع كما تباع أية سلعة، بعد أن كان ثروة جماعية. وهكذا ارتفع ثمن الماء في المدن على الخصوص لما عرفته من تزايد في سكانها، من 4,50 فرنكا للمتر المكعب سنة 1947، إلى 8 فرنكات سنة 1948، ثم إلى 10 فرنكات سنة 1950 (8).

وعلى الرغم مما كانت تقوم به سلطات الحماية من محاولات لتصفية الماء وعلاجه، فقد ظل مشكل الماء الطهور قائما طوال سنوات الحماية بالمغرب، وعلى الخصوص في البوادي، حيث يقطن القسم الأكبر من المغاربة. وقد أجريت إحدى التجارب، التي قامت

(6) من أرشيف منطقة واد زم.

(7) إلى عهد قريب، بل إلى يومنا هذا ما زال كثير من المغاربة، وخاصة في البوادي يفضلون الماء الطبيعي غير المعالج، لتحضير الشاي.

(8) GAUD (J) et BAUMES (J) : " Problémes de l'eau potable au Maroc ". Art. P. cit. p. 286.

بها المصالح المهتمة بالأوبئة في سنة 1950، على 1000 عينة من مياه الآبار والعيون والفرشات المائية خارج المناطق الحضرية، وأثبتت أن معظم تلك المياه مشوبة بملوثات غائطية وتحتوي على الكولبَاسيل (وهي مكروبات تعيش عادة في أمعاء الإنسان والحيوان)، حيث لوحظ أن 477 عينة كانت خالية من القاذورات، أما الباقي أي 523 عينة فكانت قذرة بالنسب التالية :

- 180 عينة قذارتها خفيفة،أي أنها تحتوي على أقل من 100 كوليباسيل في الليتر.

- 274 عينة قذارتها قوية، تحتوي ما بين 100 و1000 كوليباسيل.

- 69 عينة قذارتها قوية جدا ،تحتوي على أكثر من 1000كوليباسيل في الليتر (9).

وحسب المقاييس التي كان متعارفا عليها في تحديد الماء،فإن أي ماء، يصبح، متى احتوى على أكثر من 1000 كوليباسيل في الليتر، مساويا في قذارته لماء الواد الحار.

ماهي الأمراض التي كان يسببها ماء الشرب ؟

ارتبطت بمياه الشرب، وهي على الحالة التي وجدها عليها الفرنسيون، مجموعة من الأمراض .ويبدو أن هذا المشكل قديم جدا، حيث يورد الأستاذ محمد حجي في "الزاوية الدلائية"بصدد حديثه عن حصارالمعمورة من طرف الدلائيين سنة 1647، أخذا عن "نشر المثاني " و"البدور الضاوية" ،أن المسلمين رجعوا إلى ديارهم بعد 18 يوما ،بسبب تفشي المرض والموت فيهم ،من ماء فاسد شربوه هناك (10).

وبلغ تخوف الفرنسيين من تلوث الماء وخطورته بالمغرب،أن أصبحوا يرون فيه سببا مباشرللإصابةبالمرض والموت، فهذه الدكتورة Marie - Anne LANGLAIS، تذكر في كتابها الصادر سنة 1929، عن حمى المستنقعات ،أن هناك على بعد 42 كلم شمال غرب خنيفرة، وعلى بعد 16 كلم جنوب شرق مولاي بوعزة ،بلدة تسمى"اشرب وسَنَّد"وتترجمها "اشرب وتمدد مريضا" (11)، بمعنى أن كل من شرب الماء في هذا المكان سيخر صريعا لتوه. غير أن هذا التأويل مبالغ فيه ،وينبئ عن سوء فهم لما تعنيه الجملة. ذلك أن «سند» بالدارجة تعني اتكيء بعض الوقت ،ولا تفيد اتكيء مريضا .بل إنها في بعض المناطق تعني بداية الشفاء من

(9) Ibid . p. 265 .

(10) محمد حجي، «الزاوية الدلائية»، الرباط، 1964، ص .160 .

(11) LANGLAIS (Marie - Anne) : "Prophylaxie du paludisme au Maroc", Paris, 1929, p. 19.

المرض. على أن هذا لا يعني البتة أن مياه الشرب كانت سالمة وصالحة،بل لقد ارتبطت بها مجموعة من الأمراض ذات الطبيعة الوبائية والعدوى السريعة، وأول مثال يطالعنا في هذا الصدد،الحمى التفوئيدية التي عاشت خلال صيف 1937 في مدينة سطات،بشكل كثيف ومفاجئ حيث ثبت أن الفرشة المائية التي كانت تغذي المدينة بماء الشرب،قد تلقت تلوثا من قنوات الواد الحار،التي كانت على حالة من التلف ،تسمح للمياه القذرة بالتسرب من جوانبها إلى الأماكن المجاورة، فشرب سكان المدينة ماءا غير صحي مشبعاً بالقاذورات. وأخذت مدينة الدار البيضاء بنصيب وافر من هذه الحمى في صيف 1945، وسكانها يعانون يومئذ من مجاعة طاحنة. وكان سبب هذا الوباء تلوث ماء الشرب بقاذورات تسربت إليه من قنوات جرف المياه المستعملة والفضلات. فكانت الحصيلة 241 حالة ،مات منها بسبب هذا المرض 21 (12). ونفس هذه الحمى ضربت مدينة أزرو سنة 1946.

وتسبب الماء الملوث في أمراض أخرى كالزحار La dysenterie وهو عبارة عن اسهال مفرط،ينتاب الإنسان متى شرب ماءا غير صالح.وأهم أنواع هذا المرض ،الزحار الأميبي، الذي اشتهرت به مدينة فاس خلال فترة الحماية.

ولم تكن المياه الملوثة والكدرة فقط هي التي تسبب الأمراض - كما بسطنا القول في ذلك أعلاه - بل إن هناك مياها صالحة للشرب لكنها تعطي بعض الأمراض بسبب احتوائها على بعض المحللات الصخرية أو الكيماوية والمعدنية، كما هو الحال في مرض الدرغموس. وهو داء يتربص بكل الأفراد الذين يستهلكون بشكل دائم مياها للشرب تمر فوق أو إلى جانب طبقات من الفوسفاط (13)، ويتجلى ذلك في فقدان الأسنان، ليس أسنان الحليب، بل أسنان التبديل لبياضها ولمعانها فتبدو بلون باهت ضارب نحو الصفرة، ويعلو الأسنان قلاح Tartre لا يجدي معه الإستياك ولا التنظيف.ثم يتطور لون السن من الأصفر إلى الأسود الداكن،حتى ليخيل إلى الرائي أن المتكلم أمامه من المصابين ، مدخن مدمن لسنوات طوال.

وتأتي على المصاب بالدرغموس مرحلة أخرى من مراحل تطور المرض، تتآكل فيها أسنانه،وتصبح في مستوى اللثة،أو يصبح بعضها مشوها أشبه بجزء من عظم منخور.

---

(12) GAUD et BAUMES. Art. p., cit. p. 263.

(13) ينتشر هذا الداء بالمغرب في مناطق خريبگة ، وابن احمد ، ولوي جانتي (أي اليوسفية) .

ويظهر تأثير هذا المرض بشكل أوضح لدى الأطفال، حيث لاحظ مجموعة من الأطباء الفرنسيين (14)، أن كثيرا من الأطفال المصابين بالدرغموس ممن تتراوح أعمارهم مابين 10 و12 سنة،لم يبق لهم من أسنانهم إلا نصفها بفعل التآكل.كما لاحظوا أن هذا المرض يؤثر على نبات الأسنان، فتنمو معوجة أو متباعدة أو متراكبة.وقد يؤدي إلى التهاب اللثة ونجيجها، ثم ابتعادها عن الأسنان التي تسقط الواحدة تلو الأخرى بسبب فقدانها للالتحام باللثة.

ويشتكي أصحاب هذا الداء من حساسية للبرودة وآلام عند المضغ،فتقتصر وجباتهم على الكسكس أو الحساء أو صيكوك أو الخبز المغمس في الشاي،كما يشتكون من أضرار معدية ومعوية ناتجة عن صعوبة مضغ بعض الأغذية.

وتجدر الإشارة، ونحن في نهاية الحديث عن مرض الدرغموس، إلى أن نفس الأعراض التي ظهرت على الإنسان نجدها عند حيوانات المناطق التي ينتشر فيها.حيث يعلو القلاح والسواد أسنان الماشية والكلاب والأفاعي وغيرها.

II. المياه البرية

نقصد بالمياه البرية المياه التي لا يشربها الإنسان، بل يستعلمها في أغراض الغسل وغيرها. كمياه المرجات والأنهار والسواقي والمياه الراكدة.

وقد ارتبطت بهذه المياه بعض الأمراض ،سنركز على إثنين منها هما: حمى المستنقعات بمنطقة الغرب،وداء البلهارسيا بمنطقة مراكش.

1. الماء والحمى

ماهي حمى المستنقعات ؟

"مرض خطير يظهر على الإنسان بارتفاع حرارته الطبيعية مع الرعدة واشتداد وجع الرأس وتصبب العرق ووجود التعب في كل حركة. وهو عبارة عن تسلط بعض المكروبات الأجنبية على دم الإنسان تعرف بالهيماتوزوير. أما وقت انتشارهافمن شهر ماي إلى شهر نونبر من السنة » (15).

(14) GAUD(M), CHARNOT (A), LANGLAIS(M) : "Le Darmous humain ", in Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc, I et II , 1934.

(15) جريدة السعادة ليوم 29 ماي 1930 .

ينتقل هذا المرض عن طريق لسعات البعوض حيث تنقل البعوضة المكروب من شخص مريض وتنفثه في آخر سليم .

ومن علامات هذا الداء :

- شدة الحمى كل يوم

- زيادة حجم الطحال

- الضعف والهزال والإصفرار وعدم القدرة على الحركة.

ويؤدي هذا المرض عند استفحاله،في غالب الأحوال إلى الموت. وتشح معلوماتنا عن هذا الداء في الفترات السابقة للحماية إلا ماكان من بعض النتف المنبثةفي هذا المؤلف أو ذاك، استطرادا في موضوع آخر،والتي قد تمت بصلة ما إلى حمى المستنقعات إما بذكرها لسكنى الإنسان قرب المياه ،أوإيرادها بعض ما يفيد إمكانية وجود الداء. فلسان الدين ابن الخطيب يصف بعوض سلا بقوله:"...وبعوضها مستأسد،راضع غير مفطوم، واسم للخد والخرطوم...خالع للعذار غير مخطوم،تصغي لرنته االآذان،ويفتك بوكز السنان ..." (16). وأورد ابن الأحمر في "روضة النسرين"بصدد حديثه عن بناء قصر أبي يوسف بن عبد الحق قرب وادي الجواهر، أن السلطان المذكور "اختط به قصرا مشرفا على محل خروجه،فعاث فيمن استخدم من الفعلة أهل البناء الموتان أنفة من سكانه عالم الجن لأجل استباحة أهل الإنس إياه،فهلك أهل البناء، وتكرر ذلك حتى أقلع السلطان عن خطته" (17). ولم يكن صاحب "روضة النسرين"وهو يعزو موت البنائين إلى فعل الجن، يعي أن الذي عاث في الفعلة أهل البناء، إنما هو في الغالب تعرضهم بفعل عملهم قرب الماء إلى لسعات البعوض والإصابة بالحمى. هذا إذا لم يكن في نية ابن الأحمر أن يضفي على عمل هذا السلطان صبغة النحس.

وبينما لا يورد الحسن الوزان أي ذكرلهذه الحمى في وصفه ، يكتفي مارمول بعبارة مفادها أن أمطار يوليوز وغشت كانت تسبب عدة أمراض وخصوصا الحمى الوبائية (18). وأشار الطبيب الإنجليزي William LEMPRIERE الذي زار المغرب في سنة 1789، في مهمة

(16) لسان الدين بن الخطيب : «معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار» . دراسة وترجمة اسبانية للنص العربي للدكتور محمد كمال شبانة . نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب - الرباط ، 1977 [الصفحة ؟].

(17) ابن الأحمر (أبو الوليد اسماعيل) «روضة النسرين في دولة بني مرين»، المطبعة الملكية بالرباط، 1962. ص. 20 .

(18) مارمول كربخال « افريقيا »، الجزء الأول، ص. 31 .

علاجية إلى وجود بحيرات كبيرةالمساحة، يقطن على ضفافها كثير من ساكني الخيام([19]). وهو أمر يدعو إلى التساؤل عما يمكن أن تنطوي عليه علاقة الجوار هاته من أخطار، إذا علمنا أن هذه البرك شكلت دائما مراتع مثالية لأسراب البعوض.

واهتمت البعثات الفرنسية التي زارت المغرب قبيل الحماية، من رحالة وأطباء بحمى المستنقعات،كما اهتمت بها بشكل أكثر تركيزا وعمقا، البعثات الطبية التي رافقت جيوش الإحتلال، لما كانت تحدثه في صفوف تلك الجيوش من وفيات. وفي هذا الإطار انكب أطباء الحماية على دراسة هذا الداء، لمعرفة أسبابه وإعداد الوسائل للقضاء عليه، مركزين على منطقة الغرب، التي كانت تتوطن بها المستنقعات وتحول دون استغلالها.

فماهي أسباب هذا الداء في منطقة الغرب ؟

كان سكان منطقة الغرب يعزون أسباب حمى المستنقعات إلى ما يسكن الماء من الأرواح الشريرة. بينما تكمن الأسباب الحقيقيةلهذا الداء في ما كانت تقدمه منطقة الغرب من ظروف طبيعية وبشرية ملائمة لإنتشار الحمى.

فالمنطقة كما هو معلوم تتميز بالإنبساط وكثرة التساقطات بالإضافة إلى قلة نفاذية التربة، مما يفتح المجال أمام انتشار المرجات ذات المساحات المختلفة، التي بلغ عددها حسب أحد التقارير التي انجزتها الهيئات الطبية عن منطقة الغرب، في ماي 1928 :35 مرجة منها الدائمة ومنها المؤقتة([20]).

وينضاف إلى هذا العامل الطبيعي، العامل البشري المتعلق بسوء الأحوال الإجتماعية لمعظم سكان الغرب، وقلة معرفتهم بأبسط شروط الصحة والوقاية، حيث تتراكم الأوساخ والروث قرب مساكن ينقصها الضوء والهواء،ويعيش فيها الإنسان إلى جانب الماشية والحيوانات عرضة للحشرات ،ومنها البعوض، خصوصا في الدواوير المحادية للمرجات مما يعطي لحمى المستنقعات قوة فريدة للتوسع.

وكانت المرجات تلعب دورا كبيرا في نشرحمى المستنقعات، ذلك أن تجمع المياه على طول السنة وركودها يؤدي إلى ظهور نباتات كانت تتجمع فيها أسراب البعوض، ويخلق ظروفا مثالية لتلك الحشرات التي تضع دعاميصها في ماء المرجة، فيصبح القاطنون بجوارها قصد الإستفادة من الماء أو المرعى، عرضة لحمى المستنقعات.

(19) LEMPRIERE(W) " Voyage dans l'empire du Maroc et au royaume de Fès ", Paris. 1801. p.26.

(20) Maroc . Rabat . Carton 254 . Archives diplomatiques de Nantes .

ونظرا لما كانت تسببه حمى المستنقعات من "حصد للأرواح، وعرقلة للإحتلال العسكري، وتأخير لإستثمار البلاد" (21)، فقد تم ابتداء من سنة 1919، تأسيس مصلحة لمكافحة هذا الداء،وأسفرت نتائج البحث في هذا الشأن عن وجود علاقة متينة بين ارتفاع عدد المصابين في سنة ما ومعدل التساقطات في تلك السنة، بمعني أن السنوات المطيرة غالبا ما تكون سنوات وبائية بحمى المستنقعات. ففي 1928مثلا حيث كانت كمية التساقطات مرتفعة"عم الداء كل السكان في العديد من الجهات ومات كثير من الأطفال" (22) وتعطلت بسبب ذلك عمليات الحصاد وضاع كثير من المحاصيل واليد العاملة (23). ورغم ماكانت تقوم به مصلحة مكافحة حمى المستنقعات، من محاولات الحد من انتشار الحمى، فإن معدل الإصابات كان يرتفع من سنة لأخرى،حسب كثرة الأمطار كما يوضح ذلك الجدول التالي (24).

السنوات	عدد الإصابات
1931	18369
1932	14817
1934	38927
1935	25134
1936	44659

وجدير بالذكر، أن ماكانت تقدمه سلطات الحماية من وسائل استئصال الحمى وتطويقها، كتطهير المرجات أو تجفيفها، ومحاولة تعميم الكينة، قد اصطدم غداة الحرب العالمية الثانية بتقدم مشاريع الري في إطار ما كان يسمى آنذاك" تحديث الفلاحة"كما اصطدم في نهاية الأربعينات بظهور زراعة الأرز. ذلك أن مياه السقي ومياه المرزات كانت تخلق ظروفا لتواجد البعوض وتكاثره، بشكل أكثر وأقوى مما كانت توفره المرجات والغدران، مما كان يجعل العاملين في الزراعة المرتبطة بالري أو القاطنين قرب المرزات عرضة لحمى المستنقعات. وهذا يعني أن سلطات الحماية، أصبحت هي نفسها تخلق ظروفا مثالية لظهور الحمى، بعد أن قضت ما يزيد علي ثلاثين سنة في محاربتها.

(21) من رسالة وجهها ليوطي في سنة 1914 إلى حكام الأقاليم.توجد هذه الرسالةفي :
Affaire Indigènes. carton 331 (A), Archives diplomatiques de Nantes.

(22) LANGLAIS (Marie - Anne) op.cit. p. 135.

(23) GAUD (J). " Géographie des maladies ", Rabat, 1956, p. 11.

(24) يعتمد هذا الجدول على تقارير السنوات المتضمنة فيه، وهي تقارير موجودة بالكارطون 254 بأرشيف نانت .

ويوضح الجدول التالي، المأخوذ من مركز مكافحة حمى المستنقعات بسيدي علال التازي، أثر ذلك على القاطنين قرب المرزات، بحيث كلما اتسعت مساحتها كلما زاد عدد المصابين بحمي المستنقعات.

السنوات	مساحة المرزات بالهكتار	المصابون الجدد بحمى المستنقعات
1949	45	164
1950	430	418
1951	2201	425
1952	3226	505 (25)

وإذا كان الذكتور Sergent قد استعار فكرة Gambetta الشهيرة من كون "الأهلي هو العدو"، ليفسر حمى المستنقعات بشكل يظهر فيه الإنسان المغربي، أي الأهلي كما في لغتهم، هو العدو ،لأن البعوض ينقل منه العدوى إلى المعمر الوافد(26)، فمن هو العدو عندما نستحضر زراعة الأرز وعيث الحمى في الدواوير المجاورة للمرزات ؟.

2. داء البلهارسيا

البلهارسيا (27) ديدان صغيرة من فصيلة Schistosoma، يبلغ طول الذكر منها 7 ملم ،وطول الأنثى 25 ملم،وتعيش في الأوردة حول المثانة والمستقيم (28).

وداء البلهارسيا هو المرض الذي يسببه وجود هذه الديدان في دم الإنسان، حيث يتطور الأمر بالمصاب إلى حالة يحدث له فيها التهاب في المسالك البولية، فيصبح بوله مشوبا بالدم في مرحلة أولى، ثم أحمر قاني في مرحلة لا حقة،ثم يصير تبول الدم لديه أمرا دائما ومستمرا. تتم العدوي عن طريق خروج بيض المكروب مع بول إنسان مصاب، إذا تم التبول في ماء عذب ،تتراوح درجة حرارته ما بين 20 و25درجة، فيخرج من البويضة جنين يسمى مراسيديوم، ويأوي إلى قوقعة يستكمل فيها تكوينه، ثم يخرج منها بعد أيام وقد

(25) HOUEL ET DONADILLE, " Vingt ans de lutte antipaludique au Maroc " in Bulletin de l'Institut d' Hygiène du Maroc, XIII, N° 1-2, 1953, p. 30.

(26) RIVET (D) " Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912- 1925 ", T. II, Paris l'Harmattan 1988, p. 232.

(27) نسبة إلى Bilharz الطبيب الألماني الذي اكتشف المكروب في منتصف القرن 19.

(28) عثمان الكاديكي : « الأمراض المعدية ». المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان. بنغازي، بدون تاريخ، ص. 131.

أصبح مذنبا Un Cercaire. ومتى اقترب الإنسان من ماء يحتوي مذنبات البلهارسيا ،إما بالملامسة أو بالغسل أو التصبين أو الإستحمام ،فإن المذنبات تقتحم جسمه وتنبث فيه عن طريق المسام ،ومنها إلى الأوردة حول المتانة والمستقيم.وبذلك كان الماء عنصرا مهما في نقل داء البلهارسيا وانتشاره.حيث يتوطن هذا الداء في المناطق التي توجد بها مرجات وسواقي،وفي المناطق التي يتجمع فيها الناس حول نقط الماء.

بقي هذا الداءغير معروف لدى الأطباءالذين قدموا مع الفيالق الأولى للإحتلال .ولم يرد ذكره في أبحاث المهتمين بشؤون الصحة إلا بعد سنة 1915 ،حينما صرح الدكتور Job بوجوده في منطقة مراكش(29)، وهذا يعني أن داء البلهارسيا لم يكن معروفا بمراكش قبل هذا التاريخ، حتى لدى من كان يقطنها من الأجانب، ذلك أن الطبيب موشانMauchamp الذي كان يعمل بمراكش ما بين 1905و1907، لم يورد في مذكراته أي ذكر لداء من هذا القبيل (30). ولا نخال الدكتور موشان ممن يغفل التصريح بهذا الداء لو صادفه.

ورغبة منهم في البحث عن جذور هذا الداء في الماضي،قام بعض الأطباء الفرنسيين بدراسات حول مرض البلهارسيا، وقدموا معلومات في ذلك، تفيد أن المرض قديم بالمغرب، دخل إليه في عهد المرابطين ومن وفد معهم. أو مع المصريين الذين قدموا مع من زحف من قبائل بني هلال، أو من الأسرى الذين استاقهم جيش أحمد المنصور معه من السودان(31). وذهبت دراسة أخرى إلى أن أصحاب القوافل، التي كانت تجوب الصحراء ما بين تافيلالت وتمبكتو، كانوا كلهم مصابين بتبول الدم (32).

وكيفما كانت عوامل دخول هذا الداء إلى المغرب ،فإن ارتباط المكروب الناقل للمرض بالماء، وبدرجة حرارة معينة، كما اسلفنا، كان يجعل منطقة مراكش وما والاها من البلاد جهة الجنوب والجنوب الشرقي، من المناطق الأكثرا حتضانا لداء البلهارسيا بالمغرب، حيث توفربخطاراتها وسواقيها وواحاتها ظروفا ملائمة لإنتشاره. ذلك أن الإستحمام وقت الحرارة في نقط الماء يعرض كثيرا من سكان تلك المناطق إلى الإصابة بداء البلهارسيا. وهو أمر لم

(29) JOB : " La bilharziose au Maroc ". Soc. méd. hôp. Paris (3° série). Dec. 1915.

(30) ترك الدكتور Mauchamp بعد مقتله، مذكرات تتضمن ملاحظاته حول المغرب، وطبعت تحت عنوان: " La sorcellerie au Maroc ".

(31) CAROSSE et BERNEOUD. " Enquête sur la bilharziose vésicale à Marrakech ". in Archives de l'Institut Pasteur d'Algérie, T. VII , fas 1 . Mars 1929, p. 52.

(32) GAUD (J). " Revue critique des travaux consacrés à la bilharziose vesicale au Maroc" in B.I.H.M. XI , 1951, p. 77-79.

تسلم منه الجيوش الفرنسية،التي كانت مرابطة في مراكش وأحوازها. حيث عاث فيها الداء بشكل جعل سلطات الحماية تسرع إلى إصدار قرار بلدي في صيف 1926 يمنع الإستحمام في بركة المنارةوما شابهها من السواقي والمرجات[33]. ومن الملاحظ أن المعلومات تشح حول داء البلهارسيا في المغرب خلال فترة الحماية،وخاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الإحصائي،ولعله المرض الوحيد،حسب علمنا،الذي تندر الأرقام حوله. ويرجع سبب ذلك إلى أن المصابين من المغاربة، وخاصة المسلمين منهم، لأن نسبة الإصابة بالبلهارسياكانت قليلة بين اليهود، لم يكونوا يجرؤون على التصريح به، ويدرجونه خطأ ضمن الأمراض الجنسية، فيسمونه تارة "البرد"وتارة أخرى "سلس البول"، وهي نفس التسميات التي يحملها هذا الداءلدى الجزائريين والتونسيين[34]. وحيث أن الناس كانوا يحشرون داء البلهارسيا ضمن صنف أخر من الأمراض، فقد كانوا يعالجونه بوصفات غالبا ما تكون عديمة الجدوى، مما كان يمده بنفس طويل ويمكنه من الإستمرار بصاحبه مدة طويلة مابين 20 و25 سنة، بل وإلى أكثر من ذلك أحيانا.

وكانت نسبة المصابين بداء البلهارسيا كبيرة بين الأطفال، بسبب كثرة استحمامهم،وتخبطهم لعبا في مياه السواقي والغدران والمرجات، وهو ما أكدته تجربة الدكتور BERNEOUD، الذي قام بفحص لأبوال 4466 شخص في منطقة مراكش، فتوصل إلى مايلي :

- الرجال وعددهم1295، منهم 43 مرضى بالبلهارسيا

--النساء وعددهم321، منهن 8 مصابات.

--الأطفال وعددهم2850، منهم 120 مرضى [35].

وقام الدكتور NAIN في سنة 1936 بتجربتين في هذا الشأن حيث فحص عينتين من الأطفال،إحداهما من بعض قصور زاگورة، وتضم 67 طفلا،والثانية من بعض الدواوير في ضواحي سوق أربعاء الغرب، أي من منطقة تعتبروحيدة في احتضان البلهارسيا في شمال

(33) BERNEOUD(Dr) : " La bilharziose vésicale au Maroc " in Maroc - Médical, N ° 93. 15 Mars 1930, p. 88.

(34) LESSOURD. (M). " La bilharziose d'après les croyances des indigènes de Djanet " in Archives de l' Institut Pasteur d'Algérie, T. XVI , N° 4 , Décembre 1938, p. 587.

(35) BERNEOUD . Art., p. cit., p. 76.

المغرب ،وتضم76 طفلا . فأثبث الفحص أن 84٪ من أطفال العينة الأولي مصابون (36) مقابل 85٪ من أطفال الثانية (37).

إلى جانب الأطفال كان الداء يصيب كل العاملين في أشغال مرتبطة بالماء كغاسلي الأصواف ،وكناسي الآبار ،والخطارات ،والعاملين في المرزات ،والزراعات المسقية .

وتكمن خطورة هذاالداء في كونه يتميز بنفس طويل الإستمرار . حيث يبقى المبتلى به ، وهو يتبول الدم ،لسنوات طوال قد تصل إلى العشرين ، وقد يسبب استمراره قروحا خبيثة في المثانة أو أضرارا في الكلي ، كما قد يؤدي في حالة استفحاله إلى انتفاخ الخصيتين بشكل مثير .

ويصعب في داء البلهارسيا ، الحديث عن الشفاء ،على الأقل في الفترة التي نتحدث عنها .ذلك أن هذا الداء يتميز بقابلية الخمود ،حتى ليخيل للمريض أنه شفي ،فإذا به يعاوده . على أن هذا لا ينفي حالات تم فيها الشفاء بشكل تلقائي نتيجة قوة مقاومة الجسم للمكروب ،أو بسبب فقدان المكروب لقدراته التكاثرية ،وهي حالات نادرة .

وقد حاول أطباء الحماية علاج هذا الداءمستعملين مجموعة من الحقن كالإمتينEmetine والبسموث Bismuth ، غير أن نتائجها كانت محدودةجدا ،الأمر الذي تطلب الرجوع إلى البيئةالمائية ، وتنقيتها من المكروبات والقواقع ،التي تستضيف مذنبات البلهارسيا ، وكذا البحث عن عقاقير أكثر فعالية في إبادة مكروب البلهارسيا .

خاتمة

هكذا يظهر لنا أن الماء الذي هو مصدر الحياة ، تحول بسبب تلوثه ، احتوائه على مكروبات ،إلى مصدر موت محقق أو مرض يقض المضاجع وينهك الذات . وإذا كانت سلطات الحماية قد سعت ،في حدود معينة ، إلى درء مثل هذه الأخطارعن المدن ،وخاصة العصرية منها ، فإن شبح الأدواء المرتبطة بالماء العكرأو الراكد ، قد ظل يهدد سكان البوادي ،وظلت حمى المستنقعات والبلهارسياتعيثان ضررا في أجساد المغاربة .

(الخريطة في الصفحة التالية)

(36) NAIN (M) . " Nouvelle enquête sur la bilharziose vésicale dans la vallée de l'Oued Drâa (Zagora). Considération sur le diagnostic microscopique de la bilharziose vesicale " in B.I.H.M . I - II , Janvier - Juin 1936, p. 45.

(37) NAIN (M) . " Resultats d'une enquête récente sur le foyer de bilharziose de Karia - ben Aouda . Bilharziose vésicale et semeurs d'Oeufs ". in B.I.H.M . I et II . Janvier - Juin 1936 , p. 49.

خريطة مناطق انتشار داء البلهارسيا في المغرب (39)

مأخوذة عن (J). GAUD.

Revue critique des travaux consacre la Bilharziose vesicale au Maroc "In Buletin dc l'Institut d'Hygi ne du 1951, p. 70.

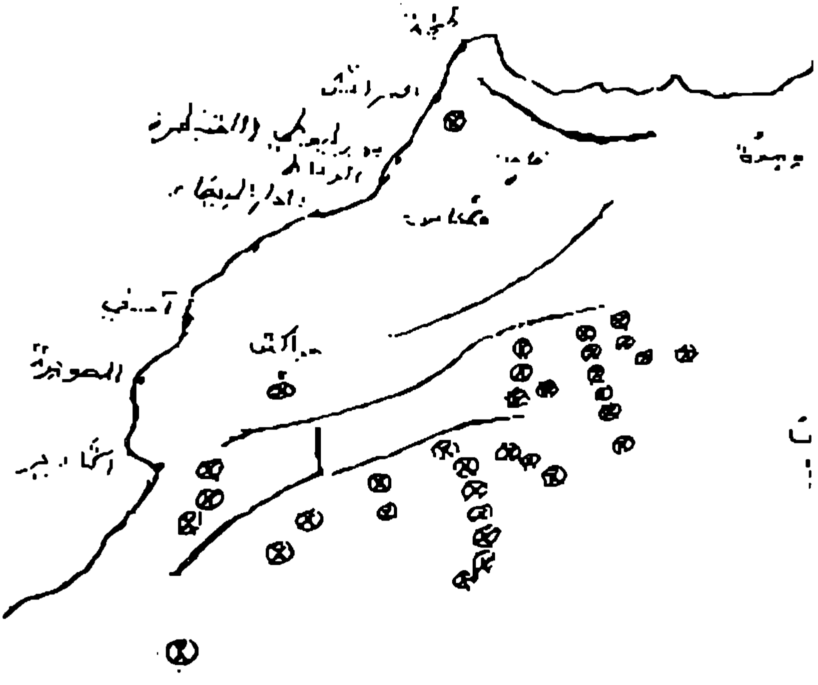

(39) مأخوذة عن (J) GAUD في مقال له بعنوان :
"Revue critique des travaux consacrés à la bilharziose vesicale au Maroc " in Bulletin de l'Institut

الماء في بعض محطات عمل الحركة الوطنية

ذ. محمد معروف الدفالي
كلية الآداب ،عين الشق

شكل الماء في مغرب الحماية أحد عناصر الصراع بين المغاربة والاستعمار، فقد كان مشروع تحويل المياه الى الاراضي التي استولى عليها المعمرون، أحد أدوات السياسة الفرنسية لإخضاع المغرب، وهي أداة كانت تستفحل باستفحال الاستعمار الفلاحي، وتظهر نتائجها السيئة بوضوح أكثر في سنوات الجفاف، و انحباس المطر. تأثرت بها البوادي المغربية، كما تأثرت بها المدن، فبالإضافة الى الاستيلاء على المياه لسقي الضيعات الإستعمارية الكبرى بالبوادي، حولت سلطات الحماية الكثير من مياه الأنهر الصغرى الواقعة في ضواحي المدن، والتي هي مصدر ماء هذه الأخيرة لصالح المستعمزات الفلاحية ، أو لصالح الشركات الإحتكارية.

ورغم اهتمام سلطات الحماية بالماء وكثرة مشاريعها في هذا الإطار. فالنتائج لم تكن مرضية، و أغلب المشاريع بقيت حبيسة التخطيط على الورق بدليل أن الأراضي المسقية بالمغرب، لم تتجاوز إلى حدود سنة 1951، خمسين ألف هكتار[1].

---

(1) حزب الإستقلال : المغرب قبل الحماية ، على عهد الحماية ، إفلاس الحماية، الطبعة الثانية، 1979، ص. 84 .

وكان هذا العقم في السياسة المائية للحماية، من وراء احتجاجات كبار المعمرين، وجهابذة الإستعمار الفلاحي. و للتخفيف من تلك الإحتجاجات، كان مسؤولوا الحماية لايجدون أمامهم سوى حقوق الأهالي ،للإنقضاض عليها، والحكم على المغاربة بالعطش، وعلى مصالحهم الفلاحية و الحرفية بالبوار، وعلى مؤسساتهم الدينية، كالمساجد و الأضرحة بالجفاف، وعلى المرافق العامة كالحمامات و السقايات بالإغلاق. فكانت هذه الإعتداءات المتكررة تثير اصطدامات بين المغاربة وسلطات الحماية، تبلورت عبر بعضها مواقف سياسيةوطنية أو حركة مطالب، أو إجماع سياسي وطني، جعلت منها محطات في تاريخ الحركة الوطنية السياسية بالمغرب.

I. أمثلة في الموضوع

من الأمثلة التي يمكن أن تساق في هذا الإطار، قضية ماء بوفكران بمكناس، وقضية مياه وادي فاس. في مستهل ومنتصف القرن العشرين. فقد سطت الإدارة الفرنسية على جزء من مياه بوفكران في بداية الحماية ، وقبل دخول هذه المدينة، فتضرر السكان من ذلك بشكل اضطر بعض المكناسيين إلى رفع عريضة للسلطان مولاي يوسف سنة 1923 (2)، وصفوا فيها الوضعية السيئة التي أصبحت عليها قنوات المياه، وتقاعس إدارة الأحباس عن دورها في صيانتها، وخطورة الوضعية بفقدان ثلثي سقايات المدينة للماء ، وكذا قلة هذه المادة بالمساجد، ومترتبات ذلك على مرأى و مسمع إدارة البلدية ،التي تقمصت دور المتفرج، كما طالبوا باستعمال مياه النهر في المرافق العامة ، وإشراف إدارة الأحباس على توزيعها(3). وفي نفس الفترة تقريبا، احتج أهل فاس ضد قضية مشابهة، فقد كان الفاسيون يعتبرون ماء وادي فاس ملكا لسكان مدينتهم، ولكل بيت حق ملكية القسط الذي يجري به ، تبعا للتقاليد المثبتة بحجج شرعية وتاريخية (4). لهذا لما حاولت الإدارة الفرنسيةتحويل مياه هذا النهر لصالح بعض الشركات والضيعات الأجنبية (5)، اضطر السكان للدفاع عن حقوقهم، و عبروا عن ذلك بعدة تجمعات، بالضريح الإدريسي، والقرويين، وعدد من المساجد، كما احتشدوافي مظاهر كبيرة بإدارة المراقبة البلدية،

(2) يوعسرية بوشتى :أحداث بوفكران بمكناس ، فاتح وثاني شتنبر 1937، الرباط وزارة الثقافة 1990، ص. 208 .

(3) المرجع نفسه : الهامش 24، ص. 230.

(4) الفاسي علال : الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الخامسة، الرباط، مؤسسة علال الفاسي، 1993، ص. 160.

(5) غلاب عبد الكريم :تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب،من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ص. 360.

احتجاجا على المشروع (6). وتأتي أهمية هذين الحدثين في كونهما تزامنا مع حركة محمد عبد الكريم الخطابي، وهو أمر له دلالته ،ويطرح تساؤلا حول ما إذا كانت هناك تأثيرات للحركة في اندلاع الحدثين. كما تأتي تلك الأهمية، باعتبارهما ضمن الإرهاصات الأولى للعمل الوطني السياسي المديني السلمي، المبني على التظاهر والإحتجاج وتقديم العرائض، في وقت كانت فيه المقاومة المسلحة بالبوادي والجبال في عنفوانها. يضاف إلى هذا أن احتجاج أهل فاس، ارتبط ببداية البروز الوطني السياسي، لبعض طلبة القرويين، حيث ألقى علال الفاسي خطابا حماسيا في المحتشدين بإدارة البلدية، كما وضع صحبة الحاج الحسن بو عياد، مذكرة لحاكم ناحية فاس، طالبت بسحب مشروع الإدارة، وبتمتيع المغاربة بحق الملكية الخاصة في حدود القانون (7)،كما خطب في التجمعات بالمساجد، طلبة آخرون من ضمنهم الهاشمي الفيلالي (8). ومن أمثلة محاولة تحويل إدارة الإستعمار للمياه، وردود الفعل ضدها، نذكر كذلك حركة مماثلة، وقعت بالرباط ، إثر قرار الإدارة تحويل «عين شالة »، لصالح الإستعمار (9).

ولما تأسست الحركة الوطنية السيا سية بالمدن في بداية الثلاثينيات ، كانت مسألة الماء أحد المسائل الرئيسية في نضال الوطنيين، بل إن المعركة بين المغاربة والإستعمار، كانت في رأي أحد مؤسسي الحركة الوطنية «تدور على العناصر الضرورية للحياة ، من ماء وخير، وعدل »(10). فمن منطلق الإيمان بأن المغرب يتوفر على ما يكفي و يشفي من الماء، وأن ما ينقص هو التدبير، طالبت الحركة الوطنية في عدد من مذكراتها، الإقامة العامة، بنهج سياسة مائية لتنظيم الأنهار المغربية، وبناء السدود ، وترميم السواقي... باعتبار ذلك «الحل الوحيد الذي يضمن سقي الأراضي والخروج عن حالات اليبس التي تطرأ على البلاد» (11).

واهتمت صحيفتا « مغرب »، و « عمل الشعب »، بمسألة الماء أيما اهتمام، استنكارا للأضرار التي لحقت المغاربة، وردا على الصحافة الناطقة باسم الإستعمار والمعمرين، والتي كانت تطالب هي الأخرى، بسياسة مائية، تضع مصالح الأوربيين فوق كل اعتبار.

(6) الفاسي علال : م ، س، ص. 160 .
(7) نفس المرجع ونفس الصفحة.
(8) غلاب عبد الكريم : م ، س ، هامش 5 ، ص .360 .
(9) المرجع نفسه ، ص .143 .
(10) الوزاني محمد حسن : لسنا بهمجيين ولكنا طلاب حق وحماة شعب، الدفاع، السنة الأولى ، عدد 7 - 12/10/ 1937 .
(11) الفاسي علال : م ، س ، ص. 247.

ومنذ منتصف الثلاثينيات، احتدت مشكلة الماء بالمغرب، وكانت أحد أسباب الإنفجار الذي وقع سنة 1937، ففي سنة 1934 على سبيل المثال وفي أعقاب حركة إحتجاج الحركة الوطنية، ضد الأوضاع التي آلت إليها الأحباس، قدم الوطنيون، بعدة مدن، كالدار البيضاء، والرباط، وفاس، عرائض ومذكرات، إلى المراجع العليا، كان مشكل الماء أحد مواضيعها، حيث لوحظ باستنكار أن الماء الذي هو عماد الطهارة الإسلامية، أصبح لا يجري في المساجد، « إلا في دقائق محدودة» وبشكل عطل « وسائل الطهارة وإقامة الدين » (12). وفي نفس السنة كانت المطالبة بالمحافظة على حقوق الفلاح في مياه الشرب، والورد، والسقي » وضرورة « إصلاح الآبار الموجودة، وحفر آبار جديدة بالجهات المحتاجة إليها» أحد مطالب كتلة العمل الوطني في البرنامج الذي قدمت للسلطان، وسلطان الحماية، وللحكومة الفرنسية بباريس (13). أما سنة 1937 أحد السنوات المتميزة في تاريخ العمل الوطني ضدالإستعمار الفرنسي، فقد كانت سنة النضال من أجل الماء، إذ أنها لم تعرف فقط مجموعة اصطدامات، من أجل هذه المادة ، بل تحول الماء فيها إلى عامل تبلور حوله سخط الحركة الوطنية، على الأوضاع بشكل عام ،ودشن بداية سلسلة من المواجهات مع سلطات الحمايةفي جهات متعددةمن البلاد ، إذ وقعت مواجهات بمكناس بسبب مياه نهر أبي فكران، عرفت في التاريخ باسم « حوادث بوفكران »، وفي قبيلة ايت إيمور، ناحية مراكش، حاولت الإدارة الفرنسية احتكار مياه وادي إيمور لصالح المعمرين، فنجم عن ذلك اصطدام مع فلاحي القبيلة، تدخلت على إثره الحركة الوطنيةللدفاع عن ايت إيمور، بتنظيم مظاهرة بدار الناحية، شارك فيها أعيان ووجهاء القبيلة (14)، ضدا على انتهاكات الحماية وصلف الجنرال «دولوستال » و الباشا الجلاوي، اللذين تضامنا مع مطلب المستعمرين (15)، وفي بني يازغة أحد قبائل نواحي فاس، وفي إطار استبداد قائد القبيلة، الذي اشتهر بعسفه وظلمه، تحكم بعض المعمرين الأغنياء، في مجرى النهر الذي يسقي المنطقة، و أخضعوا الفلاحين لنزواتهم، سقيا وقبضا للماء (16). وكان الفلاحون المتعاطفون مع الحركة الوطنية في مقدمة ضحايا هذا العسف والإجحاف، بشكل فجر مظاهرة بدار المراقبة بصفرو،

(12) من عريضة الرباط، انظر نصهاب : الوزاني م ح : مذكرات حياة وجهاد – التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ، الجزء 3، مرحلة الإنطلاق و الكفاح 1930-1934، بيروت، مؤسسة محمد حسن الوزان، 1984، ص. 453 - 459.

(13) انظر : مطالب الشعب المغربي، 1934، طبعة معادة بالأوفست، الرباط- المطبعة الملكية 1979، ص. 66.

(14) علال الفاسي : م ، س ، ص : 244.

(15) ن م ، ن، ص.

(16) ن م ، ن، ص.

ومحاولة شن عصيان مدني، ضد أوامر الإدارة ، وأداءاتها، واصطدامات عنيفة بين الوطنيين وقائد المنطقة، وأخرى بين بني يازغة وفرقة من الفرسان في جيش الحماية، وأحداث مشابهة فرضت تدخل التنظيم المركزي للحركة الوطنية لدى سلطات الحماية (17).

لقد كانت هذه الأحداث / الأمثلة-في رأي الحركة الوطنية عنوانا على الإهتمام «بالدفاع عن حقوق المغاربة أفرادا وجماعات، وبالأخص على اهتمامها بالفلاحين، الذين أصبحوا موطن استغلال الفرنسيين وأذنابهم » (18)، ومن بين هذه الأحداث تميزت حادثة بوفكران سنة 1937 لذاتها، وأهدافها، كما لتدشينها سلسلة من الأحداث المتتابعة، ولوقوعها في سنة اعتبرت عند الوطنيين منعطفا مهما في تاريخ حركتهم، وسنة لها ميزاتها على أكثر من مستوى. فقد كانت حادثة بوفكران مظهرا من مظاهر التشبث بالملكية، بالأرض وبالماء وبالحياة، كما كانت بعد حركة مناهضة الظهير البربري، إحدى القضيتين اللتين لفتتا انتباه الرأي العام الدولي لسياسة فرنسا بالمغرب (19)، و« بداية لثورات شعبية دامية ضد الإستعمار الإستيطاني» (20)، و « جزء من برنامج تصعيد المعركة ضد الوجود الإستعماري بالمغرب» (21).

II. سياق حوادث بوفكران

في شهر ماي من سنة 1936 وصلت أحزاب اليسار الفرنسي في أطار ما سمي «الجبهة الشعبية » إلى الحكم، ونظرا لما كانت تحظى به بعض جوانب القضية المغربية من تعاطف من لدن بعض العناصر اليسارية الفرنسية، فإن الحركة الوطنية استبشرت خيرا بالحدث وعقدت عليه بعض الآمال، وهي آمال سرعان ما تبخرت بشكل خلق تذمرا في الأوساط الوطنية، لم تستطع بعض التنازلات، ومنح بعض الحقوق ، امتصاصه، ولا حتى التخفيف من حدته.

فانشغالات الجبهة الشعبية كانت منصبة على التحولات التي بدأت تعرفها أوربا منذ بداية الثلاثينيات، وعلى الإصلاح الداخلي. وتلاحظ بحذر شديد مجريات الأمور لدى جيرانها الأوربيين، ومنهم اسبانيا جارة الفرنسيين في فرنسا وفي شمال افريقيا. فبعد

---

(17) ن م ، ص. 244 - 245.

(18) ن م . ص. 247.

(19) الهلالي ابراهيم ، « نداء موجه إلى المجلس البلدي لبلدية مكناس » : التبيان لمعركة ماء أبي فكران . مع وجوب اتباع رسم الامام ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1985، ص. 130 - 132 .

(20) الشرايبي عبدالهادي ، ثمن الحرية، الرباط، دار المغرب للتاليف والترجمة والنشر ، 1978، ص. 70 .

(21) غلاب عبدالكريم ، م س . ص. 144 .

وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة بفرنسا بحوالي شهرين انطلق في يوليوز من نفس السنة تمرد الجنرال فرانكوعلى حكومة الجمهورية الإسبانية، انطلاقا من التراب المغربي، متسببا في اندلاع ما سمي « الحرب الأهلية الإسبانية » وهو حدث ترتب عليه في السياق الذي يهمنا مترتبات على مستويات، من بينها :

- تصاعد النفوذ الألماني والإيطالي بالمغرب، مع تصاعد نجاح حركة فرانكو، بشكل أثار مخاوف الفرنسيين على منطقة نفوذهم، وخلق لهم مجموعة متاعب.

- محاولة بعض عناصر اليسار الفرنسي والإسباني، الإتصال بالحركة الوطنية المغربية في بداية اندلاع حركة فرانكو للإتفاق حول محاصرة هذا الأخير من المغرب، مقابل امتيازات للحركة الوطنية في حالة نجاح الخطة. وهي محاولة رغم أنها لم تعرف التطور الذي كان منتظرا منها. فقد سجلت نوعا من الإعتراف بقدرة هذه الحركة على الفعل. ولا شك أن فرنسا كانت من وراء فشل هذا المشروع.

- قدرة فرانكو على العزف على أوتار التناقض بين الفرنسيين والحركة الوطنية من خلال مجموعة من التصريحات والوعود، ومن خلال السماح ببعض الحريات في المنطقة الخليفية، وتجنيد أدواته ودعاته لتحريض المغاربة ضد الفرنسيين.

أما في المغرب، فإذا كانت سنة 1936 سنة تكريس خيبة الأمل في الحكام الفرنسيين، فإن سنة 1937 أطلت حبلى بمجموعة من الأحداث. إذ على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، كانت هذه السنة سنة أزمة عامة بكل المقاييس، انحبس فيها المطر فأصيب الإنتاج الفلاحي زراعة وماشية بانتكاسة كبرى، عم على إثرها، البادية المغربية الجوع والبؤس وما رافقهما من أمراض، خاصة التيفوس الذي عاث في أرواح الناس، ثم تسربت الأزمة إلى المدن بسبب هجرة أهل البوادي، وارتفاع الأسعار، وتوقفت الصناعات والحرف، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية.

وعوض التعامل مع الأزمة ، بما يلزم من إغاثة نهجت سلطات الحماية سياسة الضغط، بإطلاق يد القيادة ورجال السلطة في القمع والإعتداء. فتظافرت بذلك مجموعة عوامل، خلقت وضعية تذمر قصوى مهيئة ومنذرة بالإنفجار في أي وقت. أما على المستوى السياسي الوطني، فكانت سنة 1937 من الجانب التنظيمي سنة سماح سلطات الحماية للوطنيين ببعض الحريات، ومنها حق إصدار بعض الصحف، وسنة تصدع كتلة العمل الوطني إلى

فصيلين سياسيين أحدهما الحزب الوطني الذي أسسه علال الفاسي، والحركة القومية التي أسسها محمد بن الحسن الوزاني. كما كانت هذه السنة من الجانب العملي منعطفا ونقلة نوعية في العمل السياسي الوطني، في اتجاه محاولة ضبط مفاهيم النضال، وفي اتجاه ترشيد تلك المفاهيم وتسييسها في عقل ووجدان وسلوك الأطر السياسية، كما في اتجاه محاولة تقدير القدرة الفعلية على تحديد ما هو ممكن وما هو غير ممكن سياسيا في العلاقة المتبادلة مع الفرنسيين في المستقبل (22). فقد يئس الوطنيون من صدق وجدية، ووعود اليسار الفرنسي الموجود في السلطة آنذاك، فراحوا ينشدون لأنفسهم طريق نشر الوعي الوطني في كل جهات البلاد، بما في ذلك بعض البوادي، وأكثروا من أساليب الإحتجاج والتظاهر، فكان هذا في رأي الفرنسيين فعلا شرطيا، استدعى اصطدامات وحركة قمع واسعة النطاق. فخوف السلطات الفرنسية من انتقال عدوى الوطنية إلى البوادي، وتوجسها من مجريات منطقة البحر المتوسط ومن تحولات الأوضاع الدولية، جعلها تفكر في إسكات الحركة الوطنية بالقمع. هكذا كانت سنة 1937 بالنسبة للحركة الوطنية، وبالنسبة للفرنسيين «سنة إعلان عن النوايا» (23)، وتمت ترجمة ذلك في أحداث واصطدامات في أكثر من جهة: بمكناس ومراكش، وبني يازغة، ووزان، والخميسات، وفاس ... وقد أعلنت هذه الإصطدامات عن انطلاقها من مدينة مكناس إثر حوادث مياه بوفكران، التي هدف الفرنسيون من ورائها ردع الحركة الوطنية،وقطع كل اتصال ممكن للوطنيين مع الأطلس المتوسط.

III. دور الحركة الوطنية في أحداث بوفكران

عرفت مدينة مكناس عبر التاريخ بأجنتها، وماء نافورات دورها، وسقايات أحيائها، ومساجدها، وحماماتها ومصدر هذا الماء هو «نهر بوفكران»، الذي يستفيد من عيون تنبع من الأطلس المتوسط. وكان المخزن هو الذي مد قنوات وجسور هذه العيون إلى المدينة وقصبتها المخزنية، كما عمد السلطان المولى اسماعيل إلى تحبيس مياه النهر على مكناس (24). وبحكم تحول مكناس وناحيتها أحد مناطق الإستعمار الفلاحي، في عهد الحماية، خلقت مياه هذا النهر مجموعة مشاكل بين المكناسيين والمعمرين منذ العشرينيات،

---

(22) ابراهيم عبدالله، نداء الحرية بين المغرب العتيق والمغرب الجديد، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1995، ص. 22-23 .

(23) المرجع نفسه، ص. 23 .

(24) الهلالي ابراهيم ،م س ، ص. 33 - 34 .

وللتخفيف من حدة تلك المشاكل، وإرضاء للمعمرين الفرنسيين، فكرت السلطات في توزيع المياه، بين المستوطنين الطارئين، ومدينة مكناس، فأصدرت في 12 نونبر قرارا وزيريا، نص على التوزيع، وعلى إنشاء لجنة منتدبة بإدارة الأشغال العمومية، لتنفيذ القرار، وفي 12 فبراير 1937 أصدرت قرارا وزيريا آخر صادق على قرار اللجنة وتوزيع الماء (25) وهو توزيع منح المكناسيين ثمانية ساعات من الإستفادة في اليوم، وستة عشرة ساعة لضيعات وحقول المعمرين (26).

لقد أصيبت مدينة مكناس، نتيجة هذا التوزيع /المصادرة بأزمة ماء، تضررت منها مختلف المرافق، وهددت المدينة على أكثر من مستوى. ومن أجل تلافي الكارثة، عارض المكناسيون قرارالتوزيع، وأعلنوا احتجاجهم وتعرضهم عليه، كما حرروا في الأمر عريضة إلى السلطان وأخرى للمقيم العام الجنرال نوجيس، وكونوا هيأة للإشراف على عمليات الإحتجاج، وأطلقوا عليها اسم « لجنة الدفاع عن ماء بوفكران » وجعلوا شعارها «الماء ماؤنا تفديه أرواحنا » إلا أن الإحتجاجات السلمية للمكناسيين سرعان ما تحولت إلى اعتقالات ومحاكمات ، وإلى اصطدام مع قوات الحماية في بداية شهر شتنبر، ذهب ضحيتها عدد من أهل المدينة ، وبررت الحماية قمعها ، باستبعاد الماء كسبب للأحداث ، واعتباره مجرد مطية استعملها السياسيون الوطنيون لمواجهة الفرنسيين.

كان الماء هو سبب الأحداث، وكان الوطنيون هم مؤطروا عمليات الإحتجاج محليا ومركزيا. فعلى المستوى المحلي، كان الوطنيون موزعين داخل مكناس مثل سائر مدن المغرب آنذاك بين حزبيين وقوميين، غير أن معظم القرائن تشير إلى أن القوميين، أي أنصار محمد الحسن الوزاني، كانوا أكثرية ، مقارنة مع الحزبيين أنصار علال الفاسي، ومنذ الإرهاصات الأولى للأحداث ناصر الحزبان معا أهل مكناس في قضيتهم، عن طريق الصحافة ، وتوجيه حركة الفعل والإحتجاج، وقام زعيما الحزبين كل على حدة بزيارة مكناس، للإجتماع بالأنصار، والإطلاع عن كثب على تطورات الأحداث. غير أن رجحان كفة عدد القوميين بمكناس كان أساسيا على ما يبدو في رجحان دورهم محليا، وقيادتهم لأحداث بوفكران في كل مراحلها. فقد كان محمد بن الحسن الوزاني هو صاحب فكرة رفع عريضة الإحتجاج إلى المراجع العليا (27)، وكانت هذه العريضة من صياغة وتحرير القوميين، بعد حصولها

على رضى الأغلبية في تجمع وطني عام، أمام عريضة من اقتراح الحزب الوطني (28)، كما كان حضور القوميين المكثف داخل لجنة الدفاع عن ماء أبي فكران أداة في يدهم لتوجيه حركة الإحتجاج، والإشراف عليها. وقد انعكس هذا الدور المحلي للقوميين في الأحداث على المستوى المركزي، فتحولت جريدتا « الدفاع » و «عمل الشعب » الناطقتين باسم حزبهم، إلى منبر لحوادث بوفكران، تفسيرا وتوضيحا ومتابعة واحتجاجا (29)، بل إن زعامة القوميين وظفت أحداث بوفكران بشكل واضح لمحاكمة سياسة الحماية إزاء المغاربة، وتحيزها للفرنسيين، كما وظفتها لتفنيد ادعاءات المعمرين، والرد على أطماعهم. وأجرى القوميون عدة اتصالات مع السلطات والمراجع العليا لحل مشكل ماء مكناس كما لعبوا دورا أساسيا في استدعاء لجنة من البرلمان الفرنسي زارت مكناس لتقصي حقائق الأحداث. وإذا كان القوميون قد لعبوا الدور البارزفي حوادث بوفكران، فإن ذلك لا يعني أي تقاعس للحزب الوطني، فقد شارك مناضلوه المحليون في مختلف مراحل المواجهة، وعملت القيادة المركزية للحزب على ضرورة متابعة الأحداث، كما نظمت جريدتاه « الأطلس » و « العمل الشعبي »، حملة ضد الفرنسيين عرضتهما للتوقيف والحجز. غير أن الخلاف بين التنظيمين لم يتراجع كليا لفسح المجال للتضامن إزاء الأحداث، إذ رغم مساهمة أعضاء الحزب الوطني بمكناس في جمع التوقيعات التي بلغت 1486 توقيعا لعريضة الإحتجاج (30) فإن أيا من زعاماتهم المحلية لم توقع عليها (31)، كما أن موقف الحزبين من لجنة الدفاع عن ماء أبي فكران كان سلبيا، حيث اعتبروها غير قانونية ، وصنفوها دعاية حزبية (32) بل أصدروا بيانا بجريدة « الأطلس » شكك في بعض تحركات اللجنة (33) بطريقة استدعت رد القوميين(34)، متهمين خصومهم بالإغراض ،وبالقصور في فهم الوطنية، والعمل منذ بداية الأحداث على تمزيق وحدة الأمة ، وتفريق كلمتها حول قضية بوفكران.

---

(25) نشر بالجريدة الرسمية، عدد 1268، بتاريخ 12 أبريل 1937 .

(26) الهلالي ابراهيم ، م س ، هامش 17، ص. 57 .

(27) بوعصرية ،م س ،ص. 223 .

(28) المرجع نفسه ، ص. 211 .

(29) من إرهاصات الحدث إلى ما بعده لم تخل -تقريبا- أعداد الدفاع وعمل الشعب من إشارات وكتابات مباشرة أو غير

خاتمـــة

كانت حوادث ماء بوفكران محطة من محطات عمل الحركة الوطنية المغربية، وكان الماء فيها رمزا للدفاع عن الحق وعن الوجود، كما كانت حلقة في سلسلة من المواجهات، بل بداية تلك الحلقة بمميزات خاصة. ورغم ما شاب العمل الوطني في هذه الأحداث من اختلافات ،فإن ذلك لم يؤثر على المسار والعمل، بل ربما كان حافزا على تصعيد المواجهة في جهات أخرى. ولا نستبعد في هذا السياق أن يكون ما أحدثه دور الحركة القومية بمكناس، في نفس زعامة الحزب الوطني، أحد أسباب تصعيد هذا الأخير للمواجهة بمراكش والخميسات، توجسا من انتقاص الشعبية وردا للإعتبار.

La gestion « déléguée » de la RAD par Lyonnaise des Eaux :
une controverse politique régentée par le «fait Makhzen » (1994-97)

Ahmed BENCHEIKH
Professeur d'urbanisme et d'aménagement du territoire - Département de géographie
UNIVERSITÉ CADI AYAD, MARRAKECH

«(...)Substituer à l'action des colons isolés celle de puissantes sociétés, à qui l'on accorde, moyennant certaines obligations, de grandes concessions »

HARDY, G., 1928.

«Les grands problèmes coloniaux» in Revue scientifique, n°7, 14 avril.

1. Une bataille politique à Casablanca.

Le retour en force de la Lyonnaise des Eaux au Maroc est aujourd'hui la réponse donnée à une question fortement controversée mais finalement tranchée par l'octroi de la concession de gestion «déléguée » pour une durée de 30 ans à cette grande entreprise internationale des services collectifs(1). En effet, le 15 avril 1997 les élus siégant à la Communauté urbaine de Casablanca ont «voté » à

l'unanimité en faveur de la délégation de la gestion des services de distribution d'eau, d'électricité et de l'assainissement des eaux usées de la métropole économique du Maroc à la multinationale française. Désormais, la gestion de l'eau potable, l'électricité et l'épuration des eaux usées au Maroc se pose en termes radicalement nouveaux.

La chronologie des quatorze premiers mois du conflit relatif à l'offre de concession de la Régie Autonome de Distribution (RAD) à la Lyonnaise des Eaux a révélé rapidement l'existence d'au moins deux logiques de pouvoir et de des services collectifs des grandes villes au Maroc qui ce sont confrontées gestion souvent de manière discrète et exceptionnellement de façon directe :

- d'une part, l'Etat et particulièrement le Ministère de l'Intérieur qui a fait la promotion de l'offre de la Lyonnaise des Eaux et la rupture avec le son seul et unique cheval de jugé inadéquat et dépassé, système des régies, bataille. S'inscrivant dans la politique générale des privatisations des établissements publics initiée par les organismes financiers internationaux et suivie par le gouvernement, cette logique favorisait à plus ou moins long terme une privatisation l'ensemble des services collectifs urbains au Maroc ; et,

- d'autre part, les élus de l'opposition qui plaidaient pour le maintien de la RAD et proposaient souvent une démarche progressive pour sortir le dossier des réseaux urbains de la capitale économique de la situation financière lamentable dans lequel se trouvait depuis bien longtemps . Ils reprochaient ainsi aux services centraux du Ministère de l'Intérieur comme la Direction des régies ou la Direction des collectivités locales le peu d'efficacité dans l'utilisation des larges prérogatives d'une administration de tutelle trop préoccupée par la «crise sécuritaire » du pays et plus spécialement dans les grandes villes !

Il s'agit alors de voir en quoi et comment la «nouvelle expérience » de la Lyonnaise des Eaux de Casablanca (2) participera à la formation d'un nouveau modèle exemplaire de gestion des services collectifs urbains ? Quelle portée une telle expérience pouvait-elle avoir en terme de gouvernance des villes au Maroc ?

---

(1) BENCHEIKH, A., 1996. «De la gestion concédée à la gestion déléguée de la RAD à la Lyonnaise des Eaux: remue-ménage politique et «Good Governance». Séminaire d'Avignon :Cultures techniques de l'eau et régulation à l'échelle régionale 4 et 5 novembre 1996.

(2) Désormais appelée Lyonnaise de Casablanca (Lydec).

Je me contenterai dans ce texte d'apporter quelques informations générales sur le contexte de l'offre de la concession pour introduire les faits de politique majeurs autour desquels ce sont organisés les argumentaires des différents acteurs opposés ou favorables au retour de la Lyonnaise des Eaux au Maroc.

2. *D'une concession à une autre ou le poids de l'histoire*

Dans ce conflit et, dès le début de la controverse, les responsables de la Lyonnaise des Eaux à Casablanca ont dit et répété que s'ils avaient fait l'offre de concession c'est qu '«on nous a demandé de faire une proposition, ce que nous avons fait »(3). Seulement, nul ne peut dire précisément quand la décision d'accorder la concession de 30 ans a été « promise » à la grande multinationale française. Et pourtant ce ne sont ni les occasions ni les motifs qui ont manqué au patron de la Lyonnaise des Eaux, Jérôme Monod, pour se rendre souvent au Maroc particulièrement après l'élection de Jacques Chirac, Président de la République Française en 1995. La concession est demeurée donc dans le secret du Saint des Saints pourrait-on dire !

En tout cas, la presse économique de Casablanca, fortement liée aux intérêts français au Maroc et chantre des privatisations des services publics, était dans la confidence pour ne pas dire dans les secrets des «Dieux des Eaux » puisqu'elle avait donné, dès 1994, en primeur l'information de la privatisation éminente de la RAD et surtout le choix porté sur la Lyonnaise pour le contrat de la gestion concédée des principaux services publics urbains du Grand Casablanca (4). Il s'agit particulièrement des deux principaux hebdomadaires de l'information économique en langue française : LA VIE ÉCONOMIQUE dont le patron n'était autre que Jean-Louis Servan -Schreiber et l'ÉCONOMISTE qui avait pour actionnaire le Ministre des Privatisations Monsieur Saidi. Les titres des premiers articles de ces deux hebdomadaires donnent une bonne idée sur l'engagement ferme et résolu des deux rédactions en faveur de la privatisation de la RAD(5). Aucune nuance n'était permise !

---

(3) L'ÉCONOMISTE, 7 mars 1996, p: 19.

(4) L' information sur les premiers contacts en mai 1994 entre le Roi du Mroc et J. Monod est confirmée dans un article publié par le journal LE MONDE du samedi 7 juin 1997 qui porte le titre « Casablanca : un seul contrat pour l'eau, l'assainissement et l'électricité » par Th. Monteclerc.

(5) LA VIE ÉCONOMIQUE, «Le projet concessionnaire de la lyonnaise des Eaux ralenti sans raison apparente, vendredi 2 février 1995 : 15; «La lyonnaise des Eaux met le paquet pour se substituer à la RAD», vendredi 27 octobre 1995 : 11 ; «Concession de la RAD, les élus bloquent, la Lyonnaise persiste », l'ÉCONOMISTE, jeudi du 7 mars 1996 : 19.

C'est la même presse qui reviendra à charge après les inondations du mois de janvier 1996 pour relancer l'offre et surtout démontrer les avantages que les habitants de la métropole économique pouvaient tirer d'une opération financière et d'un service de qualité dans les domaines de l'eau et l'électricité et surtout de l'assainissement des eaux usées et le problème des eaux pluviales que les élus de la Communauté urbaine n'avaient que trop délaissé jusqu'ici.

A-t-on besoin de rappeler que l'histoire contemporaine du Maroc a connu ce genre de controverse ?

La ville de Tanger, sous contrôle international, avait fait l'objet d'un Firmin du Sultan Moulay al Hassan à la fin du XIXème siècle concédant le droit de réaliser les adductions de l'eau potable à la société française Régis. Il s'agissait alors de la première concession qui opposera le Makhzen, les représentants des puissances étrangères à Tanger et les différentes sociétés soumissionnaires (Régis, André, Giros et Loucheur, etc.)(6). La controverse avait porté aussi bien sur la validité de l'autorisation donnée par le Sultan, le respect du cahier des charges que les incidents liés à l'éxecution des premiers travaux au port de Tanger. Le fond de la question est que : d'une part, les puissances européennes, particulièrement française, anglaise et espagnole défendaient les intérêts opposés de leurs concitoyens ; que d'autre part, le Makhzen était avant tout préoccupé par ses propres convulsions politiques et la menace extérieure persistante aux portes du Maroc !

En 1919, les eaux de la ville de Tanger furent finalement concédés, avec le soutien favorable du Maréchal Lyautey, Commissaire Résident Général au Maroc (1912-1925), à la même Lyonnaise des eaux et à sa filiale Société Marocaine de Distribution (S.M.D.). Le protectorat aura réglé un problème qui avait duré plus de quarante. C'est qu'en matière de gestion de services publics urbains, Lyautey opérait judicieusement de subtils et importants changements dans les villes marocaines dont la portée est encore actuelle. Tout est dit sur la gouvernance des villes marocaines dans cette célèbre phrase de Lyautey rapportée par l'architecte Laprade : « la ville arabe, le quartier juif, je n'y touche pas, je nettoie, embellis, fournis de l'eau, l'électricité et j'évacue les eaux usées, c'est tout ? mais en face, dans le bled, je bâtis une autre ville »(7).

(6) Archives Diplomatiques de Nantes, Eaux de Tanger . Cartons 506 (1875-1911) et 507 (1909-11).
LIBÉRATION, «Franchement, non! », éditorial du 29 février 1996, n° 1549, p: 1.
(7) LAPRADE, A., 1934. Lyautey urbaniste. Paris: Horizons.

Si la concession de la RAD à la Lyonnaise des eaux n'est pas comparable à celle de la ville de Tanger (1875-1919) ; toutes les deux participent par bien des aspects à la formation d'un modèle de développement économique et territorial et la mise en place d'un «nouveau» dispositif institutionnel de gestion des services collectifs au Maroc. Sauf que les enjeux politiques, financiers et techniques seront déterminants dans le cas de Casablanca qui sera donnée en exemple pour beaucoup de villes marocaines et de grandes agglomérations des pays en développement.

3. Une controverse politique régentée

Pourtant, dès 1994, Il est vite apparu que la première offre de la Lyonnaise avait bien des opposants aussi bien à la Communauté Urbaine de Casablanca (CUC) qu'à la Régie Autonome de Distribution (RAD), chez la Confédération Générale des Entreprises Marocaines (CGEM) et les centrales syndicales. Les péripéties reliées à cette offre vont connaître donc un regain de tensions et la controverse sera marquée par plusieurs temps forts. L'attitude hostile des élus de l'opposition particulièrement le groupe des élus de l'USFP[8] sur la question de la privatisation des services urbains de Casablanca au sein de la Communauté urbaine s'imposera à tous avec sa « propre » conception de l'intérêt général et de la chose publique qui consistait à défendre l'autonomie de décision des élus et les prérogatives des collectivités locales en matière de gestion des services collectifs.

L'argumentaire de l'opposition.

Si dans un premier temps, la presse de l'opposition, particulièrement les journaux Libération et Al Itihad Al Ichtiraki, a donné à cette affaire une double portée éthique et historique ; l'essentiel de l'argumentaire de l'opposition se fondait sur des considérations de stratégie nationale de développement contraire à la politique de désengagement généralisée du gouvernement et de privatisations des établissements publics. Plusieurs éditoriaux du journal Al Itihad Al Ichtiraki - exprimant souvent les positions doctrinaires du parti -

(8) L' USFP : Union Socialiste des Forces Populaires, parti politique de la gauche marocaine issu du mouvement national. Actuellement, ce parti politique participe au bloc démocratique «la Koutla » avec le Parti de l'Istiqlal (PI), du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS) et de l'Organisation de l'Action Démocratique et Populaire (OADP) appelé à gouverner ensemble le pays après leur victoire aux prochaines élections communales, professionnelles et législatives (juin-septembre 1997).

avaient pris parti contre la concession à la Lyonnaise. Le journal insistait, sans détours, sur le caractère strictement politique de la concession[9] et défendait vigoureusement le capital national et le savoir faire marocain.

Les principaux fondements de l'argumentaire de l'opposition portent également sur trois différends : la tutelle du Ministère de l'Intérieur sur les collectivités locales, les ressources locales et nationales et la politique de réforme des services publics.

Or, si l'opposition s'est attachée à remettre en cause la tutelle du Ministère de l'Intérieur sur les collectivités locales, elle a aussi et surtout saisi l'opportunité de cette controverse pour interpeller fortement l'Administration de l'Intérieur sur le contrôle des régies par la Direction des régies de ce même Ministère. En outre, l'utilisation du savoir faire de l'ingénierie marocaine et la mobilisation des de l'investissement national sont opposées à un retour en force à «la période coloniale». Enfin, l'opposition soutenait la nécessité de réformer le fonctionnement des services publics et non pas de les privatiser et de les «donner» à des intérêts étrangers.

Cette l'offensive de l'opposition contre la concession de la RAD à la Lyonnaise connaîtra son seul et unique succès à l'occasion de la la session de la Communauté urbaine de Casablanca. Le retrait de ce dossier de la session de février 1996 a été la conséquence logique d'une campagne politique méthodiquement menée par une équipe d'élus connus au plan national comme Kadiri du parti de l'Istiqlal et surtout de Mohamed Rachidi, Maâti Souhail ou Jalal Tahar de l'USFP.

Entre la session ordinaire de la Communauté urbaine du 27 février 1996 et la session extraordinaire convoquée pour 14 mars 1996, le conflit sur la concession des services de la RAD à la Lyonnaise a évolué d'un différent d'ordre juridique à une bataille politique rangée opposant le Ministre d'Etat à l'Intérieur aux partis de l'opposition et au mouvement syndical. La bataille politique à Casablanca sera donnée donc en exemple aux autres centres urbains particulièrement là où d'autres logiques sociales de l'eau, lien social, se trouvent

---

(9) AL ITIHAD AL ICHTIRAKI, « La concession des secteurs de l'assainissement et de l'eau potable à une société étrangère n'est pas une question technique ». 26 février 1996. n° 4585. p. 1.
AL ITIHAD AL ICHTIRAKI, «Une décision grave et san fondement légal ». éditorial du 16 mars 1996, n° 4601, p. 1.

confrontées à une logique fondée sur la bonne gouvernance («Good Governance ») des institutions internationales et particulièrement de la Banque Mondiale.

Rappel à l'ordre et bataille politique réglée

A la veille de la session publique consacrée à l'examen de l'offre de concession de la Communauté urbaine de Casablanca, le Ministre sortait de sa réserve et précisait les prérogatives respectives des collectivités locales et du gouvernement en matière de politique de développement territorial du pays et particulièrement des services publics urbains des grandes villes marocaines :

« (...) La Communauté urbaine a donc, disposé de plus de sept mois pour se prononcer sur une affaire intéressant, au plus haut point, la population de Casablanca qui aspire à une restructuration approfondie du réseau de l'assainissement lequel, d'ailleurs, s'est avéré , à la suite des dernières inondations très défaillant dans plusieurs quartiers.

S'il faut convenir que l'article 30 de la Charte communale précise les attributions des collectivités locales et , par extension, de leurs démembrements en matière de création de services communaux et du choix de leur mode de gestion, il importe, également, de rappeler que la gestion des services publics à caractère industriel et commercial, par le privé, figure dans les actions qui définissent la politique générale du gouvernement, en matière de développement (...)»[(10)].

La Communauté urbaine fut donc rappelée à l'ordre «courtoisement » mais fermement par le Ministre d'Etat à l'Intérieur, Driss Basri. L'enjeu est donc précisé par le ministre dans des termes qui tranchent avec la situation d'attente dans laquelle se trouvait, depuis quatorze mois, le contrat de concession des services collectifs de Casablanca. En somme, il s'agissait dans cette injonction du Ministre - spécialement adressée à l'opposition - de rappeler le partage «légal » des pouvoirs au Maroc entre un Etat fort aux attributions illimitées et des collectivités locales dont les prérogatives sont encore fortement soumises à la tutelle d'un Ministère de l'Intérieur dominateur. Il ne laissait aux élus ni le choix de définir le mode de gestion des services urbains et moins encore l'opportunité d'exercer des prérogatives d'une participation locale aux affaires urbaines.

---

(10) Lettre du Ministère de l'Intérieur adressée au journal LIBÉRATION, «La Lyonnaise chez nous M. Basri nous précise... », 16 février 1996 : 1.

Or, si les débats rendus publics au cours des quatorze premiers mois ont peu porté sur le fond du contrat c'est que l'opposition voulait donner avant tout au conflit un caractère démonstratif non seulement des prérogatives limitées des collectivités locales par une administration territoriale de l'intérieure fortement makhzanienne. Elle savait sciemment les limites de sa propre action dans ce dossier et face à un adversaire coriace. Elle ne lui restait que le double aspect historique et éthique de la concession. D'abord, sur le plan historique, le choix de la Lyonnaise des Eaux correspondait à un retour pur et simple à la période coloniale. Al Itihad Al Ichtiraki (11) est allé jusqu'à relater avec un menu de détails l'histoire de la Lyonnaise au Maroc et à Casablanca pendant près de quarante ans (1912-56). Ensuite, sur le plan de l'éthique , l'image de la Lyonnaise était rappelée avec insistance, spécialement dans l'affaire de corruption du maire de la ville de Grenoble, Alain Carignon et du financement des partis politiques en France.

Dans la situation de rapport de forces défavorable à l'opposition, quel argumentaire cette dernière pouvait-elle objecter au coup d'autorité du Ministre de l'Intérieur ? En mettant ainsi l'accent sur les aspects historique et éthique dans de conflit, la démonstration des élus et de la presse de l'opposition ne se voulait-elle pas plutôt exemplaire de «nouveaux » rapports politiques en gestation ?

4. «Fait Makhzen » versus «Good Governance »

En tout cas , la réaction rapide du Ministre d'État à l'Intérieur au retrait du dossier de la session de février de la Communauté urbaine consistait à commanditer une session extraordinaire consacrée exclusivement à la discussion de la concession de la RAD à la Lyonnaise des Eaux.

Le 15 mars 1996 restera certainement un moment fort et dans les annales de la Communauté urbaine de Casablanca et surtout des rapports des élus à leur administration de tutelle. Cette dernière reprendra l'initiative d'une bataille politique que le Ministre ne pouvait se permettre ni de perdre et encore moins de laisser l'opposition gagner dans une ville symbole. L'enjeu de la privatisation des services urbains de la RAD devenait donc une affaire d'État. La mobilisation des «généraux » du Ministère de l'Intérieur était complète.

(11) AL ITIHAD AL ICHTIRAKI quotidien de l'opposition socialiste (USFP). Il a développé une ligne de conduite hostile à l'offre de la Lyonnaise et a exprimé pour ainsi dire la position officielle du parti et des élus USFP à la Communauté urbaine de Casablanca.

Paradoxalement, la meilleure démonstration opposée à l'argumentaire politique de l'opposition était la combinaison du respect de l'autorité du Makhzen et les consignes d'une bonne gouvernance de plus en plus recommandée par les institutions internationales. Quelques principes de la « Good Governance » sont habilement discernés et avancés par les lieutenants de M. Basri devant la Communauté urbaine de Casablanca. Mais, s'il est vrai que les déficits de la RAD ne peuvent être résorbé que par une bonne utilisation des ressources, une efficacité de la gestion des services collectifs et des investissements importants ; le caractère impérieux de la démarche du Ministère de l'intérieur s'opposait à fond à l'esprit même de la bonne gouvernance. Le principe juridique de la légalité de la décision et de la procédure de concéder la RAD à la Lyonnaise des eaux servait bien de prétexte à un coup d'autorité ou ce que l'on peut nommer de"fait Makhzen ".

De quoi s'agit-il?

Le fait Makhzen se désigne comme phénomène institutionnel et historique structurant le champ des rapports sociaux au Maroc. Mais, il s'extériorise par la mise en évidence de la violence de l'autorité et du pouvoir particulièrement dans toute situation de conflit ou tout contexte de crise qui ne sont souvent que tolérés par l'État. Il est ainsi la fois action et engagement de l'autorité dans l'ordonnancement durable du système des relations de pouvoir. Ces relations, multiples et complexes, sont fondées sur la sujétion des individus et des institutions traditionnelles et «modernes » à ce seul fait de pouvoir et de l'autorité au Maroc.

Le remue-ménage politique fut donc méthodiquement réglé par le Ministère de l'Intérieur. Ce qui comptait le plus pour l'administration de tutelle, en fait, en face à la résistance tenace à l'attribution des services collectifs de Casablanca, c'est précisément de défaire l'opposition politique à ce projet de portée nationale. Or, quant on ne dispose pas d'une d'une coalition politique accommodante, le meilleur moyen de réussir est de forcer le blocus en revenant purement et simplement à des procédés intrinsèques à la culture politique makhzanéenne. Le fait Makhzen est au secours de la «Good Governance » pourrait-on écrire ! Il a donc joué pleinement pour forcer la décision politique et conclure l'attribution de la concession des services de la RAD à la Lyonnaise des Eaux.

Le principe d'attribution à la Lyonnaise des Eaux fut obtenu finalement dans les conditions largement rapportées par la presse, celles d'une confrontation entre les hauts cadres du Ministre de l'Intérieur et les élus de la Koutla (Bloc démocratique). Ces derniers, pour protester contre le fait accompli du Ministère de l'Intérieur et dénoncer l'illégalité de la session, se sont retirer de la séance publique extraordinaire. Commanditée par l'administration de tutelle et consacrée par la Communauté urbaine de Casablanca à l'attribution des services de la RAD, la concession arrivait au terme d'un périple controversé mais qui rappelle par certains aspects la concession des eaux de Tanger accordée en 1919 à la filiale de la Lyonnaise des eaux, la Société Marocaine de Distribution (S.M.D.).

Cependant, l'affaire de la Lyonnaise sera relancée à la suite de la publication par la Tribune du Maroc [12] et la CGEM[13] de données chiffrés sur le coût réel de la concession et les profits financiers que la multinationale française tirera de la gestion des services du Grand Casablanca. Ni les affaires auxquelles la Lyonnaise est confrontée en France et moins encore les aspects politiques du contrat ne sont repris. De nouveaux et importants aspects sont placés au coeur de la controverse comme la tarification et ses effets sur les populations vulnérables, ou encore les investissements réels du groupe de la Lyonnaise dans les domaines de l'assainissement qui sont soulevés par des acteurs qui avaient observés jusqu'ici une discrétion remarquable dans cette affaire. Pourtant, cette nouvelle tournure dans la controverse marquée par une technicisation de l'argumentaire ne durera pas longtemps puisqu'au mois de décembre 1996, le sort de la RAD était complètement et définitivement scellé.

Pourquoi la «nouvelle expérience » de la Lyonnaise des Eaux au Maroc participera désormais à la formation du nouveau modèle de développement économique, territorial et institutionnel des villes marocaines et généralement des grandes métropoles du pays en développement ? Dans quelle mesure la «Good Governance», dont les principes fondateurs sont fixés par les institutions financières internationales, connaîtra le succès supposé ?

(12) LA NOUVELLE TRIBUNE

(13) La Confédération Générale des Entreprises du Maroc a publié a son tour une évaluation des deux volets du contrat jugés équivoques : d'une part, la tarification et le prix à payer par les industriels et; d'autre part, la contribution de la Lyonnaise en terme d'investissements propres du groupe.

5. Les villes marocaines confrontées à la «Good Governance».

La logique des institutions internationales de la participation privé pour le redressement financier des régies était donc fortement à l'oeuvre dans le projet de l'offre de la concession de la RAD. Cette vision de rupture avec des mode de gestion des services publics urbains dans les villes se fonde sur les quatre éléments suivants arrêtés par les experts de la Banque Mondiale :

— «mieux gérer les ressources en eau, dans un souci d'efficacité économique et de viabilité écologique ;

— fournir au prix coûtant les services ' privés' que la population demande et qu'elle disposée à payer ;

— affecter les maigres ressources publiques aux seuls services qui profitent à l'ensemble de la collectivité ;

— mettre en place des mécanismes institutionnels souples et efficaces pour la prestation de ces services, en donnant un rôle plus important aux organisations communautaires et au service public » (14).

Dans cette vision des choses, on cherche à s'appuyer sur des positions de base claires et politiquement arrêtées, pour élaborer les programmes de coopération et le développement, selon des règles et des méthodes qui sont empruntées au domaine du management et de l'économie de l'entreprise. La «Corporate Governance », gouvernement d'entreprise, est à l'origine de ce concept de la «Good Governance ». En effet, la Corporate Governance procède à partir d'un ensemble de règles de fonctionnement et de contrôle qui régissent la vie de l'entreprise. Principalement, elle participe à la structuration du pouvoir dans l'entreprise selon une logique de pôle d'influence principal liant les managers et les actionnaires de l'entreprise et d'implication effective et de contrôle ex post. Cette forme de culture managériale, fonctionne à l'efficacité et au contrôle, à l'ajustement permanent et au jeu « donnant donnant ». Elle est , aujourd'hui, transposée à une plus grande échelle au domaine du

(14) BANQUE MONDIALE , 1992 . Rapport sur le développement dans le monde. Washington D.C. : 103.
Voir aussi LORRAIN, D. 1990. « Le modèle français de services urbains », Économie et Humanisme, n° 312 (mars-avril) ; et. BOISVERT, M. et SENOUCI, L. «La gestion de l'eau dans les villes du Maghreb : réformes administratives, tarification et enjeux environnementaux» in L'urbanisation des pays en développement, (Polèse. M. et Wolfe J.-M. éd.), Paris : Economica et Villes et développement : 379-413.

développement économique des pays et plus particulièrement aux modes de gestion des villes [15].

La bataille politique des services collectifs à Casablanca est déjà donnée en exemple aux autres grands centres urbains au Maroc. Le régime de gestion des régies jugé inefficace et souvent déficitaire connaît certainement le début de la fin. La rupture avec une situation de faibles performances des régies et de la mise en oeuvre des règles, mesures et principes d'action d'une bonne gouvernance pour le développement par une gestion privée des ressources et l'accomplissement positif de la performance économique. Probablement que le vent de l'Amérique souffle à nouveau et fortement sur Casablanca et le Maroc! Il s'agit, cette fois-ci, du vent de la «Good Governance » et de la mondialisation avec tout ce que cela implique comme changements territoriaux et sociaux dans les villes marocaines et de lendemains difficiles.

Bibliographie

BANQUE MONDIALE, 1992, Rapport sur le développement dans le monde. Washington D.C.

BENCHEIKH, A., 1996, «De la gestion concédée à la gestion déléguée de la RAD à la Lyonnaise des Eaux : remue-ménage politique et «Good Governance». Communication faites au Séminaire d'Avignon : Cultures techniques de l'eau et régulation à l'échelle régionale, 4 et 5 novembre 1996.

BENCHEIKH, A., 1994, «Modernité et colonisation de développement (1872-1958).Valeurs, action modernisante et pouvoir », communication présentée au Symposium International sur le thème :Théories du milieu et aménagement, 19e et 20e siècles , Marrakech, Maroc, 14-17 février 1994, Union Géographique Internationale / Union Internationale de l'Histoire et Philosophie de la Science et Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc.

BENCHEIKH, A., et MARIÉ, M. (éd.), 1994, Grands appareillages hydraulique et sociétés locales en Méditerranée . Paris : Presses de l'Ecole Nationale des Ponts et Chaussées.

(15) Le Sommet mondial des villes d'Istambul (juin 1996) communément appelé «Habitat II» a consacré la gouvernance des villes comme thème majeur de recherche et d'action. La domination scientifique anglo-saxonne dans ce domaine s'est confirmée largement à l'occasion de cette rencontre internationale.

BOISVERT, M. et SENOUCI, L. «La gestion de l'eau dans les villes du Maghreb : réformes administratives, tarification et enjeux environnementaux» in L'urbanisation des pays en développement, (Polèse. M. et Wolfe J.-M. éd.), Paris, Economica et Villes et développement : 379-413.

HARDY, G., 1928, «Les grands problèmes coloniaux», in Revue scientifique, n° 7, 14 avril : 193-201.

LYAUTEY, L.-H.-G., 1938, Paroles d'action. Madagascar, Sud-Oranais, Oran, Maroc. Paris: A. Collin.

LAPRADE, A., 1934, Lyautey urbaniste, Paris: Horizons.

LORRAIN, D., 1990, « Le modèle français de services urbains », Économie et Humanisme, n° 312 (mars-avril).

JOYANT, Ed., 1923, Traité d'urbanisme, Paris : Eyrolles.

PROST, H., 1932, «Le développement de l'urbanisme dans le Protectorat du Maroc de 1914 à 1923 » in L'urbanisme aux colonies et dans les pays tropicaux, Congrès International de l'urbanisme aux colonies et dans les pays de latitude intertropicale, La Charité sur Loire, Tome I, 59-80.

PROST, H., 1925, « L'urbanisme au Maroc », L'illustration économique et financière, n° 7, 15-18.

ROYAUME DU MAROC/ Ministère de l'Intérieur/Secrétariat Général/Direction de Contrôle des Régies et des Services concédés, (1991), Les régies. Données 1990, Rabat.

WORLD BANK, 1993, « Governance : The World Bank's Experience », Operations Policy Department, 29 November 1993, Washington, D.C.

WORLD BANK REPORT, 1991, « Rethinking The State », Washington, D.C.